حزيران ٢٠٢٦ عدد ١٥٣ السنة الثالثة عشرة

خاص الأسرة
لبنان LIBAN P.P.
ب ٤١٨ P 418

الأمن العام

@DGSGLB

اللواء حسن شقير:
الوحدة الوطنيّة
في مواجهة
الخطر الوجودي

ردع العدوان بالوحدة الوطنية

ناصيف حتّي: السلام بعيد ونريد إنهاء الحرب
وزير المال: نفاوض صندوق النقد على نجاتنا
الثقل العسكري: ترسانات أميركا وإسرائيل وإيران
تراث لبنان تحت النار: ذاكرة تُمحى ببطء

في هذا العدد

وتبقى الإرادة

لم تكن المشاهد التي عاشتها القرى والبلدات اللبنانية في الآونة الأخيرة نتيجة العدوان الاسرائيلي، مجرد صور عابرة في نشرات الأخبار او على وسائل الاعلام المختلفة ومواقع التواصل، بل كانت واقعا قاسيا طبع ذاكرة الناس بتاريخهم، وعكست آثار الألم والخسارة التي لحقت بحاضرهم. فقد تعرضت مناطق لبنانية عدة لعمليات قصف عنيفة وتفجير ممنهج أديا إلى تدمير المنازل والجسور التي تربط المناطق ببعضها، عدا عن جرف الطرقات واخفاء معالم البلدات. لم يسلم شيء من هذا الدمار؛ اشجار الزيتون رمز السلام، اقتُلعت من جذورها، وكأن الطبيعة نفسها كانت هدفا، فيما ضُربت البنى التحتية الأساسية من مياه وكهرباء واتصالات وكل معالم الحياة، بهدف زيادة معاناة الناس وخلق واقع جيو - ديموغرافي جديد.

امتد الخراب ليطاول كل اشكال التواصل التي تربط المناطق ببعضها، والمحال التجارية التي كانت مصدر رزق لعائلات كثيرة، والمقاهي والمطاعم التي كانت شاهدة على حياة الناس اليومية. المدارس دُمرت، المستشفيات تضررت، المصانع توقفت، وحتى المزروعات التي تشكل مصدر عيش أساسي لكثيرين من الأهالي لم تسلم من الاستهدافات لا سيما المواد السامة. وأمام هذا المشهد الشامل، لم يعد الحديث عن خسائر جزئية ممكنا، بل عن كارثة تدميرية متكاملة.

قدّرت المراجع المتخصصة في الداخل والخارج الخسائر بمليارات الدولارات، وهو رقم يعكس حجم الاضرار، لكنه لا يختصر الألم الإنساني الذي لا يُقاس بالأرقام. فالخسارة الحقيقية تكمن في البيوت التي فقدت دفئها، وفي الذكريات التي دُفنت تحت الركام، وفي الناس الذين اضطروا إلى ترك أرضهم والنزوح قسرا بحثا عن الأمان. التهجير لم يكن مجرد انتقال جغرافي، بل اقتلاع من الجذور، وانفصال مؤلم عن المكان الذي يحمل تاريخ العائلات وذاكرة الأجيال.

رغم كل هذا السواد، يبقى هناك قوة لا يمكن تدميرها وهي الارادة التي تختزن في الوجدان. فمهما اشتدت الصعاب، تبقى قدرة الإنسان وعزيمته أكبر بكثير من كل الدمار والخسائر. لقد أثبت اللبناني، عبر تاريخه الطويل، أنه قادر على النهوض في أصعب الظروف، وأنه لا يستسلم بسهولة أمام المحن. هذه القوة الداخلية هي التي تشكل الأمل الحقيقي في مواجهة كل ما حصل ويحصل.

يشبه لبنان في هذه اللحظات طائر الفينيق، ذلك الرمز الأسطوري الذي ينهض من الرماد ليبدأ حياة جديدة. فبعد كل دمار، يولد إصرار أكبر على الحياة، وعلى إعادة البناء، وعلى استعادة ما فقد. سيعود الناس إلى أرضهم، إلى أرض أجدادهم، الى تاريخهم، إلى البيوت التي ربما تهدمت جدرانها لكنها لم تسقط من قلوبهم ولا من ذكرياتهم. سيعودون ليعيدوا بناء ما تهدم، حجرًا فوق حجر، وذكرى فوق ذكرى.

الأهم من كل ذلك أن لا تنكسر الإرادة الصلبة. فالإرادة هي المرتكز الأساس الذي يُبنى عليه كل شيء، وهي التي تحوّل الألم إلى قوة، والخسارة إلى دافع للاستمرار. عندما تبقى الإرادة حيّة، يصبح كل شيء ممكنا، حتى في اكثر الظروف قسوة.

ستعود هذه الأرض الى أهلها، كما كانت دائما. ستُبنى المنازل من جديد، وربما تكون أفضل مما كانت عليه. ستعود الحياة إلى الطرقات، وتُفتح المدارس، وتعمل المصانع، وتُزرع الحقول من جديد. وسيثبت الإنسان اللبناني مرة أخرى أن قدرته على البناء تفوق كل محاولات الهدم.

في النهاية، تبقى الحقيقة الأهم: البشر أقوى من الحجر. فالحجر قد يُهدم، لكن الإنسان القادر على إعادة بنائه هو القوة الحقيقية التي لا يمكن كسرها.

"الامن العام"

الافتتاحيّة بقلم المدير العام للامن العام
اللواء حسن شقير

الوحدة الوطنيّة في مواجهة الخطر الوجودي

لم يكن لبنان، في تاريخه الحديث، أمام تحدّ يماثل في خطورته ما يواجهه اليوم. فالمسألة لم تعد مواجهة عسكرية محدودة، ولا نزاعاً يمكن احتواؤه ضمن حسابات السياسة المعتادة، بل باتت ترتبط مباشرة بكيان الوطن الجغرافي، وبتركيبته الديموغرافية، وبحق أبنائه في البقاء على أرضهم وصون تاريخهم وهويتهم الوطنية.

إن ما ينفّذه العدو الإسرائيلي يتجاوز منطق الحرب التقليدية إلى محاولة منهجية لتدمير الحجر والتاريخ معاً، واقتلاع البشر من أرضهم، وتحويل القرى والبلدات إلى أماكن غير قابلة للحياة، أملاً في فرض وقائع جديدة تؤدي، مع الزمن، إلى تبدّل في الخارطة السكانية والنفسية والوطنية للجنوب اللبناني، وللبنان عموماً. فحين تُستهدف البيوت ودور العبادة والمدارس والمرافق الحيوية، وحين تُمحى معالم القرى وتُدفع العائلات إلى النزوح القسري، يصبح الخطر وجودياً بكل ما للكلمة من معنى.

أمام هذا التحدي المصيري، لا يمكن للبنان أن يحمي نفسه بتعميق الانقسامات الداخلية، ولا عبر تبادل الاتهامات وحملات التخوين التي لا تنتج إلا مزيداً من الوهن الوطني. إن أخطر ما قد يواجه الأوطان في لحظات التهديد الكبرى ليس فقط العدوان الخارجي، بل انزلاق الداخل إلى مناخات التشكيك والتوتر والانقسام، بما يتيح للأعداء الاستثمار في التصدعات الداخلية وتحويلها إلى عناصر ضعف بنيوية.

من هنا، فإن الحاجة الوطنية الملحّة اليوم تتمثل في تمتين الوحدة اللبنانية، وتثبيت دعائم الوفاق، والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الانفلات السياسي أو الأمني أو الشعبي، لا سيما عبر استخدام الشارع لتحقيق أهداف آنية أو مصالح شخصية أو حسابات فئوية ضيقة. فالأوطان لا تُحمى بالشعارات المتقابلة، ولا بالمزايدات، بل بإعلاء المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار، وبترسيخ منطق الدولة والمؤسسات، والاحتكام إلى المسؤولية الوطنية الجامعة.
إن المعركة السياسية التي يخوضها لبنان رسمياً للحفاظ على وحدة الأرض والشعب، هي معركة تثبيت الوجود الوطني نفسه. وفي طليعة هذه المواجهة، يبرز الإصرار اللبناني على منع العدو من تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في تيئيس أهل جبل عامل من العودة إلى أرضهم ومدنهم وبلداتهم وقراهم، حتى وإن طاولها الدمار الكامل، وحتى وإن أزيلت معالمها بفعل العدوان.

إن تمسّك أبناء الجنوب بأرضهم هو فعل سيادي بامتياز، لأن الأرض التي يُهجر أهلها قسراً تصبح أكثر عرضة للاستهداف السياسي والجغرافي والديموغرافي. لذلك، فإن حماية حق الناس في العودة والبقاء والصمود تشكّل جزءاً لا يتجزأ من حماية لبنان نفسه.

ومن هنا أيضاً، فإن هذه المعركة تستأهل خطاباً وطنياً موحّداً، وإرادة لبنانية جامعة، تتجاوز الحسابات الضيقة والانقسامات المتراكمة. كما تستوجب التنبّه إلى خطورة أن نُعين العدو، من حيث لا ندري، عبر استمرار التباعد الداخلي، أو عبر تكريس مناخات الانقسام والتشنج التي تُضعف المناعة الوطنية وتبدّد عناصر القوة المعنوية للدولة والمجتمع.

لقد أثبتت التجارب أن الدول تواجه الأخطار الكبرى بوحدة مكوناتها، لا بتفككها، وبالتلاقي لا بالقطيعة، وبإنتاج مساحات مشتركة لا بتوسيع خطوط التماس السياسية والنفسية بين أبنائها. لذلك، فإن المطلوب اليوم هو المسارعة إلى كلمة سواء توحّد ولا تفرّق، وتجمع ولا تبدّد، وتؤسس لمرحلة يتقدّم فيها الوعي الوطني على الانفعالات الآنية، والمصلحة العليا على الاعتبارات الفئوية.

إن لبنان، وهو يواجه هذه المرحلة الدقيقة، يحتاج إلى إعادة إنتاج الثقة بين أبنائه ومؤسساته، وإلى نبذ الخلافات القريبة والبعيدة، لأن معركة حماية الوطن وتثبيت مرجعية الدولة تتقدّم أي اعتبار آخر. فلا قيمة لأي سجال داخلي إذا خسر اللبنانيون استقرارهم ووحدتهم، ولا معنى لأي مكسب سياسي إذا جاء على حساب تماسك الدولة أو قدرة المجتمع على الصمود.

من موقع المسؤولية الوطنية، فإننا في المديرية العامة للأمن العام، كشركائنا في المؤسسات العسكرية والأمنية، ندرك أن حجم التحديات يضاعف المسؤوليات الملقاة على عاتقنا. فواجبنا لا يقتصر على حفظ الأمن بالمعنى الإجرائي، بل يمتد إلى حماية الاستقرار الوطني ومنع أي جهة معادية من الاصطياد في المياه العكرة أو استغلال الظروف الدقيقة للنيل من وحدة اللبنانيين وسلمهم الأهلي.

إن هذه المسؤولية، بالنسبة إلينا، ليست عبئاً بل شرفٌ وواجب وطني وأخلاقي. وسنبقى، مع سائر المؤسسات الشرعية، على قدر الأمانة الملقاة على عاتقنا، ملتزمين حماية لبنان واللبنانيين، وصون وحدة الدولة، وتعزيز الاستقرار، وترسيخ الثقة بأن هذا الوطن، مهما اشتدت المحن، قادر بوحدة أبنائه وإرادتهم الجامعة على تجاوز الأخطار والانتصار للحياة والدولة والكرامة الوطنية.

اطلبها بتوصلك!

معاملات الأمن العام
عبر ليبان بوست

ابتداء من 15 تشرين الأول 2025

LIBANPOST

قريباً... معاملتك على البيت

الأمن العام

مواطنية صالحة وطن أفضل

الفهرس

08 الحرب الإسرائيلية على لبنان في شهرها الرابع

12 من قانا إلى بيروت: ذاكرة الدم لا تغيب

16 هذا ما ينصّ عليه قانون مقاطعة إسرائيل

18 وزير الأشغال: إعادة وصل لبنان بريًا رغم تفاقم العدوان جنوبًا

22 وزيرة الشؤون الاجتماعية: هدفنا حلول أكثر استدامة

28 الأمين العام لمجلس البحوث العلمية: نملك سجلاً كاملاً عن الإعتداءات والخروقات

34 القطاع الزراعي: صراع من أجل البقاء

48 رئيس المجلس الأعلى للجمارك: تطوير الإدارة وزيادة الواردات

52 الدواء في لبنان: زيادة الأسعار قيد الدرس

60 دول الخليج تحت صدمة الحرب

66 مكافحة الإتجار بالأشخاص في ظلّ الأزمات

82 وزير الصناعة: القطاع لا ينكسر

86 رئيس تجمّع الشركات المستوردة للنفط: لدينا ما يكفي من المخزون

98 كريستوفر فغالي: الموهبة الواعدة في عالم الفورمولا

106 تسلية

110 إلى العدد المقبل

حزيران ٢٠٢٦ عدد ١٥٣ السنة الثالثة عشرة

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

مجلة شهرية
تصدر عن المديرية العامة للأمن العام

رئيس شعبة مجلة الامن العام
المقدم علا قاسم
البريد الالكتروني majallasection@gmail.com

التحرير
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 3، قرب المتحف، بيروت
هاتف: 01/382642 فاكس: 01/381629

الادارة
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 1، قبالة قصر العدل، بيروت
هاتف: 01/425303
فاكس: 01/425777 ext:1599

موقع المديرية العامة للأمن العام
HTTPS://www.general-security.gov.lb
twitter@DGSG_Security

تنفيذ وإخراج
برنار كامل
علي عوده

تصوير
عباس سلمان - علي فواز
شعبة التصوير - مكتب شؤون الاعلام
مجلة الأمن العام

الطباعة
RAIDY
RAIDY PRINTING GROUP S.A.L
www.raidy.com | raidy@raidy.com

الغلاف

جورج شاهين
Georgestchahine@gmail.com

الحرب الإسرائيليّة على لبنان دخلت شهرها الرابع الأولويّات: السيادة، إعادة النازحين، الأسرى والإعمار

في موازاة اتفاق ثالث لوقف النار يمتد لـ45 يوما، بوشر احتسابها في 17 أيار الماضي، تواصلت فصول الحرب الاسرائيلية على لبنان، ودخلت شهرها الرابع وسط رهان غير مضمون على ما يمكن ان يؤدي اليه المساران الامني والسياسي اللذان استؤنفا من البنتاغون والخارجية، برعاية اميركية مطلع الشهر الجاري

على وقع مضمون بيان وزارة الخارجية الاميركية لجهة "حرية اسرائيل في استكمال اعتداءاتها" ومدى تطابق ما جاء فيه من جهة، وتفاهم 27 تشرين الثاني 2026، تواصلت فصول الحرب الاسرائيلية على لبنان في شهر أيار. وان غابت الغارات الجوية عن بيروت والضاحية الجنوبية باستثناء اغتيال أحد قادة الحزب في الغبيري، استؤنفت في قرى الجنوب والبقاع واكملت اسرائيل احتلالها الى ان بلغت 68 قرية اخليت ما دمرته منها من سكانها، وسيطرت على أخرى بالنار، واتبعته بقرار يقضي بتوسيع الحرب البرية خارج "الخط الاصفر" بهدف انشاء منطقة عازلة اوسع، ومنع إطلاق المسيرات باتجاه مواقعها.

في انتظار مساعي استئناف المفاوضات في الموعد الذي حدده الراعي الاميركي لطاولة "واشنطن 3"، اكد الرئيس جوزف عون (29 نيسان) امام وفد من الهيئات الاقتصادية "ان على اسرائيل ان تدرك ان الطريق الوحيد للأمن هو عبر المفاوضات"، وان "عليها اولا تنفيذ وقف إطلاق النار بشكل كامل". وما زاد من حرارة الانتظار، ورفع من منسوب الخلاف السياسي، ان اصدرت السفارة الاميركية في ليل الاول من أيار بيانا دعت فيه الى "لقاء مباشر بين رئيس الجمهورية جوزف عون ورئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو برعاية الرئيس الاميركي دونالد ترامب"، معتبرة "ان اللقاء يشكل فرصة للبنان للحصول على ضمانات تتعلق بالسيادة الكاملة، وسلامة الاراضي، وأمن الحدود، اضافة الى دعم انساني واعادة الاعمار، واستعادة سلطة الدولة على كامل اراضيها". وهو ما استدعى ردا من الرئيس نبيه بري، قال فيه "ان البيان يعبّر عن نفسه، وليس عندي ما اضيفه عليه"، مؤكدا انه اوقف تشغيل محركاته.

وفي خطوة اعتبرت لمزيد من التنسيق والتعاون بين الجيشين اللبناني والاميركي، التقى قائد الجيش العماد رودولف هيكل في قاعدة بيروت الجوية (2 أيار) رئيس لجنة الاشراف على اتفاق وقف الاعمال العدائية - الميكانيزم الجنرال الاميركي Joseph Clearfield ، وبحث معه في هذه الزيارة الاستثنائية، "الوضع الامني في لبنان والتطورات على صعيد المنطقة، وسبل الاستفادة القصوى من الميكانيزم وتطوير عملها". وتم "التأكيد خلاله على اهمية دور الجيش ودعمه في ظل المرحلة الحالية".

وعلى وقع التحضيرات لطاولة "واشنطن 3"، والحركة الديبلوماسية التي شهدتها بيروت، وإثر فشل المساعي لجمع رئيس الجمهورية ورئيسي مجلس النواب والحكومة، انطلقت مواقف متبادلة بين عون وحزب الله، تزامنا مع حملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ثم توسعت الحملات الالكترونية المتبادلة وطالت شخصيات ورؤساء وقادة روحيين وسياسيين.

وبعد فترة من الهدوء التي اوحت بإبعاد بيروت والضاحية عن مجريات الحرب، واصل السفير الاميركي في بيروت ميشال عيسى مساعيه تحضيرا لاستئناف مفاوضات واشنطن مع إسرائيل. فجال (4 أيار) على بكركي وبعبدا وعين التينة، لافتا الى اهمية اللقاء بين عون ونتنياهو، ومؤكدا اهمية معالجة ملف السلاح لوقف الحرب. وترافقت الحركة مع وصول رئيس اركان رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال Vincent Giraud موفدا شخصيا للرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون (5 أيار) ناقلا رسالة دعم لعون، و"استعدادات فرنسا لدعم الجيش والحكومة اللبنانية". رد عليها عون "بشكر الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون ودعمه الدائم"، داعيا الى التدخل "لوقف الاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب وانهاء حالة الحرب".

على وقع المساعي السياسية والديبلوماسية، خرقت اسرائيل تعهداتها بإبعاد الضاحية عن ساحة الحرب في غارة استهدفت قائد قوات الرضوان احمد غالب بلوط في منطقة حارة حريك (7 أيار) ومعه عدد من المسؤولين، مبررة العملية بتنسيقها مع واشنطن. في وقت توسعت فيه الغارات الاسرائيلية من الجنوب الى البقاع الشمالي والغربي ومنطقة الزهراني شمال مجرى الليطاني، بعد عمليات اخلاء قسرية لعشرات القرى في هذه المناطق. وترافقت هذه الاعتداءات مع غارات جوية كثيفة لم تخف ما رافقها من تجريف وتدمير للقرى الجنوبية، بعدما اعلنت اسرائيل انها باتت تسيطر على 68 قرية. وتجاوزت قواتها مجرى نهر الليطاني باتجاه بعض القرى تزامنا مع زيارة لرئيس الحكومة نواف سلام الى دمشق (9 أيار)، وصفت بأنها استثنائية، التقى خلالها الرئيس السوري احمد الشرع ورافقه فيها نائبه ووزراء الاشغال والطاقة والاقتصاد الذين التقوا بنظرائهم.

في خطوة مكملة لجهود سفيرها في بيروت وديبلوماسيتها في المنطقة، اعلنت وزارة الخارجية الاميركية (7 أيار) عن استئناف مفاوضات واشنطن في 14 و15 أيار في وزارة الخارجية. فتكثفت الاتصالات، وجال السفير سيمون كرم بعد تجديد تسميته رئيسا للوفد من قبل الرئيس عون بعد لقاء معه، على رئيس الحكومة اثر تشكيل فريق عمل ديبلوماسي وسياسي ودستوري وممثلين عن قيادة الجيش، لتحضير ورقة عمل تحاكي ليس ما هو مطروح في الدعوة الاميركية فحسب، انما لوضع تصور لموقف متكامل تجاه ما يمكن ان تطرحه اسرائيل على الطاولة من جوانبها المختلفة، مضافة الى تقرير يحاكي الخروقات الاسرائيلية لوقف النار الممدد له مرتين حتى 17 أيار، مع التنبه الى تشكيل وفد لبناني مماثل لتركيبة الوفد الاسرائيلي وفق المواصفات التي اقترحتها الولايات المتحدة الاميركية التي تجاوزت صيغة السفراء في واشنطن وسفارتيها في لبنان وتل ابيب.

> **عون: على اسرائيل ان تدرك بأن الطريق الوحيد للأمن هو عبر المفاوضات**

وفي موازاة المساعي التي بذلها رئيس الجمهورية جوزف عون ورئيس الحكومة نواف سلام طلبا لوقف نار ثابت وشامل قبل عقد الطاولة، غادر كرم بيروت متوجها الى واشنطن وتبعه السفير الاميركي في بيروت ميشال عيسى بعد جولة قام بها على عون وبري وسلام وقائد الجيش، عدا عن الاتصالات غير المعلنة التي اجراها لتقييم الوضع. كما تلاحقت مساعي رصد نتائج اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الاميركية ماركو روبيو بقداسة البابا لاوون الـ 14 (8 أيار)، فقصدها وزير الخارجية يوسف رجي (10 - 13 أيار) حيث التقى كبار الكرادلة المسؤولين في دوائرها لاستكشاف نتائج الجهود البابوية، وما حققته الديبلوماسية الفاتيكانية من اجل لبنان في مواكبتها لمساعي وقف النار وانهاء الحرب تمهيدا لإعادة الاعمار وعودة الاهالي النازحين واطلاق الاسرى والاعمار. كل ذلك جرى تزامنا مع استقبال البابا لسفيره في لبنان المونسنيور باولو بورجيا، وأجرى اتصالا متلفزا مع كهنة رعايا القرى المسيحية في الجنوب "الذين رفضوا اخلاء قراهم"، حيث دعاهم الى "الصبر والصمود وتجديد الايمان بارضهم".

ما بين 14 و15 أيار، اتجهت الانظار مباشرة الى واشنطن حيث عقدت طاولة المفاوضات بنسختها الثالثة على مدى يومين امضاها الوفدان في مفاوضات شاقة انتهت بالية رعاية اميركية دعت الطرفين الى تنظيم المفاوضات على مسارين أمني وسياسي. وتقرر ان يتقدم المسار العسكري على السياسي، واتفقوا جميعا على تشكيل وفد عسكري متخصص من الطرفين للمشاركة في لقاءات عمل في وزارة الدفاع الاميركية "البنتاغون" في 29 ◄

أيار الماضي، تمهيدا لاستئناف المسار السياسي في 2 و3 حزيران الجاري.

وفي نهاية اليوم الاول من المفاوضات، تبلغ عون من رئيس مجلس النواب بأن حزب الله سيلتزم اتفاق وقف النار ان كان نهائيا وثابتا فور التثبت من الموافقة الاسرائيلية، داعيا الى ترك الباقي مما يمكن ان يتبعه على مسؤوليته. ولما استؤنفت الطاولة عشية نهاية المهلة الثانية لوقف النار المؤقت في 17 أيار، اعلنت الخارجية الاميركية عن تمديد الاتفاق 45 يوما على ان تستمر الاتصالات طيلة هذه الفترة، توصلا الى خارطة طريق للتعاطي مع الوضع بشكل يؤدي الى انهاء حال الحرب ووقف نار نهائي وثابت، تليه الخطوات الاخرى في اتجاه انهاء الحرب.

ولما لم تنته الطاولة الى بيان مشترك تعثر صدوره في اللحظات الاخيرة، اصدرت وزارة الخارجية الاميركية بيانا تحدثت فيه عن تمديد وقف النار، وارتياحها الى ما "تحقق من تقدم لم تكن تتوقعه". وتعهدت "تسهيل وتعزيز قنوات التواصل والتنسيق العسكري بين لبنان واسرائيل بصورة استباقية، بما يشمل مسارا امنيا يفترض ان ينطلق في 29 أيار في مقر وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) في واشنطن". كما اكدت "التزام الاطراف مراجعة التقدم المحرز، بهدف تمديد وقف إطلاق النار لفترة اضافية في حال اسفرت مسارات التفاوض عن نتائج ايجابية".

بدوره، أصدر الوفد اللبناني الى المفاوضات بيانا عممه في بيروت وواشنطن، شدد على اهمية ان تحقق المفاوضات اهدافها وفق الركائز الاساسية للموقف اللبناني على اربعة اهداف، هي:

- استعادة السيادة: تتمثل الاولوية القصوى للبنان في استعادة سلطة الدولة الكاملة على كامل الاراضي اللبنانية، بما يضمن حماية الحدود، وصون السيادة الوطنية، وتأمين سلامة المواطنين.

- عودة النازحين واعادة الاعمار: يواصل لبنان التزامه تأمين العودة الامنة والكريمة للمدنيين النازحين الى الجنوب، بدعم من مساعدات اقتصادية فاعلة وجهود اعادة اعمار مستدامة.

- الافراج عن المحتجزين واستعادة الرفات: يواصل لبنان العمل من اجل الافراج عن جميع اللبنانيين المحتجزين واستعادة رفات الشهداء والمتوفين.

- آلية تحقق مستقلة: لتفادي اخفاقات الترتيبات السابقة، يتمسك لبنان بالية تنفيذ مرحلية وقابلة للتحقق، مدعومة بضمانات اميركية، بما يضمن تنفيذ جميع الالتزامات من دون المساس بالسيادة اللبنانية.

وانتهى البيان الى القول: "ان لبنان يتفاوض من اجل مستقبل تحترم فيه حدوده، وتصان سيادته حصرا عبر مؤسساته الشرعية وفي مقدمها الجيش اللبناني، ويتمكن شعبه من العيش بأمن وسلام واستقرار دائمين".

وفيما كان اعضاء الوفدين يستعدان للعودة الى بلدهما، لم تتوقف المساعي بوسائل مختلفة من اجل تثبيت وقف النار على وقع عمليات قصف متبادلة دخلت فيها الطائرات المسيرة في اتجاه مواقع الاحتلال وداخل اسرائيل، لا بل بالعكس فقد عنفت الغارات وشملت مناطق جنوب وشمال مجرى الليطاني والزهراني وتلال جزين واقليم التفاح والبقاعين الغربي والشمالي. وقد اسفرت عن مجموعة من المجازر التي ذهب ضحيتها عائلات بكامل افرادها وعناصر من الهيئة الصحية الاسلامية وشرطة البلديات وعناصر من الجيش وقوى الامن الداخلي وعائلاتهم.

ولما تزامنت مع عمليات قصف متقطعة خرقت اتفاق وقف النار في إيران، جددت بعض الدول دعمها للبنان عبر تمويل الجيش والمؤسسات الخدماتية. وكل ذلك جرى في توقيت التقى مع مشروع تفاهم اميركي - ايراني جديد، ربط ترامب نسخته النهائية بطلبه من الدول المعنية من كل الاطراف التوقيع على ما سماه "الاتفاقيات الابراهيمية" بمن فيهم إيران نفسها.

وفي خطوة مكملة لتفاهم مفاوضات "طاولة واشنطن 3" الصادر في تاريخ 15 أيار، بدأت مساعي تشكيل الوفد اللبناني العسكري الى "مفاوضات البنتاغون" بمسارها الأمني، بما ينبغي ان يضمه من الضباط على وقع سيل من المواقف التي رفضتها قيادة الجيش، مؤكدة على الاصول التي اعتمدت لاختيار اصحاب الاختصاص. وبعد لقاء جمعه بالرئيس عون في حضور قائد الجيش العماد رودولف هيكل (عصر 25 أيار)، توجه الوفد في اليوم التالي الى واشنطن (26 أيار) حاملا توجيهات مكملة للأهداف السياسية من المفاوضات عبر التشديد على وقف النار والافراج عن الاسرى واعادة الاعمار، بما يترافق مع جدول للانسحاب الاسرائيلي وخطة لإعادة انتشار الجيش في المناطق المحتلة حتى الحدود الدولية، مع الاستعداد لأي خطوة من الجانب اللبناني الذي يهمه انهاء الاحتلال وبسط سلطة الدولة على كامل اراضيها.

في حصيلة الاعمال الحربية التي بقيت قائمة، بلغ عدد النازحين في مراكز الايواء وفق احصاء لـ"وحدة ادارة مخاطر الكوارث" في السرايا الحكومية منذ تاريخ بدء الحرب في 2 آذار الماضي وحتى مساء 26 أيار، عن وجود 127,714 نازحا يتوزعون على 631 مركز ايواء ويشكلون 33,731 عائلة، كما ارتفع عدد الشهداء الى 3,185 شهيدا ومعه عدد الجرحى الى 9,633 وبلغ عدد الاعمال العدائية 17,894 عملا.

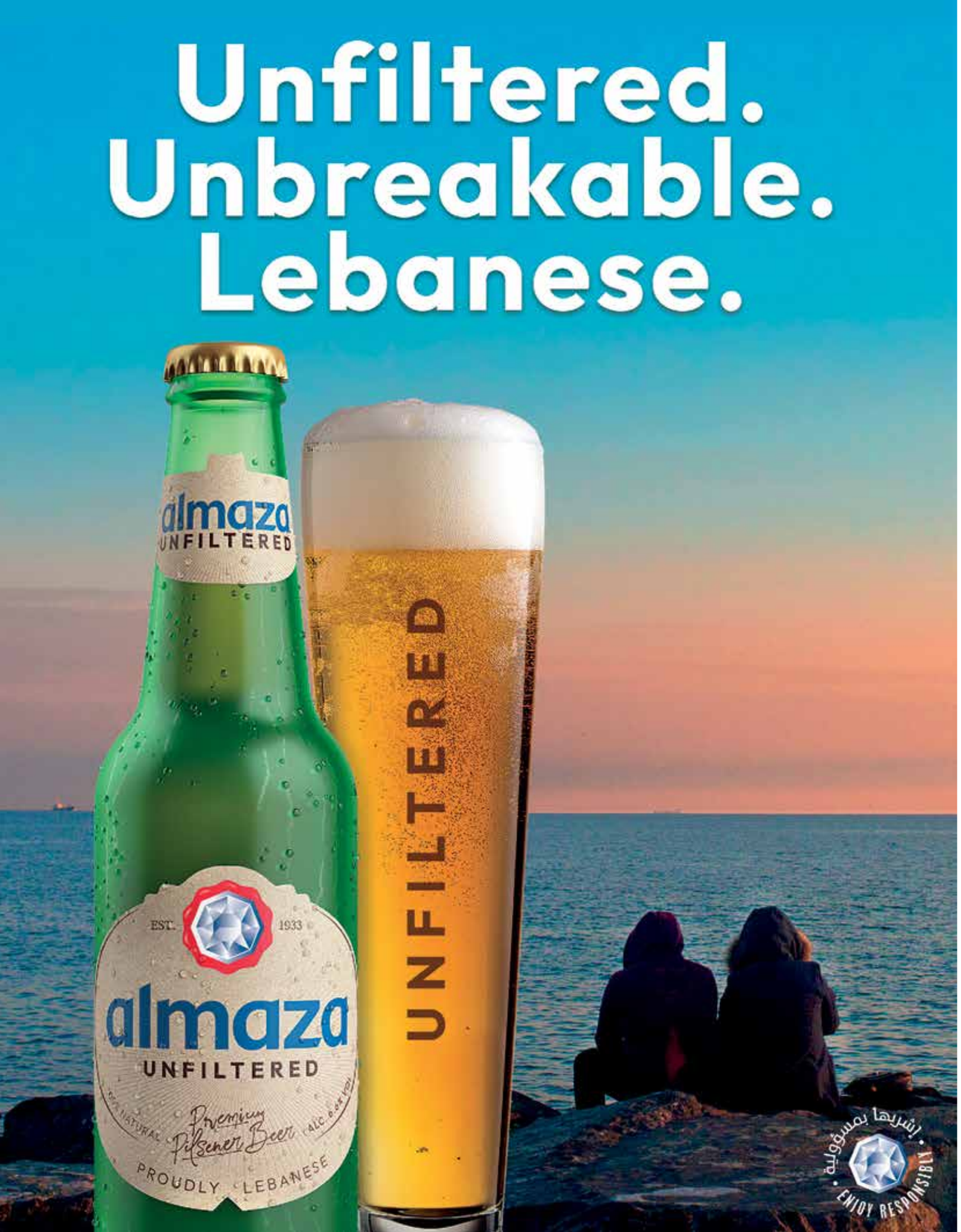

الغلاف

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

من قانا إلى بيروت مروراً بالجنوب: ذاكرة الدم لا تغيب

مآسي المسعفين و"الأربعاء الدموي" يفتحان وجعًا لا يطيب

تصاعد نهج الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان منذ الثاني من آذار، مستهدفا المرافق الصحية والمدنيين وقوات حفظ السلام والفئات المحمية بالقانون الدولي، في مشهد تخطى الخطوط الحمر، عندما تحولت الاحياء السكنية يوم "الاربعاء الدموي" الى ساحات موت، بعدما خلفت الغارات الخاطفة مجازر بشرية، مسجلة الحصيلة الاكثر دموية منذ اندلاع هذه الحرب

في مشهد يعيد الى الذاكرة مجزرة قانا التي وقعت عام 1996، تتكرر المأساة منذ تجدد الحرب، وتتمدد من قرى الجنوب وصولا الى بيروت في يوم "الاربعاء الدموي"، فالتصعيد العسكري الاسرائيلي المتواصل حصد ارواح أكثر من 177 طفلا، فيما اصيب 806 اخرون بجروح متفاوتة، وبلغ عددهم ما بعد هدنة 17 نيسان 23 طفلا وعدد الجرحى 93، وفقا لمنظمة اليونيسف، التي اشارت الى ان الغارات الاسرائيلية تتسبب يوميا بمقتل او اصابة ما يعادل صفا دراسيا كاملا من الاطفال اي حوالى 14 طفلا. هذا ما اكدته ايضا تقارير مكتب الامم المتحدة لتنسيق الاعمال الانسانية، من ان 10 في المئة من ضحايا الاعتداءات هم من الاطفال، اذ لا يكاد يمر يوم منذ الثامن من تشرين الاول 2023 من دون ان يقتل او يصاب طفل في لبنان.

ومن ابرز مآسي استشهاد الاطفال ما شهده "الاربعاء الدموي" في 8 نيسان الفائت، حين حولت الغارات الاسرائيلية عددا من الابنية في بيروت الى ركام فوق ساكنيها، وطالت مدنيين بينهم اطفال كانوا داخل منازلهم، قبل ان يدفعهم عصف القصف الى خارجها ضحايا في الشوارع، التي تحولت الى ساحات منكوبة، واسفرت تلك المجازر عن سقوط 359 شهيدا و1223 جريحا، في حصيلة هي الاعلى في يوم واحد منذ تجدد الحرب، وعاشت تلك المناطق المستهدفة حال من الهلع والانهيار الانساني، بعدما غصت شوارع بيروت بسيارات الاسعاف وامتلأت المستشفيات بالشهداء والجرحى والاشلاء، في مشهد عكس حجم الرعب الذي عاشه السكان اذ وجدت عائلات في ذلك اليوم الاسود نفسها امام فاجعة مضاعفة، بعدما خسر بعضها اكثر من طفل دفعة واحدة.

وهذا ما استدعى البابا لاوون الرابع الى الاعلان عن موقف لافت تجاه هول هذه المأساة، شدد فيه على ان حماية الشعب اللبناني تمثل "واجبا اخلاقيا"، في رسالة عكست حجم القلق الدولي المتزايد على لبنان، في ظل خطورة تدهور الاوضاع الانسانية.

اما الاكثر ايلاما، فكانت في البقاع الشمالي، حيث قضى سبعة اطفال دفعة واحدة من عائلة القاضي، في مأساة تختصر حجم الكارثة الانسانية التي خلفتها الاعتداءات الاسرائيلية، فهؤلاء الاطفال الابرياء غابوا تاركين وجعا لا يقاس بالأرقام، وجرحا مفتوحا في ذاكرة العائلات والمجتمع الى الابد.

امتدت تداعيات هذه المأساة الى العاملين في القطاعين الصحي والاعلامي، والى المدنيين الذين دفعوا ثمنا باهظا تحت وطأة الغارات الجوية والهجمات المستمرة. وقد وثقت منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة اللبنانية اكثر من 163 هجوما على مرافق الرعاية الصحية، طالت الصليب الاحمر اللبناني، المديرية العامة للدفاع المدني، جمعية كشافة الرسالة الاسلامية، جمعية الهيئة الصحية الاسلامية، جمعية اسعاف النبطية، هيئة الاسعاف الشعبي، وخلفت خسائر جسيمة في صفوف المسعفين والاطقم الصحية، اذ سقط 111 شهيدا من العاملين في الانقاذ والرعاية الصحية، فيما تضررت 108 سيارات اسعاف واطفاء بشكل كامل، وتعرض 16 مستشفى للاعتداء، بينها 4 مستشفيات اقفلت قسرا. وتكشف وزارة الصحة حجم الضغط الهائل على القطاع الصحي مع تسجيل 43973 حالة اسعاف، و5946 عملية انقاذ، و3246 عملية اطفاء.

غير ان الحصيلة التراكمية منذ توسيع العدوان في 2 آذار وحتى منتصف ايار، بلغت 11650 اصابة، بينها 2882 شهيدا و8786 جريحا، في مؤشر واضح الى ان الاستهداف لم يقتصر على الجبهات، بل طال عمق الحياة المدنية ومرافقها الاساسية، واضعا لبنان امام ازمة انسانية وصحية مفتوحة تتفاقم يوما بعد يوم.

هذا الاعتداء الممنهج لم يقتصر على استهداف البشر والحجر، بل اتخذ طابعا تدميريا واسعا طاول قرى بكاملها، حيث جرفت مساحات واسعة، ونسفت منازل ومؤسسات واحرقت اخرى، في مشهد حول معظم منطقة "الخط الاصفر" الى ما يشبه الصحراء الجرداء، وكان الهدف هو محو معالم الحياة البشرية والعمرانية والبيئية فيها. عاشت هذه البلدات، على مدى اشهر، تحت وقع سلسلة من التفجيرات الاسرائيلية العنيفة التي هزت ارجاء المنطقة، وتخللتها عمليات نسف للمنازل السكنية، المحال التجارية، المؤسسات، المدارس ودور العبادة، مما ترك دمارا واسعا واضرارا جسيمة يصعب حصرها بالأرقام في هذه المرحلة.

لكن الاكيد ان اسرائيل، التي تحتل مناطق في جنوب لبنان، بعضها منذ عقود، واخرى خلال حرب اسناد غزة في العام 2023، شملت خمس نقاط استراتيجية، عادت وسيطرت بعد الثاني من اذار المنصرم على 68 مدينة وقرية، ودمرتها بشكل لم يسبق ان شهده الجنوب بهذا الحجم لا في نكبة 1948، ولا في نكسة 1973، ولا في اجتياح 1978، ولا حتى في الاجتياح الاكبر عام 1982، ولا في حرب تموز 2006. وثقت صحيفة "نيويورك تايمز" ما قامت به اسرائيل من عمليات هدم

تسببت في تسوية 20 قرية بالأرض قرب الحدود في جنوب لبنان، وطالت البنى التحتية المدنية بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمساجد، في مشهد يعكس تحولا خطيرا في طبيعة العمليات العسكرية، الى خطة محكمة ترمي الى تغيير معالم القرى الحدودية.

اظهرت صور الاقمار الاصطناعية حجم الكارثة، اذ بدت قرى بكاملها وقد تبدلت ملامحها، بين ابنية مهدمة، احياء ممسوحة، طرقات مقطوعة، بنى تحتية منهارة، ولم يعد المشهد يختلف كثيرا عن صور الدمار التي عرفتها مدن اوروبية خلال الحرب العالمية الثانية، او عن الخراب الذي خلفته المعارك في ستالينغراد، في دلالة على حجم العنف المستخدم واتساع رقعته.

من الواضح، بحسب وزيرة البيئة تمارا الزين، ان ما ارتكبته اسرائيل في جنوب لبنان لا يقتصر على التدمير العمراني والحضاري، بل شكل ايضا ابادة بيئية، تضاف الى مشهد الدمار الواسع، حيث السلوك المتبع عكس نمطا قريبا مما جرى في غزة، من خلال استهداف مقومات الحياة وقطع كل سبل العيش، ومنع السكان من العودة الآمنة الى قراهم وبلداتهم. اذ أقدم الاحتلال الاسرائيلي، خلال الشهر الاول من العدوان فقط، على احراق أكثر من 270 هكتارا من الغابات والاحراج، تضاف الى 8700 هكتار احرقت في وقت سابق، وفق ما رصدته وزارة البيئة، ولم تتوقف الاضرار عند حدود الغطاء النباتي، بل امتدت الى التربة والمياه، في مشهد يهدد التوازن البيئي والاقتصادي في المناطق الحدودية.

كما وثقت وزارة البيئة ايضا استخداما مكثفا للقنابل الفوسفورية والعنقودية، لا سيما في محيط مجرى نهر الليطاني، في محاولة واضحة لمنع المزارعين من استعادة ارضهم وحرمانهم من مصدر رزقهم، ويضاف الى ذلك خطر تلوث التربة بالمعادن الثقيلة والمواد السامة الناتجة من القصف المتكرر، مما يحول مساحات واسعة من الاراضي الزراعية الى مناطق غير صالحة للاستثمار الزراعي. تكمن خطورة هذا التلوث في ان آثاره لا تظهر فقط في المدى القريب، بل قد تمتد لسنوات طويلة، مهددة جودة المحاصيل وسلامة المنتجات الزراعية، ومؤثرة بشكل مباشر على الصحة العامة والامن الغذائي، وبذلك يصبح الاعتداء على البيئة جزءا من الحرب على الانسان والارض معا، اذ لا يستهدف الحاضر فقط، بل يطاول مستقبل القرى الجنوبية إذا لم تتم معالجة التربة والمياه من هذه الترسبات.

> **قانا تتمدد جنوبا: تهجير ودمار والمسعفون والاطفال تحت النار**

فالدمار في الجنوب الذي ينسحب على بعض مناطق الضاحية الجنوبية والبقاع، لا يطرح فقط سؤال اعادة الاعمار، بل يفتح ايضا ملفا انسانيا واجتماعيا أكثر تعقيدا، يتعلق بمصير السكان الذين اقتلعوا من بيوتهم وبلغ عددهم أكثر من مليون نازح، وبقدرة القرى والمناطق المتضررة على استعادة حياتها الطبيعية، في ظل خسائر طاولت المنازل والارزاق والذاكرة الجماعية للأهالي.

وعلى الرغم من تطور المسار الديبلوماسي التفاوضي برعاية اميركية، ارتسمت معالم مرعبة امام اللبنانيين تنذر باستحضار نموذج غزة في الجنوب، من خلال عمليات الهدم الواسعة، وتفريغ البلدات والقرى، ودفع السكان الى النزوح القسري تحت ضغط الانذارات الاسرائيلية المتكررة. اللافت، ان رقعة العمليات والغارات الاسرائيلية لم تعد محصورة في المناطق الحدودية، بل تمددت الى ما بعد شمال الليطاني، في مؤشر خطير الى اتساع دائرة الاستهداف وارتفاع منسوب التهديدات، كان لا هدنة ولا وقف نار يسري مفعوله، فيما تتسع يوما بعد يوم دائرة القرى التي تفرغ من اهلها، وعمليات الافراغ تتسع يوما بعد يوم تحت وطأة القصف الاسرائيلي المتواصل، مما جعل المشهد اكثر تعقيدا وخطورة على المستوى الانساني والاجتماعي والوطني.

في موازاة هذا التصعيد، تبرر اسرائيل استهدافها للمسعفين والكوادر الطبية والاعلامية، عبر اتهامهم بالمشاركة في انشطة عسكرية، في محاولة لنزع صفة الحياد عنهم، وتقويض الحماية التي يكفلها لهم القانون الدولي الانساني، الا ان الوقائع الميدانية تكشف، وفق ما جرى في بلدة النبي شيت، ان اسرائيل نفسها هي التي لجأت الى اساليب تمويه ميداني، مستخدمة آليات مموهة بغطاء اسعافي ورموز انسانية في عملياتها، بينها سيارات صحية شبيهة بسيارات الهيئة الصحية الاسلامية، وارتداء عناصر الوحدة الاسرائيلية المنفذة للعملية بزات عسكرية مماثلة لتلك الخاصة بالجيش اللبناني، ولم تتوان عن تكريس خطاب يقوم على اتهام الاطراف الاخرى بممارسات تقوم بها.

في مؤشر اضافي الى خطورة التطورات، استهدفت اسرائيل دورية تابعة لقوات اليونيفيل على ◄

◄ طريق بني حيان طلوسة، مما استدعى تدخلا سريعا من قوات الطوارئ لاجلاء المصابين، كما سقطت، بعد شهر على بدء الحرب، قذيفة على مقر الوحدة الاندوسية في بلدة العديسة، ادت الى اصابة ثلاثة جنود بجروح بالغة، لتؤشر تلك الوقائع الى ان التصعيد لم يعد يقتصر على المدنيين والبنى التحتية، بل بات يطاول الجهات الدولية المكلفة بالمراقبة والتوثيق ورفع التقارير الدورية، وحملت هذه الاستهدافات رسائل للضغط على اليونيفيل وتقليص حضورها ودورها في الجنوب.

شكل هذا التحول تجاوزا واضحا لقواعد الاشتباك التقليدية، بعدما اتسعت دائرة الاستهداف لتطاول الجيش اللبناني الذي اعتدت اسرائيل على حاجزه في بلدة العامرية على طريق صور، مما ادى الى استشهاد أحد العسكريين واصابة آخرين، في تطور يعكس انتقال التصعيد للضغط على الجهات الرسمية اللبنانية بعد الدولية. وحملت رسائل تهديد مزدوجة موجهة الى الجيش اللبناني لدفعه بعيدا عن المناطق التي تسعى اسرائيل الى احتلالها، وبالتالي الى اهالي الجنوب الذين يتمسكون ببقاء الجيش في قراهم، في محاولة للإيحاء بأنه عاجز عن توفير الحماية لهم، وهو الذي اضطر الى اعادة تموضع بعض وحداته وانتشارها، لمنع العدو من عزلها وقطع خطوط امدادها، مع تأكيده الاستمرار على مواصلة الوقوف الى جانب الاهالي الصامدين وفق امكاناته المتاحة من خلال ابقاء مجموعات عسكرية في تلك البلدات.

فهذه الممارسات الاسرائيلية التي امعنت قتلا وتدميرا، اعادت الى الاذهان ايضا صورة مجزرة قانا في العام 1996، وهي واحدة من أبشع المجازر في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي، وشكلت دليلا صارخا على استهداف المدنيين خلافا لكل الأعراف. ففي 18 نيسان 1996 لجأ المئات ومعظمهم من النساء والاطفال الى مقر قيادة "فيجي" التابع لقوة الامم المتحدة في بلدة قانا جنوب لبنان، ظنا منهم انه ملاذ آمن يحميهم من القصف الاسرائيلي المتواصل ضمن عملية "عناقيد الغضب". غير ان هذا المكان لم يحمهم، اذ تعرض المقر لقصف مدفعي مكثف من القوات الاسرائيلية التي استخدمت خلاله قذائف ثقيلة بعضها فوسفوري، ادى الى مجزرة مروعة راح ضحيتها 106 مدنيين، واصابة أكثر من 150 آخرين بجروح متفاوتة ناجمة في معظمها عن الحروق والشظايا.

هذه المجزرة معطوفة على يوم "الاربعاء الدموي" واستهداف المسعفين والمدنيين والاعلاميين، ستبقى جروحا نازفة في ذاكرة الوطن، وشاهدا على الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الانساني، لا سيما لاتفاقيات جنيف الاربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الاضافية لعام 1977 التي اضحت قواعد عرفية يلتزم بها العالم اجمع، لجهة حماية المدنيين والصحافيين والطواقم الطبية والإنقاذية، وعدم استهدافهم تحت اي ظرف لأن التعرض لهم والاعتداء عليهم، خصوصا اثناء قيامهم بعملهم وتأدية واجبهم المهني، هي جرائم حرب موصوفة.

في المحصلة، الحروب الاسرائيلية المتعاقبة على لبنان خلفت اثارا مدمرة على البشر والحجر، لكن الحرب هذه المرة بدت مختلفة في تداعياتها، فدفعت لبنان الى واحد من أقسى الاختبارات في تاريخه، تمثل بانخراطه في 14 نيسان الفائت في مسار تفاوض مباشر مع اسرائيل برعاية اميركية، وذلك للمرة الأولى منذ 43 عاما، وسط ظروف بالغة التعقيد والدقة والاهمية، في خطوة هي الاولى في رحلة الالف ميل. وفيما يخوض لبنان جولة تفاوضية رابعة في 2 و3 حزيران الحالي في واشنطن، بعد إطلاق مسار امني في 29 ايار الفائت، يبقى هاجسه الاساسي تثبيت الهدنة الممددة للمرة الثالثة لوقف آلة الدمار والنزيف ووضع حد لمسار طويل من الانتهاكات والنزوح والماسي التي اثقلت لبنان واهله، رغم ما تحمله المفاوضات من حساسية سياسية ووطنية. لذلك يتفاوض لبنان من اجل الوصول الى اتفاق شامل ودائم يحفظ كرامة اللبنانيين وامنهم ومستقبلهم، وينطلق من مرتكزات اساسية هي: اولوية استعادة السيادة على جميع الاراضي اللبنانية، عودة النازحين، اعادة الاعمار، إطلاق المحتجزين، استعادة الرفات، واعتماد آلية لضمان تنفيذ جميع الالتزامات من دون المساس بالسيادة اللبنانية.

وعلى الرغم من تسجيل تقدم في نقطتين في هذه المفاوضات الثلاثية، لجهة تمديد 45 يوما لوقف النار، وتحديد موعدين جديدين لجولة تفاوضية، الا ان الايجابية الابرز تمثلت في الموقف اللبناني الموحد لجهة المطالبة بوقف اطلاق نار جدي وشامل، بما يفتح الباب واسعا امام تنفيذ الالتزامات للسير قدما في هذه المفاوضات، التي اعلنت الخارجية الاميركية عن ان اجواءها في جولتها الثالثة، كانت "ايجابية للغاية وتجاوزت التوقعات"، رغم انها لم تصل بعد الى "مرحلة الحسم".

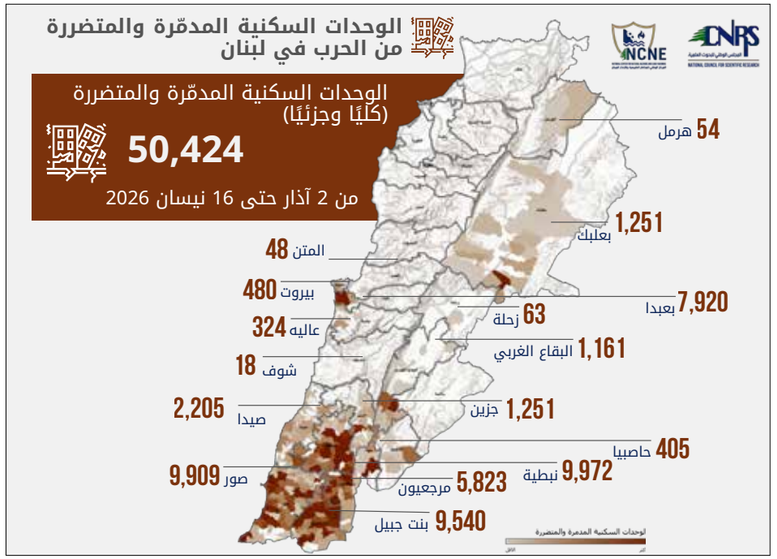

الغلاف

المحامي منير الشدياق

كلام محلّي ودولي مع بدء المفاوضات مع العدو هذا ما ينصّ عليه قانون مقاطعة إسرائيل

منذ صدوره عام 1955، شكل قانون مقاطعة اسرائيل أحد أبرز وجوه تعبير الدولة اللبنانية عن موقفها المساند للقضية الفلسطينية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. اليوم، في ظل الحروب والمفاوضات والتحولات السياسية الاقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة، ومع بدء المفاوضات المباشرة للمرة الأولى بين لبنان والعدو الاسرائيلي، برزت الى العلن رغبات دولية في الغاء هذا القانون

القوانين والمواثيق والاعراف الدولية تصنف فعل المقاطعة كإحدى وسائل تسوية النزاعات الدولية أو مواجهتها بالطرق غير الودية، أي الطرق الزجرية. مثلها مثل قطع العلاقات الديبلوماسية، الحصار السلمي، حجز السفن، وغيرها. ما تعريف واطر وانواع المقاطعة اللبنانية لإسرائيل؟ ما هي الاحكام القانونية التي ينص عليها قانون مقاطعة اسرائيل تحديدا؟ واستطرادا، اي جهة رسمية لبنانية يوليها القانون تحديد لائحة الاشخاص والمؤسسات المحظر التعامل معهم، ورصد الافعال والتصرفات المخالفة لقانون المقاطعة؟

المقاطعة الاقتصادية

وفق التعاريف الدولية هي: "اجراء تلجأ إليه سلطات الدولة أو هيئاتها وأفرادها لوقف العلاقات الاقتصادية مع دولة اخرى ومنع التعامل مع رعاياها بقصد الضغط الاقتصادي عليها، ردا على ارتكابها لأعمال عدوانية".

على الصعيد اللبناني، يعتبر كل من القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل الصادر عن جامعة الدول العربية سندا الى قرارها رقم 849 في 1954/12/11، قانون العقوبات اللبناني الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 340 تاريخ 1 آذار 1943، قانون مقاطعة اسرائيل الصادر في 23 حزيران 1955، وقانون تنظيم مكتب مقاطعة اسرائيل الصادر بالمرسوم 12562 في تاريخ 19 نيسان 1963، مثابة العمود الفقري لأسس واطر المقاطعة الاقتصادية والجغرافية، ومناهضة التطبيع، التي تمارسها الدولة اللبنانية ضد العدو الاسرائيلي.

اذ ان تلك القوانين هي من جهة اولى، فصلت بشكل مسهب كل ما يتصل بالمقاطعة الاقتصادية خصوصا وبأطر تطبيقها في مجالات الاستيراد والتصدير، شركات الطيران الاجنبية، شركات البواخر التجارية، الشركات والمؤسسات الاجنبية التي تعمل على تدعيم الاقتصاد الاسرائيلي وغيرها من التفاصيل ذات الصلة. كما انها من جهة ثانية، حددت العقوبات على مخالفة تلك الاحكام. وفي هذا السياق، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، ان المادة 285 من قانون العقوبات اللبناني نصت حرفيا على ان: "كل لبناني، وكل شخص ساكن لبنان، أقدم أو حاول أن يقدم مباشرة او بواسطة شخص مستعار على صفقة تجارية او اي صفقة شراء او بيع او مقايضة مع أحد رعايا العدو او مع شخص ساكن بلاد العدو، يعاقب بالحبس سنة على الاقل وبالغرامة...".

المقاطعة الجغرافية

تتمثل في ان قانون العقوبات اللبناني يعاقب، بموجب احكام الفقرة 2 من المادة 285 منه، كل لبناني وكل شخص في لبنان من رعايا الدول العربية يدخل مباشرة او بصورة غير مباشرة ومن دون موافقة الحكومة اللبنانية المسبقة بلاد العدو، بالحبس سنة على الاقل وبالغرامة. في هذا السياق، تجدر الاشارة الى ان القضاء العسكري هو صاحب الصلاحية للنظر في جرائم "الصلات غير المشروعة بالعدو"، حسب ما نصت المادة 24 من قانون القضاء العسكري الصادر تحت الرقم 24 تاريخ 13 نيسان 1968.

قانون مقاطعة إسرائيل

يمكن استعراض أبرز الاحكام التي نص عليها قانون مقاطعة اسرائيل الصادر في 23 حزيران 1955 من خلال التوقف عند العناوين التالية:

لا اتفاق لا تعامل

ان قانون مقاطعة اسرائيل يحظر على كل شخص طبيعي او معنوي ان يعقد بالذات او بالواسطة اتفاقا مع هيئات او اشخاص مقيمين في اسرائيل، او منتمين اليها بجنسيتهم، او يعملون لحسابها او لمصلحتها، وذلك متى كان موضوع الاتفاق صفقات تجارية او عمليات مالية او اي تعامل آخر أيا تكن طبيعته. كما تعتبر الشركات والمؤسسات الوطنية والاجنبية التي لها مصانع او فروع تجميع او توكيلات عامة في إسرائيل، في حكم الهيئات والاشخاص المحظور التعامل معهم.

لا إدخال للبضائع

يحظر دخول البضائع والسلع والمنتجات الاسرائيلية بأنواعها كافة الى لبنان وتبادلها او الاتجار بها، وكذلك السندات المالية وغيرها من القيم المنقولة الاسرائيلية. وتعتبر اسرائيلية البضائع والسلع المصنوعة في إسرائيل، أو التي دخل في صنعها جزء أيا تكن نسبته من منتجات اسرائيل على اختلاف أنواعها، سواء وردت من اسرائيل مباشرة او بطريقة غير مباشرة.

وتعتبر في حكم البضائع الإسرائيلية، السلع والمنتجات المعاد شحنها من اسرائيل او المصنوعة خارج اسرائيل بقصد تصديرها لحسابها، أو لحساب احد الهيئات او الأشخاص المقيمين في اسرائيل او المنتمين اليها بجنسيتهم، أو يعملون لحسابها ولمصلحتها.

العقوبات

يعاقب كل من يخالف الاحكام القانونية الواردة اعلاه بالأشغال الشاقة المؤقتة من ثلاث الى عشر سنوات، إضافة الى الغرامة. ويمكن أن يحكم عليه ايضا بالمنع من مزاولة العمل وفقا للمادة 94 من قانون العقوبات، أي العمل الذي كان سببا في ارتكاب تلك الأفعال الجرمية.

على المحكمة ان تقضي بمصادرة الاشياء والاموال التي نتجت من الجريمة، أو التي استعملت لاقترافها مع الاحتفاظ بحقوق الغير ذي النية الحسنة. وللمحكمة ان تحكم بمصادرة وسائل النقل التي استعملت لارتكاب الجريمة إذا كان صاحبها على علم بالأمر. في حال اقتراف الجرم من شخص معنوي، يمكن ان تقضي بالغرامة والمصادرة كذلك بالتدابير الاحترازية المنصوص عليها في المواد 103 حتى 111 من قانون العقوبات، على سبيل المثال اقفال المحل او حل الشركة او ما شابه.

إعفاء من العقوبات

يعفى من العقوبات، ما عدا عقوبة مصادرة الاشياء والاموال التي نتجت من الجريمة او التي استعملت لاقترافها مع الاحتفاظ بحقوق الغير ذي النية الحسنة، مَن بادر من المجرمين الى اخبار الحكومة، والمقصود بكلمة الحكومة الجهات القضائية والامنية والادارية المعنية بمكافحة الجرائم، عن المشتركين في الجريمة، وأدى هذا الاخبار فعلا الى اكتشافها.

لا عرض ولا بيع

يحظر في لبنان عرض البضائع والسلع والمنتجات المشار اليها اعلاه أو بيعها او القيام بشرائها او حيازتها. وتعتبر في حكم البيع والشراء كل صفقة تتم على سبيل التبرع او المقايضة.

قانون مقاطعة إسرائيل صدر في 23 حزيران 1955

مكافأة

تصرف بالطريقة الادارية مكافآت مالية لكل شخص، سواء كان من موظفي الحكومة او من غيرهم قد ضبط الاشياء موضوع الجرائم المنصوص عليها في قانون مقاطعة اسرائيل او سهل ضبطها وتكون المكافآت بنسبة 20% من قيمة الاشياء المحكوم بمصادرتها الا إذا نصت القوانين المرعية على اكثر من ذلك. وعند تعدد مستحقي المكافآت توزع بينهم كل بنسبة مجهوده.

القضاء المختص

ان المحاكم العسكرية هي الجهة القضائية المختصة في النظر في كل الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في قانون مقاطعة اسرائيل.

أسئلة ذات صلة

بعد استعراض أبرز احكام قانون مقاطعة إسرائيل، لا بد من التوقف عند سؤالين أساسيين ذوي صلة مباشرة وغير مباشرة به وهما:

الأول، من هي الجهة الرسمية اللبنانية التي اولاها القانون تحديد لائحة الاشخاص او المؤسسات المحظر التعامل معها، والافعال والتصرفات المخالفة لقانون مقاطعة اسرائيل؟

الجواب نجده في المادة 6 من قانون تنظيم مقاطعة اسرائيل الصادر بالمرسوم 12562 في تاريخ 19 نيسان 1963 التي جاء فيها: "تخضع لتصديق مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة وبعد استطلاع رأي الهيئة العليا للشؤون الفلسطينية:

1- القرارات المبدئية المتعلقة بتطبيق التشريع الخاص بالمقاطعة لاسيما تحديد الافعال والتصرفات التي تشكل مخالفات لهذا التشريع.

2- القرارات المتعلقة بإدراج او بشطب اسماء من لائحة الاشخاص او المؤسسات المحظر التعامل معها من جهة، وعلى اللائحة السوداء للبواخر من جهة ثانية.

اما السؤال الثاني فهو: مَن هي الجهة الرسمية اللبنانية التي اولاها القانون جمع المعلومات الضرورية في كل ما يتصل بموضوع مقاطعة اسرائيل، واقتراح الاجراءات الواجب اتخاذها، والسهر على تطبيق المقررات المتخذة، والتواصل مع مكتب مقاطعة إسرائيل التابع لجامعة الدول العربية، ومع المكاتب الاقليمية للدول العربية في هذا الخصوص؟

الجواب نجده في المادة الاولى من قانون تنظيم مقاطعة إسرائيل ايضا، التي جاء فيها: "يتولى مكتب مقاطعة اسرائيل (في لبنان) شؤون المقاطعة في إشراف وزير الاقتصاد والتجارة ولا سيما:

1- جمع المعلومات الضرورية.

2- اعداد الدراسات.

3- اقتراح الاجراءات الواجب اتخاذها.

4- تنفيذ المقررات المتخذة من المراجع الصالحة والسهر على تطبيقها من قبل السلطات المختصة.

5- حفظ الوثائق والمعلومات وتنقيحها.

6- تأمين الاتصال العادي مع مكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل ومع المكاتب الاقليمية للدول العربية".

أخيرا، يبقى التذكير بأن تعديل او الغاء أي قانون لبناني، بما فيه قانون مقاطعة اسرائيل، يندرج ضمن القرارات السيادية التي تعود الى المؤسسات الدستورية اللبنانية وحدها.

مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

"إعادة وصل لبنان" بريّا رغم تفاقم العدوان جنوباً وزير الأشغال: أنجزنا المرحلة الأساسيّة

على الرغم من استمرار العدوان الاسرائيلي على الضاحية الجنوبية لبيروت ومناطق الجنوب كافة وبعض مناطق البقاع، لم تتوقف ورش وزارة الاشغال العامة والنقل عن معالجة نتائج العدوان على الطرقات العامة والفرعية والاوتوسترادات التي تصل المناطق بعضها ببعض، وباشرت تنفيذ مشروع "اعادة وصل لبنان" لفتح الطرقات وترميم ما امكن من الجسور، بالتنسيق مع الجيش

حتى شهري نيسان وايار الماضيين، جرت اعمال ومشاريع حملة "اعادة وصل لبنان"، من خلال استهداف النقاط الاكثر تضررا على الشبكة الطرقية، بما يساهم في اعادة انتظام الحركة تدريجا، وتأمين التنقل بين القرى والبلدات.
في هذا السياق، شملت الاعمال المنفذة عددا من المواقع الاساسية:

• جسر برج رحال: تنفيذ اعمال تعبيد للطبقات المتضررة، بالتوازي مع ازالة الردميات ومعالجة الاضرار على المسلك، مع الابقاء على الطريق مفتوحا امام حركة السير.
• بلدة السماعية - حي آل اسماعيل: ازالة الردميات الثقيلة وفتح الطرقات الداخلية التي كانت مقفلة بالكامل نتيجة تراكم الانقاض.
• البياض - الطريق العامة: معالجة للحفر والانهيارات الجزئية، وتحسين قابلية المرور على الطريق.
• جبال البطم - طريق الجامع: ازالة الردميات وفتح الطريق، مع ازالة العوائق الكبيرة وتحسين شروط السلامة العامة.
• جبال البطم - طريق الحسينية القديمة: اعادة فتح الطريق بعد ازالة الانقاض من المقاطع المتضررة.
• كفرا: تنفيذ اعمال فتح طرق وازاحة الردميات عن المحاور الاساسية.
• برعشيت: ازالة الانقاض الناتجة من المباني المتضررة، وفتح الطرقات المقفلة بالكامل، مع رفع الردميات بواسطة آليات متخصصة.
• البازورية: ازالة الردميات وفتح الطرقات، لا سيما عند المداخل الرئيسية، الى جانب تنظيف الاحياء السكنية من الركام المتناثر.
• كفرتبنيت: تنفيذ اعمال ازاحة الردميات من الطرقات الداخلية الضيقة، مع تحميل الانقاض وترحيلها بواسطة آليات خفيفة بما يتيح اعادة فتح المسالك امام حركة السير.
• النبطية - حي المسلخ: ازالة كميات كبيرة من الركام الناتج من المباني المتضررة، وفتح الطريق عبر تفريغ الانقاض وتحميلها الى الشاحنات.
• كفرجوز: تنفيذ اعمال رفع الانقاض وتنظيف محيط الابنية المتضررة، مع تأهيل اولي للمسلك لتسهيل المرور داخل الاحياء.

شملت الاعمال الميدانية ايضا، تفكيك وازالة اجزاء انشائية منهارة كانت تعيق المرور وتشكل خطرا على السلامة العامة، الى جانب تحميل وترحيل الانقاض بشكل متواصل، تنفيذ اعمال تنظيف وكنس الطرقات الداخلية، اضافة الى معالجة اولية لسطح الطريق عبر تسوية الردميات المتبقية وتحسين قابلية المرور.

• تأهيل مفارق حيوية: تم اصلاح وتأهيل مفارق رئيسية في النبطية، مثل مفترق المسلخ، الصباح، حي الراهبات.
• بنية تحتية للطوارئ: يتم معالجة الحفر والانهيارات الجزئية لتأمين حركة التنقل الآمن بين القرى والبلدات المتضررة.
• ادارة الازمة: ركزت الوزارة في هذه المرحلة على اعادة وصل المناطق المتضررة، وتأمين وصول الخدمات الأساسية اليها.
• تنفيذ اعمال ازالة الردميات ومعالجة الاضرار وازالة العوائق، ضمن خطة ميدانية مرنة تواكب الحاجات المستجدة وتعطي الاولوية للممرات الحيوية.

"الامن العام" حاورت وزير الاشغال العامة والنقل فايز رسامني.

■ هل انجزت فرق وزارة الاشغال كل مراحل مشروع "اعادة وصل لبنان" في الجنوب، ام هناك مراحل اخرى؟

□ ما انجز حتى الان هو المرحلة الطارئة والاساسية من خطة "اعادة وصل لبنان"، اي ازالة الردميات، فتح الطرقات الحيوية، واعادة تأمين الحد الادنى من الحركة الآمنة. لكن المشروع لا يزال مستمرا، لأننا نعمل ضمن ثلاث مراحل: التدخل الفوري، ثم الحلول المؤقتة، وصولا الى التأهيل والاعمار الكامل. لكن عامل الامن يبقى المحدد الاساسي لوتيرة التقدم. فاستمرار القصف في بعض المناطق، رغم وقف إطلاق النار، يعيق وتيرة عملنا ويجعلنا نعمل احيانا على المحور نفسه اكثر من مرة.

■ ما هي مساحة الطرقات التي انجزت؟

□ لا يمكن اعطاء رقم نهائي دقيق قبل استكمال المسوحات الفنية الشاملة. لكن ما يمكن تأكيده هو ان فرق وزارة الاشغال العامة والنقل، ومنذ اعلان وقف إطلاق النار، تمكنت من اعادة فتح طرقات اكثر من 51 بلدة وقرية جنوب الليطاني على امتداد مساحة تقدر بنحو 25 الف كيلومتر مربع، عبر العمل على عشرات المحاور في اقضية صور، النبطية، بنت جبيل ومرجعيون. وقد شملت التدخلات طرقات دولية ورئيسية وفرعية وداخلية، بهدف اعادة وصل المناطق المتضررة وتأمين وصول المواطنين الى بلداتهم ومنازلهم وممتلكاتهم.

وزير الاشغال العامة والنقل فايز رسامني.

■ ما هي أبرز العقبات التي واجهت العمل في قرى الجنوب، وكيف تمت معالجتها؟

□ العقبات كانت متعددة: حجم الدمار الكبير، تراكم الردميات، تضرر الجسور، وجود مخاطر انشائية وصعوبة الوصول الى بعض المناطق. لكن العامل الاكثر تأثيرا يبقى الوضع الامني، حيث واجهنا حالات متكررة من القصف في مناطق كنا قد بدأنا معالجتها. تعاملنا مع هذه التحديات عبر انتشار ميداني مرن، تحديد الاولويات وفق الحاجة الانسانية، وتعزيز التنسيق مع الجيش اللبناني ومصلحة الليطاني والبلديات، مع اتخاذ تدابير لحماية الفرق وضمان استمرارية العمل.

■ هل وضع الاحتلال الاسرائيلي عقبات مباشرة امام العمل، وهل عاد لتخريب ما انجزته الوزارة؟ وماذا عن دور اليونيفيل في تسهيل العمل؟

□ استمرار الاعتداءات شكل عائقا مباشرا امام العمل. في اكثر من موقع، أزلنا الردميات وفتحنا الطرق، ثم عادت هذه النقاط لتستهدف مجددا. اما على صعيد التنسيق، فقد تم العمل منذ اللحظات الاولى بالتعاون مع الجيش اللبناني وقوات "اليونيفيل"، لتأمين امكان

> **نعمل ضمن 3 مراحل: التدخل الفوري، الحلول المؤقتة، واعادة التأهيل والاعمار**

الوصول الى بعض المناطق، ضمن الحدود التي يسمح بها الوضع الامني. إن أي آلية تنسيق تبقى رهنا بمدى استقرار الميدان، وهو العامل الحاسم في تسريع او ابطاء الاعمال.

■ هل تبين حجم الاضرار بالكامل او جزئيا؟

□ الاضرار واسعة ومتشعبة، وقد طالت شبكة الطرق والجسور في عدد كبير من المناطق، وخصوصا في الجنوب. نحن نتحدث عن اضرار مباشرة في جسور ومحاور حيوية، اضافة الى تضرر الطرق بفعل الغارات او تراكم الردميات والانهيارات. جرى الكشف على عدد من الجسور المتضررة، منها جسر 6 شباط، وجسر قعقعية الجسر وجسر الكنايات، اضافة الى الاضرار التي طالت جسر القاسمية ومحور برج رحال. ما يزيد من تعقيد المشهد، هو ان بعض هذه المواقع يتعرض لأضرار متجددة نتيجة القصف، مما يعيق تثبيت المعالجات نهائيا. كما يجري اعتماد مقاربة متدرجة تجمع بين التدخل الطارئ لضمان المرور، والتقييم الفني المستمر، تمهيدا للانتقال الى التأهيل الشامل وفق معايير السلامة والاستدامة.

■ كيف يتم التعامل مع الردميات التي تتم ازالتها، وهل يمكن الاستفادة منها؟

□ في اطار خطة "اعادة وصل لبنان"، لم يكن الهدف منذ اليوم الاول ازالة الردميات بقدر ما كان العمل على ازاحتها وفتح الطرقات وتأمين الوصول الآمن الى مختلف المناطق. وقد باشرت فرق وزارة الاشغال العامة والنقل بفتح الطرق الدولية والرئيسية والثانوية، وصولا الى الطرق الداخلية، بهدف ضمان وصول كل مواطن من الى منزله او عقاره، وعدم بقاء اي منطقة مقفلة بفعل الردميات. اما ازالة الردميات بشكل كامل، فهي مسألة مختلفة تخضع لإجراءات قانونية وادارية محددة.

■ ماذا عن بقية المشاريع في محافظات اخرى؟ واي مناطق شملتها هذه المشاريع بشكل اساسي؟

□ تتابع الوزارة اعمالها في مختلف المناطق اللبنانية، لكن المرحلة الحالية فرضت تركيزا استثنائيا على الجنوب بسبب حجم الاضرار. بالتوازي، تستمر اعمال الصيانة والمعالجة في مناطق اخرى، سواء على صعيد الطرق او البنى التحتية. لكن الاولوية الميدانية تبقى للمناطق المتضررة مباشرة، الى حين تثبيت الحد الادنى من استمرارية الحركة والخدمات فيها.

■ كيف تصفون الوضع في المطار بعد وقف إطلاق النار؟ وكم تبلغ نسبة الحركة فيه؟

□ تظهر الارقام الرسمية لمطار رفيق الحريري الدولي مؤشرا واضحا الى تنامي الثقة وعودة الحركة الجوية بوتيرة متسارعة، اذ بلغ معدل الوافدين اليومي خلال شهر نيسان 2026 نحو 2,415 وافدا يوميا، فيما ارتفع هذا المعدل ◄

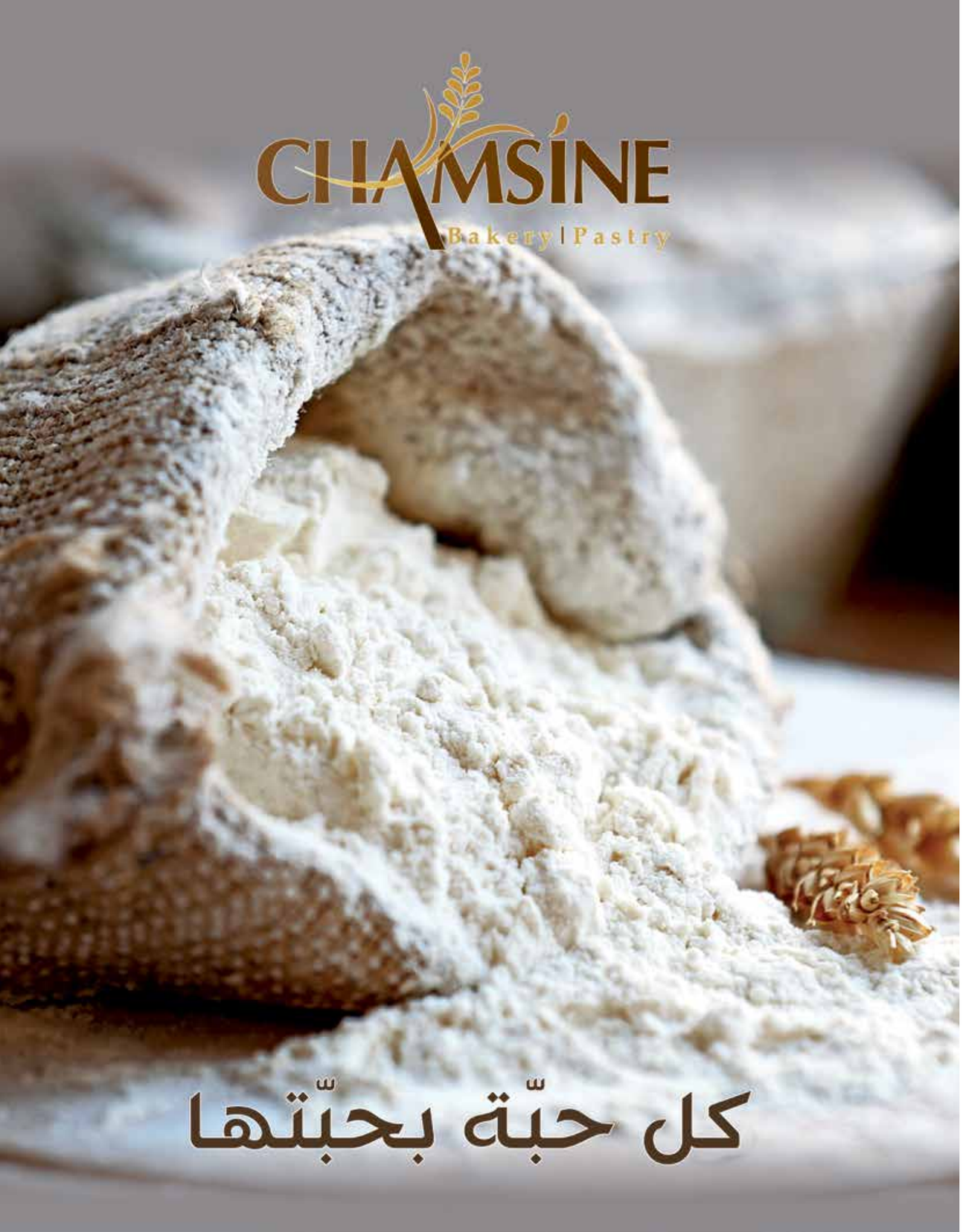

◄ خلال الايام الاولى من شهر ايار الى نحو 3,630 وافدا يوميا، مما يعكس زيادة تقارب 50.3% مقارنة بمعدل نيسان. كذلك، سجل شهر ايار، حتى الاسبوع الاول منه، تفوقا في اعداد الوافدين مقارنة بالمغادرين، اذ بلغ عدد الوافدين 21,777 راكبا مقابل 20,340 مغادرا، اي بفارق 1,437 راكبا لمصلحة حركة القدوم، في دلالة اضافية على عودة تدريجية للحركة في اتجاه لبنان مما يعزز الثقة باستقرار المرفق الجوي واستمرارية عمله. يكتسب هذا المؤشر اهمية اضافية عند مقارنته بشهر نيسان، الذي كانت فيه حركة المغادرين اعلى من الوافدين بفارق 6,455 راكبا.

كما يتزامن هذا التحسن مع عودة عدد متزايد من شركات الطيران، وتوقع عودة المزيد من الشركات الأوروبية في منتصف هذا الشهر من بينها: العربية للطيران، طيران الجزيرة، طيران الامارات، مصر للطيران، الخطوط الجوية التركية، الاتحاد للطيران، الخطوط الجوية الفرنسية، خطوط ايجه الجوية، ترانسافيا، الخطوط الجوية القطرية، الخطوط الجوية الملكية الاردنية، الخطوط الجوية العراقية، الخطوط الجوية الاثيوبية، الخطوط الجوية الكويتية والخطوط الجوية القبرصية، مما يعكس استعادة تدريجية للثقة الدولية بحركة الطيران من لبنان واليه.

■ ما الجديد بالنسبة الى مطار القليعات، وهل يمكن ان يبدأ العمل قريبا ام لا تزال هناك معوقات؟

□ من المقرر فض العروض المقدمة لتشغيل مطار الرئيس رينيه معوض - القليعات في 19 ايار، على ان تبدأ بعدها مرحلة التقييم الفني والتقني والاداري للعروض، تمهيدا لإرساء التلزيم على الجهة التي تستوفي أفضل الشروط والمعايير المطلوبة. تتطلب هذه العملية بضعة ايام، وفقا للأصول المعتمدة في ادارة المناقصات والتقييم الفني للمشاريع المرتبطة بقطاع الطيران المدني.

فتح طرقات أكثر من 51 بلدة وقرية جنوب الليطاني على امتداد 25 ألف كيلومتر مربع

بعد استكمال اجراءات التلزيم، تمنح الجهة الفائزة مهلة تمتد الى 90 يوما لتنفيذ الاعمال المطلوبة، والتي تشمل انشاء مبنى مخصص للمسافرين، وتأهيل البنية التشغيلية والتقنية للمطار، بما يسمح باستقبال الرحلات التجارية وفق معايير السلامة والطيران المدني المعتمدة. بذلك، تكون الحكومة اللبنانية، وبمتابعة مباشرة من وزير الاشغال العامة والنقل قد وضعت مطار القليعات على سكة اعادة التشغيل الفعلي، بعد أكثر من ثلاثة عقود على توقفه عن اداء دوره كمرفق جوي مدني.

■ ما الذي تم انجازه على صعيد طريق المصنع الحدودي مع سوريا ومعبر العبودية شمالا؟

□ هذا الموضوع ناقشناه مع الجانب السوري خلال الزيارة التي قام بها رئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام في ايار الماضي مع الوفد الحكومي. في ما يتعلق بالمعابر الحدودية، ناقشت مع وزير النقل السوري الدكتور بدر يعرب، في حضور المدير العام للنقل البري والبحري الدكتور احمد تامر عن الجانب اللبناني والمدير العام للجمارك السورية الدكتور خالد البراد عن الجانب السوري، خطة لبنان لنقل موقع مركز المصنع الحدودي الى نقطة اقرب من الحدود السورية، بدلا من الموقع الحالي الذي يبعد نحو 10 كيلومترات، بما يساهم في تسريع حركة العبور وتخفيف الازدحام وتحسين الاجراءات اللوجستية. كذلك تم البحث في ملف اعادة فتح معبر العبودية، بعد تضرر الجسرين الرابطين بين البلدين خلال العام 2024. أشير هنا الى انه بناء على طلب سابق من الجانب السوري، قام الجيش اللبناني بالتعاون مع وزارة الاشغال العامة والنقل بانشاء جسر مؤقت، أصبح جاهزا اعتبارا من تاريخ 17 تشرين الثاني 2025، فيما اوضح الجانب السوري انه يعمل حاليا على تنفيذ جسر مواز، من المتوقع انجازه خلال شهر تموز المقبل. كما تم الاتفاق على متابعة البحث في مختلف هذه الملفات عبر اللجان الفنية المشتركة بين البلدين، والتي من المرتقب ان تعقد اجتماعاتها خلال الفترة المقبلة، في إطار تفعيل الاتفاقات الثنائية وتعزيز التعاون المشترك في مختلف قطاعات النقل.

مقابلة

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

وزيرة الشؤون الاجتماعيّة: هدفنا تجاوز الأزمة إلى حلول أكثر إستدامة

منذ ان بدأت الحرب الاسرائيلية على لبنان، كانت الدولة حاضرة وحصل تنسيق يومي بين الوزارات والاجهزة المعنية وغرف ادارة الكوارث، سواء في ما يتعلق بالإيواء أو الصحة أو التربية أو المساعدات الإنسانية. فقد توزعت المهام وتنوعت بين مختلف المؤسسات، من خلال هيئة ادارة الكوارث في رئاسة مجلس الوزراء، التي عملت ولا تزال، كخلية طوارىء من أجل تلبية الاحتياجات الناجمة عن الحرب، لا سيما موضوع النزوح

لقد تعاملت وزارة الشؤون الاجتماعية مع ازمة النزوح باعتبارها حالة طوارئ وطنية تتطلب استجابة سريعة ومنظمة، كما عملت على تفعيل مراكز الايواء، تعزيز التنسيق مع المحافظات والبلديات والشركاء، وإطلاق آليات متابعة ميدانية مباشرة، في حين ركزت أيضا على ضمان استمرارية الخدمات الاساسية للنازحين. فقد اعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد عن تقديم دعم لأكثر من 6000 عائلة في قضاء حاصبيا من خلال المساعدات المالية لتعزيز صمودهم، ولـ 6000 عائلة صامدة في قرى بنت جبيل، اضافة الى الدعم النقدي الذي قدمته الحكومة لأكثر من 140 ألف عائلة نازحة خارج مراكز الايواء من مختلف المناطق الجنوبية. "الامن العام" التقت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد، واجرت معها حوارا عن كيفية مواكبة الوزارة لملف النزوح من مختلف الزوايا، وكيف واجهت الأزمة التي طرأت؟

■ بداية، كيف تعاملت وزارة الشؤون الاجتماعية مع ازمة النزوح منذ اللحظة الاولى للحرب؟

□ منذ اللحظة الاولى، تعاملت وزارة الشؤون الاجتماعية مع الازمة باعتبارها حالة طوارئ وطنية تتطلب استجابة سريعة ومنظمة. لقد عملنا على تفعيل مراكز الايواء، تعزيز التنسيق مع المحافظات والبلديات والشركاء، وإطلاق آليات متابعة ميدانية مباشرة. كما ركزنا على ضمان استمرارية الخدمات الاساسية للنازحين، من الغذاء والرعاية الصحية الى الدعم النفسي والاجتماعي، مع الحرص على حماية الفئات الأكثر هشاشة، خصوصا الاطفال وكبار السن والاشخاص ذوي الاعاقة.

■ كيف كانت عملية التنسيق والاستجابة من قبل الحكومة ككل، لا سيما من الوزارات المعنية؟

□ الاستجابة تمت ضمن مقاربة حكومية مشتركة، لأن حجم الازمة تجاوز قدرة أي وزارة بمفردها. كان هناك تنسيق يومي بين الوزارات والاجهزة المعنية وغرف ادارة الكوارث، سواء في ما يتعلق بالإيواء أو الصحة أو التربية أو المساعدات الانسانية. الاهم أن الدولة كانت حاضرة، وتم العمل على توحيد الجهود وتنظيمها لتفادي الفوضى والازدواجية، إضافة الى ضمان وصول المساعدات الى مَن يحتاجها فعلا.

■ ليست المرة الاولى التي يمر فيها لبنان في ازمات كهذه، فما الذي اختلف هذه المرة وكيف كانت الاستجابة؟

□ لبنان مر بأزمات كثيرة، لكن ما يميز هذه المرحلة انها جاءت في ظل انهيار اقتصادي واجتماعي ومؤسساتي غير مسبوق، بعد أقل من سنتين على انقضاء الحرب السابقة، مما جعل الضغط على الدولة والمجتمع أكبر بكثير. على الرغم من ذلك، كان هناك تطور مهم في آليات الاستجابة، سواء من خلال تحسين التنسيق، أو استخدام البيانات والمنصات الرقمية، أو تعزيز الشفافية في تتبع المساعدات وتوزيعها. كما أن تجربة السنوات الماضية سمحت ببناء قدرات أفضل لإدارة الازمات والاستجابة السريعة.

■ كيف يمكن وصف استجابة المجتمع الدولي واصدقاء لبنان في هذه الازمة؟

□ كان هناك دعم مهم من المجتمع الدولي والدول الصديقة، سواء عبر المساعدات الانسانية المباشرة او عبر دعم خطط الاستجابة الحكومية. العديد من الدول والجهات الدولية وقفت الى جانب لبنان في هذه المرحلة الصعبة، وتم تأمين مساعدات غذائية وطبية واغاثية، اضافة الى دعم برامج الحماية الاجتماعية. لكن في الوقت نفسه، نؤكد دائما ان المطلوب ليس فقط استجابة انسانية ظرفية، بل دعم قدرة الدولة اللبنانية ايضا على الصمود وتعزيز مؤسساتها.

■ هل الازمة هي في تأمين التمويل فقط أم في مجالات أخرى؟

□ التمويل اساسي طبعا، لكن التحدي لا يقتصر عليه. هناك ايضا ضغط كبير على البنى التحتية والخدمات العامة، وعلى المدارس والمراكز الصحية ومراكز الايواء. كما أن ادارة الازمات بهذا الحجم تحتاج الى موارد بشرية، وقدرات لوجستية، وآليات تنسيق فعالة. لذلك، المقاربة المطلوبة ليست فقط تأمين الاموال، بل ايضا الاستثمار في تقوية انظمة الحماية والاستجابة الوطنية.

■ ماذا عن دور المجتمع المدني والمؤسسات والجمعيات الاهلية والاحزاب اللبنانية في هذه الازمة؟

□ لا يمكن مواجهة ازمة بهذا الحجم من دون تكامل الجهود. المجتمع المدني والجمعيات والمؤسسات لعبت دورا اساسيا على الارض، سواء في الاغاثة أو الدعم الاجتماعي أو العمل الميداني. كذلك، ساهمت مبادرات اهلية ومحلية كثيرة في دعم العائلات المتضررة. المطلوب دائما هو ان يكون هذا الجهد ضمن إطار من التنسيق والتنظيم، حتى تكون الاستجابة أكثر

عدالة وفعالية، ولكي تبقى الدولة هي المرجعية الاساسية في ادارة الازمة.

■ من المعروف عند الازمات اعداد الخطط لمواجهة بداية الازمة وتداعياتها التي قد تستمر لما بعد انتهاء الازمة، فهل هناك خطة لما بعد انتهاء الازمة وما هي؟

□ طبعا هناك خطة، اذ أن أي استجابة مسؤولة لا يمكن أن تقتصر على ادارة الطوارئ فقط. نحن

> **لا يمكن مواجهة ازمة بهذا الحجم من دون تكامل الجهود**

وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد.

توزّع النازحين

تبين ان عدد مراكز الايواء المفتوحة هو 637 مركزا موزعة على مختلف المحافظات، وان هناك 158 مركزا لا تزال تستوعب اعدادا اضافية، حيث بلغ عدد النازحين الاجمالي في كل المراكز 129642 مع الاشارة الى امكانية استيعاب نحو 7000 نازح اضافي في هذه المراكز.

نعمل بالتوازي على التفكير بمرحلة ما بعد الازمة، سواء لناحية دعم العائلات المتضررة، أو اعادة ربط الناس بالخدمات، أو تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية والبرامج الاقتصادية والاجتماعية. الهدف ليس فقط تجاوز الأزمة الآنية، بل بناء قدرة أكبر على الصمود، والانتقال تدريجيا من الاغاثة الطارئة والاستجابة المؤقتة الى حلول أكثر استدامة يمكن أن تحفظ كرامة الناس وتعزز قدرة المجتمع على الصمود.

■ ما هي البرامج التي تعمل عليها وزارة الشؤون بشكل عام، والتي يستفيد منها النازحون بشكل خاص؟

□ من المعلوم ان الوزارة تعمل على أكثر من برنامج وخصوصا ما يتعلق بأصحاب الاحتياجات الخاصة، حيث هناك برنامج مساعدات نقدية لذوي الاعاقة الذي يستفيد منه 34 الف شخص فقط لأنهم يحملون بطاقة خاصة وضمن فئة عمرية معينة. كما أن هناك فئة من هؤلاء استفادوا حاليا من دفعة واحدة بسبب الحرب، لأنهم تضرروا منها. وهناك ايضا برنامج امان الذي كان يستفيد منه 167 ألف شخص، ويجري حاليا التدقيق فيه من اجل ضمان شفافيته، علما أنه يوزع مبالغ نقدية ايضا للعائلات الاكثر فقرا في لبنان بقيمة تصل الى 145 دولار للعائلة في الشهر. كذلك هناك برنامج الاستجابة للصدمات الذي يغطي حاليا 146 ألف عائلة من المتضررين من الحرب، الذين تسجلوا عبر المنصة وخارج مراكز الايواء وفي المناطق الحدودية. هذه هي البرامج الاساسية التي تغطيها الوزارة نقدا، اضافة الى العقود مع مؤسسات الرعاية والجمعيات التي تقدم خدمات شبه مجانية للمواطنين، حيث تتولى الوزارة تغطية كلفة هذه الخدمات. وثمة ايضا 165 مركزا للشؤون الاجتماعية في كل المناطق، تعتبر الذراع التنفيذي للوزارة في كل لبنان. كذلك هناك برنامج الاندماج الاقتصادي الذي كانت تعمل عليه الوزارة قبل الحرب، والذي ستستكمله على قاعدة اخراج هؤلاء الناس من حالة الفقر، من خلال تعليمهم ومساعدتهم على استخدام صنارة صيد السمك وليس فقط تقديم السمك لهم، وذلك بهدف تحويلهم الى منتجين في المجتمع. الوزارة تعمل ايضا على إطلاق استراتيجية للطفولة المبكرة، واستراتيجية وطنية للأشخاص ذوي الاعاقة. في المحصلة، إن وزارة الشؤون الاجتماعية التي تعمل على رؤية الانتقال الى وزارة تنمية اجتماعية من خلال الاستراتيجيات الآنفة الذكر، انتقلت بسبب الحرب الى العمل الاغاثي من خلال ادارة مراكز الايواء للنازحين وتوفير احتياجاتهم من جهة، وتوزيع مساعدات نقدية مباشرة خارج مراكز الايواء. فنحن نهتم أيضا بالصامدين في القرى الحدودية، وفي الوقت نفسه نعمل على العودة الى حيث كانت الوزارة قبل الحرب من أجل العمل على إطلاق هذه الرؤية والاستراتيجيات التي تأخر اطلاقها بسبب هذه الحرب.

مقابلة

جورج شاهين
Georgestchahine@gmail.com

حتّي: السلام بعيد.. ما نريده إنهاء الحرب إستعادة الأرض وتثبيت الحدود

الى جانب الوساطة الاميركية التي ترعى مفاوضات واشنطن المباشرة بين لبنان وإسرائيل، لا يمكن تجاهل ما تبذله بعض الدول العربية والخليجية تحديدا لتجاوز المرحلة الخطيرة التي تعيشها البلاد، في مسعى لتثبيت وقف إطلاق النار وتأمين الانسحاب الاسرائيلي وتعزيز قدرات الجيش والمؤسسات الأمنية، عدا عن جهود إعادة إعمار ما هدمته اسرائيل

لمعاينة شكل العلاقات القائمة بين لبنان والدول العربية عبر جامعتهم، او من خلال المجموعات الاقليمية الأخرى، التقت "الامن العام" وزير الخارجية الاسبق ناصيف حتي.

■ اين يقف العرب من لبنان اليوم، وما هو توصيفك للعلاقة القائمة بينهم وبين لبنان؟

□ بلا أدنى شك، هناك عودة لبنانية الى العرب وعودة عربية الى لبنان، واهتمام واضح بلبنان، وقد لا يكون ذلك كافيا. فاحتضان ما يحدث في لبنان حاليا، وخصوصا ابان المفاوضات أكثر من ضروري، وفي ذلك مصلحة عربية شاملة. لكي يتحقق الاستقرار علينا الابتعاد من منطق الهدن والتفاهمات المؤقتة. لذلك نحن امام لحظة فاصلة، طالما اننا نعيش في اقليم يشهد الكثير من الحرائق، من البحر الاحمر والخليج الى شرق المتوسط. في هذا المناخ، ومن منظور لبناني واقعي، أعول على دور عربي داعم للبنان، وعلى احتضان مسيرة بناء الدولة ومؤسساتها لتقوم بدورها الطبيعي. لتصحيح الصورة، ان التفاوض لا يعني الارتماء في حضن العدو. فهو يحتاج الى مرجعية تفاوضية واضحة اولا، وجود راعٍ ثانيا، وثالثا اجندة محددة وفق خارطة طريق وجدول زمني. ذلك اننا نريد انهاء حالة الحرب، وتثبيت الحدود واحياء اتفاقية الهدنة وتعزيزها.

■ يطرح السؤال اليوم عن دور الجامعة العربية بعد مسلسل القمم الخاصة بلبنان؟

□ الجو العربي يساعد لبنان، لأنه يقوم على بعدين: الأول مساعدته سياسيا ضمانا لاستمرار الدعم الدولي كما نأمل، والثاني تمكين السلطة التنفيذية من القيام بدورها.

وزير الخارجية الأسبق ناصيف حتي.

إذا برزت بعض التكتلات العربية كمجلس التعاون الخليجي او الرباعيات الاقليمية، فهي لا تلغي دور الجامعة، كما في المنظمات الدولية والاقليمية. في حال كان التعاون قائما على مصالح مشتركة لن يكون على حساب أحد وسيخدم الجميع، وهو ما يسمى بالتعاون بسرعات مختلفة، قد تتعاون 3 او 4 دول اكثر من غيرها في ملفات محددة، لكن ذلك لا يلغي الاطار العام. ما يجب لفت النظر اليه انه، طالما ان الجامعة العربية منظمة دولية، كالاتحاد الاوروبي او رابطة دول جنوب شرق آسيا، فيجب النظر اليها من خلال طبيعة العلاقات بين دولها في كل مرحلة. هنا، لا بد من الاشارة الى ان غياب الآليات التنفيذية، علما ان الكثير من القرارات لا تنفذ. حين اقترحت أكثر من مرة انشاء جهاز متخصص لهذه الغاية، كان الجواب بأن هذا الامر له علاقة بسيادة الدول. عدا عن أن جزءا من المشكلة يكمن في ان القرارات تصاغ على طريقة نطالب، نناشد، ندين، ونتمنى، وهي صيغ لا تنتج آليات تنفيذية.

> **التفاوض يحتاج الى مرجعية تفاوضية، وجود راعٍ، خارطة طريق وجدول زمني**

■ هل الامل مفقود من اعادة تنظيم الجامعة وتفعيلها؟

□ انا متفائل، لكن بحذر، لأن الظروف الحالية ودروس الماضي تفرض الحاجة الى تعاون عربي - عربي حقيقي، وهو أكثر من ضروري ولمصلحة الجميع. كنت اقول دائما، ان توسيع طريق بين عاصمتين عربيتين اهم من ألف بيان قومي. علينا أن نبدأ اليوم بما هو مشترك، فظروف التكامل الموضوعية موجودة، ويجب البناء عليها بدل الغرق في الخلافات الايديولوجية. صحيح هناك تحديات داخل البيت العربي، وهي تستدعي اشكالا من التعاون والدفاع المشترك، بما لا يمس السيادة الوطنية. التعاون لا يكون على حساب السيادة، بل يعززها. نتفاهم على المشترك ونحاصر المختلف بما يضمن مصلحة الجامعة ودولها والاستقرار الاقليمي، وهذا امر طبيعي في كل المنظمات الدولية والاقليمية.

■ هل تعتقد ان الولايات المتحدة قد تجاوزت الجامعة العربية كما المؤسسات الاممية، وهل يمكن التذكير باتفاقية الدفاع العربي المشترك مثلا؟

□ نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى الى تعاون متعدد الاطراف، ولو بصورة جزئية، لأن ما لا يدرك كله لا يترك جله. لكن السياسة الاميركية الحالية لا تسير في هذا الاتجاه، بل تميل الى العمل بالقطعة، وبسياسات احادية واضحة. ما يمكن قوله عن اتفاقية الدفاع المشترك، ان هناك حاجة الى احيائها على قواعد جديدة. فقد ابرمت في الماضي اتفاقيات عديدة بقيت حبرا على ورق، لكن الدروس المستفادة اليوم تقول ان المطلوب تنفيذها حيثما أمكن، وبهندسات مختلفة. في عالم شديد العولمة، أصبح التعاون امرا لا مفر منه، وخصوصا في منطقتنا، حيث يوجد تكامل شبه طبيعي بحكم الجغرافيا والتاريخ والثقافة. لكن ليس على قاعدة التحدث فوق رؤوس الآخرين او اعطاء الدروس لهم، بل حيثما نجد مجالا للتعاون نقيمه ونبني عليه ونطوره. وحيث لا يوجد مجال للتعاون، ينبغي محاصرة الخلافات وتسويتها.

■ هل هناك امكان للعودة الى مبادرة الملك عبد الله للسلام في ظل ما هو مطروح في المنطقة؟

□ طبيعي جدا. قال رئيس الجمهورية العماد جوزف عون اننا في نهاية المطاف، مرتبطون بمبادرة السلام العربية. وفي تقديري، وقد كنت حاضرا يومها في قمة بيروت، انها ما زالت المبادرة الاكثر شمولية وواقعية، لأنها تستند الى القانون الدولي، الشرعية الدولية، وقرارات الامم المتحدة. تتحدث عن تسوية شاملة وكاملة، مستفيدة من دروس الماضي وعبره. لكن اسرائيل اليوم تعيش في ظل اقصى اليمين المتشدد، الديني وغير الديني. لذلك، يجب التمسك بها، فنحن نفاوض في المرحلة الاولى لوقف الاعتداء الاسرائيلي، بعدها نريد احياء اتفاقية الهدنة، وتثبيت حدودنا الطبيعية المرسومة اصلا لا ترسيمها، ذلك ان اتفاقية الهدنة قائمة على الحدود.

■ هل ان العودة الى اتفاقية الهدنة عام 1949 ممكنة؟

□ في موضوع العودة الى اتفاقية الهدنة عام 1949 في موضوع السلام وتثبيت الحدود، نكتشف ان اسرائيل ليست في وارد التجاوب، وهناك رأي اميركي يقول بأنها سقطت، لكنني أفكر انطلاقا من مصلحتي الوطنية. انها لم ولن تسقط، لأنها قائمة على قرار دولي، اذ يمكن تطويرها وتعديلها بشكل متوازن ومتساو. لكن المطلوب قبل الحديث عن أي شيء، استعادة الاراضي اللبنانية المحتلة.

■ هل لا يزال مشروع حل الدولتين ممكنا، وهل من مقومات له في ظل اجراءات الاحتلال؟

□ منذ ان احيت المبادرة السعودية - الفرنسية هذا المسار، يعتقد البعض انه صعب المنال بسبب سياسة التهويد الاسرائيلية المتسارعة للجغرافيا والديموغرافيا في الضفة الغربية. هو امر يبعد السلام، كما ان طرح البديل المرتبط بـ"الدولة الواحدة الديموقراطية" لن تسير به اسرائيل ايضا، ولن تقبل بأن تتحول الى دولة غير يهودية. لكن، في نهاية المطاف، سواء اليوم او غدا او بعد غد، لا يوجد حل واقعي وشامل ودائم سوى عبر حل الدولتين، ذلك ان قضايا "الهوية الوطنية" لا تحل بحلول اقتصادية او عسكرية. هذا ليس تاريخنا فقط، بل تاريخ العالم. فالشعب الفلسطيني له حق التعبير عن هويته في دولته، وعندها فقط يمكن البحث بصيغ وترتيبات مختلفة بين دولتين مستقلتين بشكل متوازن ومتساو للجميع. على المجتمع الدولي وقف مسارات التهويد بهدف قتل ظروف قيام الدولة الفلسطينية، وقطع الطريق الى اي استثمار مباشر في مزيد من التوترات في المنطقة. من منظور واقعي، لا يمكن الغاء الهوية اللبنانية، او الغاء الهوية الفلسطينية، وستبقى قائمة، وان لم تتم تسويتها سياسيا، ستبقى مادة تستخدم في مختلف الصراعات والمصالح في المنطقة.

■ هل ثمة امل في أن يأتي مسؤول اسرائيلي بعد بنيامين نتنياهو يكون مستعدا لمناقشة مشروع الدولتين في ظل الضغوط الدولية؟

□ الموقف العربي واضح، وهو يستند الى القانون الدولي، والى مبادرة عنوانها حل الدولتين. صحيح ان هذا الحل ليس مطروحا للتنفيذ غدا صباحا، لكنني لا ارى حلا آخر. لذلك علينا ان نمهد الطريق الى المبادرة الفرنسية - السعودية لأنها لم تسقط، ويجب التحرك تحت سقفها من باب الواقعية الشديدة. إذا وجد من يريد استثمار هذه القضية، فلخدمة مصالح لا علاقة لها بجوهرها.

■ هل تخشى اعادة نظر بما يسمى حدود "سايكس - بيكو" وقيام شرق اوسط جديد؟

□ لا يعني ما حصل اعادة نظر بـ "حدود سايكس - بيكو"، وما يحصل هو قيام مناطق نفوذ عابرة للدول. هذا لا يعني اعادة رسم الخرائط رسميا وقانونيا، لأن تغيير خارطة الدول قانونيا ورسميا يعني احداث زلزال في خرائط الدول الاخرى، وهذا غير ممكن. لذلك، يجب التمييز بين مناطق النفوذ القائمة وبين اعادة تأسيس دول جديدة بحدود قانونية جديدة، فهما امران مختلفان. الفوضى بطبيعتها جاذبة لكل انواع التدخلات والعكس صحيح. يزداد هذا الامر حين تكون الدولة ◄

في موقع جغرافي حساس. انا اسمي ذلك احيانا "نعمة الجغرافيا" وفي أحيان اخرى "لعنة الجغرافيا". في لبنان، لدينا ما يشبه "جائزة نوبل" في لعنة الجغرافيا. ما اتمناه، أن يكون هناك شرق اوسط جديد، لكن البداية يجب ان تكون بين الدول العربية قبل اسرائيل. فنحن ما زلنا في حالة حرب مع اسرائيل، ولا يمكن الحديث عنها كدولة طبيعية ومقبولة ضمن نظام اقليمي قبل تحقيق شروط اساسية. كنا نتحدث سابقا عن نموذج شبيه بعملية هلسنكي في اوروبا، لكن هذا يحتاج الى احترام متبادل. عندها فقط يمكن بناء نظام اقليمي طبيعي قائم على الدول ليصب في مصلحة الجميع.

■ ما الذي يجنيه لبنان من مفاوضات واشنطن إذا افتقد قرار حصر السلاح، والى ماذا يمكن ان تصل؟

□ هذا من الامور التي لا يمكن التكهن بها، لكن لا يمكن قلب الاولويات. حصر السلاح مسألة تتحدث عنها السلطة اللبنانية ضمن خطة اوسع، لكن البداية يجب ان تكون باستعادة قرار الحرب والسلم، ثم الامساك بالوضع في الجنوب، وهذا ليس امرا سهلا، لكنه ليس مستحيلا. إذا كانت واشنطن وغيرها جادة فعلا في اقفال الجبهة اللبنانية عسكريا، عليها دعم السلطة والضغط على اسرائيل للعودة الى اتفاقية الهدنة، وتثبيت الحدود لا ترسيمها، حتى لا نترك اي ذريعة تستخدم لاحقا. عندما تحدث الرئيس عون عن السلام الشامل والدائم والعادل ربطه بمبادرة السلام العربية. لذلك، يجب العودة الى ما قال به لجهة وقف اسرائيل اعمالها العسكرية في الاراضي اللبنانية قبل أي تفاوض فعلي. نحن لسنا اليوم في مرحلة الحديث عن السلام النهائي وهو بعيد، بل في مرحلة اقصاها انهاء حالة الحرب، استعادة الارض، وتثبيت الحدود.

> **"اليوم او غدا او بعد غد لا حل واقعيا وشاملا ودائما سوى "حل الدولتين"**

■ هل تقع مسؤولية الدفاع عن فلسطين علينا لوحدنا، وهل أعلن لبنان يوما الحرب على اسرائيل؟

□ صحيح نحن لم نعلن الحرب على اسرائيل يوما، كنا دولة تصنف ضمن إطار الجامعة العربية كدولة مساندة، فيما كانت الدول المحاذية لإسرائيل تصنف كدول مواجهة. لكن احتضان لبنان للفلسطينيين وبحكم جغرافيته، تحول من دولة مساندة الى دولة مواجهة فعلية بالوكالة، وساحة لمختلف انواع الصراعات والثورات وتبادل الرسائل. هذا لا ينفي حق الشعب الفلسطيني، لكنه يعني ان لبنان لا يجب ان يكون وحده الساحة أو الملعب أو صندوق البريد.

■ هل تتوقع دعما عربيا لإعادة الاعمار في لبنان؟

□ هناك شروط موضوعية لذلك، فنجاح المسار الذي اتحدث عنه جزء اساسي من تثبيت الوضع. الاستقرار ليس فقط امنيا بل هو مجتمعي أيضا، والاستقرار المجتمعي يتطلب دعم لبنان. المسؤولية تقع علينا اولا، لكنها تتطلب ايضا دعما من الاشقاء قبل الاصدقاء لإعادة بناء ما دمرته الحرب. هذا سيأتي إذا نجحنا في هذا المسار، مع دور للأطراف الدولية القادرة على الضغط على اسرائيل.

مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلميّة: نملك سجلاً كاملاً عن الإعتداءات والخروقات

طلب رئيس الجمهورية العماد جوزف عون خلال ترؤسه اجتماعا تنسيقيا بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية بمتابعة تداعيات الحرب الاسرائيلية على لبنان، تنظيم وتوحيد المعطيات المتصلة بحجم الاضرار التي خلفتها الحرب قبل التحرك الديبلوماسي والدولي لعرض وقائع ما يجري، في حين دعت جهات دولية الحكومة اللبنانية لإنشاء قاعدة بيانات رسمية مركزية لتوثيق الاضرار

قبل هذا الاجتماع، كانت الهيئات المعنية تسجل ما لديها من ارقام وبيانات، من ضمنها المجلس الوطني للبحوث العلمية الذي تمكن من اعداد مسح شامل للأضرار بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الدولية وبذلك اضحى مرجعا وطنيا لتسجيل اضرار الحرب، لا سيما بعدما طلبت الدولة اللبنانية منه قيادة عملية احتساب الاضرار والخسائر.
"الامن العام" التقت الامين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور شادي عبدالله.

■ هل هناك سجل وطني شامل وموحد لجمع البيانات المتعلقة بأضرار العدوان الاسرائيلي في لبنان، وهنا نتحدث عن قتلى وجرحى ودمار؟
□ بدأنا في مجلس البحوث العلمية، منذ العام 2023 اي مع بداية الحرب الإسرائيلية، توثيق هذه الاعتداءات سواء لجهة ما خلفته من قتلى وجرحى ودمار او اضرار في البنى التحتية، الى جانب الاعتداءات على المراكز الثقافية والمواقع الاثرية والمباني الحكومية وغيرها. كما عملنا على تقييم حجم الاضرار بالتعاون مع البنك الدولي، حيث اصدرنا اول تقرير يتصل بهذا التقييم السريع في آذار عام 2024، الذي يتضمن حجم الدمار والاعتداءات، وحجم حاجات لبنان التي قدرت آنذاك بـ 16 مليار دولار. على هذا الأساس، حصل لبنان على قرض من البنك الدولي بقيمة 250 مليون دولار، ثم تمت إضافة 750 مليون دولار. لقد عملنا مع الدولة اللبنانية على تحديد الاولويات بالتعاون مع البنك الدولي. كذلك جرى مسح الاضرار، بالتعاون مع وزارة الزراعة ومنظمة الاغذية العالمية، حول كل ما له علاقة بالقطاع الزراعي. نحن وثقنا كل ذلك، ولم يقتصر عملنا اثناء الحرب، بل ايضا خلال فترة وقف إطلاق النار منذ 27 تشرين الثاني 2024 الى حين اندلاع الحرب مجددا في بداية شهر آذار الماضي. اكرر انه اثناء عملية وقف إطلاق النار، سجلنا الخروقات والاعتداءات الكثيرة التي كانت تحصل. بعد ذلك، وثقنا كل ما يتصل بالحرب الدائرة اليوم وهناك تقارير مفصلة نصدرها تباعا، علما أن ثمة تقريرا آخر سيصدر بالتعاون مع البنك الدولي عن فترة الحرب الراهنة. لدينا خسائر اقتصادية ومادية تقدر بنحو 20 مليار دولار.

■ هل يمكن القول ان المجلس الوطني للبحوث العلمية هو الجهة الرسمية الوحيدة التي تتولى تدوين هذه البيانات؟
□ كل وزارة من الوزارات كونت ما لديها من تفاصيل، لكن المجلس سجل التفاصيل الشاملة عن هذه الاعتداءات، اينما حصلت.

■ بالنسبة الى التعاون مع المنظمات الدولية والجمعيات المحلية، كيف كان يتم ذلك؟
□ هناك تعاون بكل تأكيد. كما ذكرت في حرب العام 2024، عمل المجلس مع منظمة الاغذية العالمية حيث اصدرنا التقرير المتصل بالزراعة، كما عملنا مع البنك الدولي واصدرنا معا التقرير المتصل بتحديد حجم الاضرار في لبنان. في خلال الحرب الراهنة، طلبت الدولة اللبنانية أن يقود المجلس الوطني للبحوث العلمية عملية احتساب الاضرار والخسائر، في حين قدمت بقية الجهات الدولية المساعدة. هناك تقرير صدر عن الدمار في القطاع البيئي وحجم الاضرار فيه، وذلك بالتعاون مع وزارة البيئة، الى جانب تقرير مفصل عن الاماكن التي جرى استهدافها وكمية المواد المستخدمة والتي تعد ثقيلة. لقد تم فحص كميات اليورانيوم المخصب والفوسفور، كذلك كانت هناك دراسة شملت كل الاراضي اللبنانية في هذا المجال.

■ دعت جهات دولية الحكومة الى انشاء قاعدة بيانات رسمية مركزية لتوثيق الاضرار والتدمير والضحايا؟
□ هي موجودة لدينا فعلا، ونعمل مع نائب رئيس مجلس الوزراء طارق متري على توثيق كل الاعتداءات ورفعها الى اللجنة المعنية بحقوق الانسان التي تحدد جرائم الحرب، علما اننا نعمل معهم في هذا المجال بالتعاون مع الجيش اللبناني.

■ هل أصبح في الامكان القول ان هناك سجلا وطنيا في شأن اضرار الحرب؟
□ بالطبع، لدينا سجل عن الاعتداءات يتوزع على مراحل الحرب ووقف إطلاق النار، لا سيما ان الاعتداءات والانتهاكات لم تتوقف خلال فترات الهدنة، وبالتالي تم تسجيل كل هذه الخروقات.

■ هل اعتمدتم على آلية معينة في توثيق هذه البيانات؟
□ نعم، هناك نظام متكامل لتسجيل الخروقات، لا سيما انها تحصل بشكل دائم في لبنان. اليوم نعيش تحت وطأة الحرب، وقد نكون امام حوادث او كوارث معينة لا بد من مواكبتها، واقصد بذلك الفيضانات والحرائق وغير ذلك. وضعنا في مجلس البحوث العلمية نظاما متكاملا يتيح لنا الحصول على المعلومات المستقاة من الاقمار الصناعية والتي نعمل على تحليلها. كما ان هناك معلومات نحصل عليها من الناس الموجودين على الأرض، من خلال طريقة تحليل الذكاء الاصطناعي وتجميع البيانات وفلترتها بما في ذلك الفيديوهات. بداية نحن نوثق كل ذلك، ثم نقوم بمسح ميداني. على سبيل المثال، في منطقة النبطية اجرينا مسحا ميدانيا بعد وقف إطلاق النار وكذلك في الضاحية الجنوبية، للتأكد من أن ما تم تسجيله من خسائر واضرار عبر الاقمار الصناعية موثق

> **المجلس الوطني للبحوث العلمية وثق كل الاعتداءات الاسرائيلية**

الامين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان الدكتور شادي عبدالله.

ايضا من خلال الصور وجرى تحديده على الارض. هناك ايضا قاعدة بيانات للمستشفيات والمدارس والبنى التحتية المتضررة، وهذه كلها متوفرة لدينا. هذا العمل هو ثمرة جهد سنوات طويلة، حيث عمدنا الى تجميع هذه المعطيات ضمن نظام المعلومات الجغرافي. كذلك نلاحق في هذا السياق الضربات التي تحصل، حتى اننا كنا نلاحق ايضا عمليات الاخلاء للأبنية، وفي حال تم استهدافها ام لا، خصوصا انه لا يجري استهداف كل الابنية التي يتم تهديدها، كما ان الاستهداف يطاول احيانا الابنية التي لا يتم تهديدها. هذا الامر يشكل نوعا من الخرق والتلاعب الذي يقوم به الإسرائيليون، ونحن نعمل على توثيق ذلك.

■ بعد توثيق البيانات، من هو المصدر الذي يصب لديه ما أنجز في هذا الإطار؟
□ التقارير المتصلة بالأضرار تصدر تباعا، وهناك تعاون مع البنك الدولي في هذا المجال. كما يتم ارسالها الى رئاسة مجلس الوزراء علما ان المجلس الوطني مؤسسة تابعة لها. نضع كل ما لدينا من وثائق ومعلومات بتصرف رئيس الحكومة والوزراء المعنيين واصحاب الاختصاص. فمع وزير الاشغال العامة والنقل نعمل على تحديد الدمار الذي لحق بالطرقات، ومع مجلس الانماء والاعمار نعمل على تصنيف الاولويات في ما خص كيفية التنسيق مع البلديات. هناك تعاون ايضا مع وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد بالنسبة الى ملف النزوح والاماكن التي نزح اليها الاهالي، كل ذلك يتم تسجيله من اجل المرحلة المقبلة لتحديد سبل المساعدة.

■ هل هناك ملاحظات تتصل بدعم عمل المجلس؟
□ لا مشكلة لدينا في الدعم التقني، لكن نحن في أمس الحاجة الى دعم في الامور اللوجستية والتقنية، كأجهزة متخصصة وحواسيب بهدف الاستعجال في انجاز الاعمال، فضلا عن وسائل تؤمن الحصول على صور عالية الدقة للأقمار الصناعية لأنها مكلفة جدا. هذا الدعم مطلوب للمجلس الوطني للبحوث العلمية، لأنه يعتبر مؤسسة وطنية تضم موظفي الدولة ومن الفئات العمرية الشابة، وبعضهم من الخريجين الجدد من الجامعات. نريد الدعم اللوجستي الذي يمكننا من مواصلة العمل بلا مشاكل او عوائق. هناك عمل يتطلب منا قيام بآلية سريعة تعتمد على أجهزة حاسوب لانجاز مهمتنا بدقة أكبر، وهنا لا نتحدث عن اجهزة عادية انما عن جهاز تقدر كلفته بـ 200 الف دولار أو اكثر. كل صورة عالية الدقة للأقمار الصناعية في مناطق الاعتداء تكلف 100 ألف دولار. نحن في حاجة الى هذه الموارد لتقديم أفضل ما لدينا، وتسجيل العمل باحترافية ومهنية أكبر.

■ هل بات هناك ملف متكامل أنجزه المجلس لتقديمه الى المسؤولين اللبنانيين لكي تتحرك الدولة دوليا وديبلوماسيا؟
□ نعم، وهناك مبادرة لدى رئيس الجمهورية العماد جوزف عون في هذا الموضوع، اذ طلب تنظيم توحيد المعطيات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والبنى التحتية ذات الصلة، بما يساعد على تقديم صورة اشمل عن الوقائع والارقام عن حجم الاثر الذي يتحمله لبنان. لقد تم الاتفاق معه على آلية عمل تنسيقية لانجاز ملف متكامل يوضع في تصرف المسؤولين، ويشرح بالأرقام والمستندات تداعيات الحرب الاسرائيلية على مختلف القطاعات في لبنان، تمهيدا لاستخدامها في المراجعات الاقليمية والدولية والمسارات القانونية، علما اننا وضعنا كل المعطيات الموجودة لدى مجلس البحوث في عهدة رئاسة الجمهورية.

مقابلة

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

ما هو دور مجلس الجنوب خلال الحرب؟ حيدر: إنمائي، إغاثي، إنساني واجتماعي

عادة ما تفرض الحرب واقعا غير طبيعي على وزارات الدولة ومؤسساتها، كالحرب التي يتعرض لها لبنان منذ نحو 3 سنوات. وبالتالي، فان الاعباء التي ترتبت عن هذه الحرب تعتبر كبيرة، وتحتاج الى امكانات وقدرات ربما تتجاوز حجم لبنان على التحمل. هنا يبرز دور المؤسسات التي تتولى المساعدة والاغاثة والترميم والتعويض، واعادة الاعمار كمجلس الجنوب

يعتبر مجلس الجنوب من المؤسسات التي تتولى مهمة المساعدة والاغاثة وكل ما يتعلق بالإنماء في مناطق الجنوب وقراه وبلداته، ويعمل على مؤازرة الجنوبيين خلال الازمات اينما كانوا، وخصوصا في حالات النزوح اثناء الحرب، علما انه يتمتع بصلاحيات واسعة وفقا لقانون انشائه عام 1970.
"الامن العام" التقت رئيس مجلس الجنوب المهندس هاشم حيدر.

■ ما هو دور مجلس الجنوب وفقا لقانون انشائه، خلال الحروب والأزمات، وهل ينحصر دوره في الجنوب فقط؟

□ أنشىء مجلس الجنوب عام 1970 لسببين: الأول، هو الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب والاضرار الناجمة عنها، والتداعيات التي كانت تحصل من تهجير واضرار تلحق بالمنازل والبنى التحتية وغيرها. الثاني، ما كان يسمى بالحرمان المزمن الذي كان يرزح تحته الجنوب وأهله. لذا جاء المجلس بهدف تأمين الخدمات والتعويض عن الحرمان، واستجابة لتداعيات الاعتداءات الإسرائيلية. وقد اعطي اوسع الصلاحيات في نظامه لتأمين استقرار الاهالي ومستلزماتهم، مما يعني ان لديه كل المقومات من اجل تأمين كل ما يساعد الأهالي على البقاء والصمود في قراهم. لذلك، عندما نتحدث عن دور مجلس الجنوب، نتحدث عن دور انمائي، اغاثي، انساني، اجتماعي في الجنوب، ثم اضيف الى نطاق مهمات المجلس البقاع الغربي وراشيا بعدما طالتهما الاعتداءات الإسرائيلية. هكذا، بات يعمل جغرافيا في هذه المنطقة التي تضم الجنوب بمحافظتيه والبقاع الغربي وراشيا، لكنه انسانيا يعمل في اوسع من هاتين المنطقتين، بمعنى أن أي منطقة تتعرض لأي اعتداء اسرائيلي في لبنان، يتولى مجلس الجنوب التدخل كونها من صلاحياته. وقد سبق ودفع تعويضات في مناطق جبل لبنان وطرابلس لمتضررين من الاعتداءات الاسرائيلية، وكذلك قام بالتعويض للشهداء والجرحى في كل مناطق لبنان. مهما كانت نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية فهي غير طبيعي. إذا تخيلنا أن هذا الامر حصل في دولة اخرى في العالم حيث انتقل ربع سكانها من مكان الى آخر، تحصل كارثة وربما انهيار حتى لو كانت دولة كبرى وغنية ماديا، لأن هذا العمل يحتاج الى تضافر كل الجهود من ناحيتين: اداريا ولوجستيا، ومن الناحية المادية. لذلك لا تستطيع جهة واحدة القيام بكل ذلك، لذا على صعيد الدولة، تعمل كل الادارات تحت بوتقة هيئة ادارة الكوارث الموجودة في السرايا الحكومية، وهي تعقد اجتماعات دورية ودائمة وتجتمع مرتين في الاسبوع مع رئيس الحكومة، حيث يحصل التنسيق من خلال هذه الاجتماعات. كما ان اي عمل يقوم به اي طرف او جهة من الوزارات او المؤسسات المشاركة، ينشر فورا على منصة هيئة ادارة الكوارث، حيث توجد كل المعلومات عن توزع النازحين ومراكز الايواء، وما يتم تقديمه لهم بالتفصيل الدقيق وبشفافية عالية جدا. اضافة الى ذكر الحاجات المطلوبة وكيفية توزيعها، كان الدور الأكبر لمجلس الجنوب على مستوى كل لبنان، حيث تمكنا في بداية ازمة النزوح من تلبية بعض الحاجات التي كانت لا تزال متوافرة لدينا منذ النزوح السابق، ومنها طبعا مواد لا تتلف كالفرش والحرامات والمخدات، وهذا ما ساعدنا على استيعاب الصدمة الاولى لتجدد الحرب ووجود النازحين في الطرقات بشكل مفاجىء، مما مكننا نحن وغيرنا من الادارات من استيعاب الوضع وتوفير الحاجات الاولية السريعة لايواء الناس. ففي مراكز الايواء اصبحت الأمور مستقرة ويتم تأمين كل الحاجات المطلوبة للموجودين فيها من النازحين، من قبلنا ومن قبل المؤسسات والجمعيات الرسمية المحلية والدولية والمبادرات الخاصة، بحيث تتضافر الجهود في ما بينها لتأمين الخدمات الاساسية للنازحين. بعدها، توجهنا نحن كمجلس نحو النازحين في المنازل وقد تولينا تأمين حصص غذائية لهم بالحد الأدنى. هذه المهمة لم تكن محصورة بمجلس الجنوب، لكنه بادر الى القيام بها وغطى معظم لبنان، علما ان المجلس قام بشيء اهم وهو شراء المازوت من منشآت النفط في الزهراني وطرابلس، بمواكبة وتنسيق مع وزارة الطاقة ورعاية مباشرة من رئيس الحكومة نواف سلام، وقام بتوزيع وتأمين المازوت لكل مراكز الايواء وقد بلغت الكمية 8 ملايين و200 الف ليتر مازوت دفع ثمنها مجلس الجنوب، لا سيما وان الطقس كان باردا في اماكن جبلية مرتفعة، حيث تم توفير التدفئة والانارة ومحطات ضخ المياه، كما جرى توزيع كميات لبعض البلديات التي يتواجد فيها نازحون أيضا. ويبقى الاهم هو اهتمام المجلس بالصامدين في قراهم في الجنوب، حيث قام بالاهتمام بالنازحين في مركز الايواء وفي المنازل، وكذلك مساعدة الصامد في ارضه وبلدته وقريته وهو يتعرض للقصف والاعتداء. لبينا الكثير من الحاجات التي يطلبها الاهالي وما زلنا نلبي، في حين كانت البداية من البلدات المحاذية للحدود اللبنانية - الفلسطينية، مثل بلدات رميش وعين ابل ودبل والقليعة ومرجعيون وابل السقي وغيرها. لقد عانينا من اجل ايصال المساعدات لهذا البلدات، وقمنا بذلك من خلال التواصل مع جهات دولية. كذلك دعمنا الناس الموجودة في القرى التي تتعرض للقصف في مختلف المناطق حتى لو لم تكن في الخطوط الامامية، كمدينة النبطية مثلا وغيرها. هناك تفاصيل كثيرة ايضا نقوم بها ولا يتسع المجال لذكرها، كعملية ترميم واصلاح بعض مراكز الايواء التي لم تكن مجهزة او صالحة للاستخدام، طبعا اضافة الى عمليات التجهيز من خلال الخيم في ملاعب المدارس والملاعب الرياضية مع تأمين الخدمات المطلوبة لهذه الخيم لكي تصبح صالحة للسكن.

رئيس مجلس الجنوب المهندس هاشم حيدر.

"تم تشكيل وحدة لمتابعة نتائج الحرب وتحديثها"

■ ماذا عن الامكانات المالية لمجلس الجنوب؟

□ اقرت موازنة المجلس من خلال الموازنة العامة، وكانت مخصصة لإعادة الاعمار وتدعيم الانشاءات وكل ما له علاقة بالحرب ونتائجها وتداعياتها. لقد تقرر استخدام هذه الاموال لإغاثة النازحين بطلب وموافقة من رئيس الحكومة، وهذا ما يجري حاليا. طبعا الوضع ليس مريحا ماديا، لكننا نستخدم الموجود لمساعدة النازحين قدر المستطاع.

■ هناك جهات في لبنان (رسمية وغير رسمية) تقوم بعمليات تسجيل وتوثيق ومسح الاضرار الناجمة عن الحرب، رغم وجود هيئة ادارة الكوارث التي اشرت اليها؟

□ بالنسبة الى متابعة النازحين وتأمين احتياجاتهم، كل شيء منسق ولا مشكلة في ذلك، وهو واضح من خلال المنصة. اما بالنسبة الى مسح الاضرار الناتجة من تداعيات الحرب، وفرزها قطاعيا، فانه من الطبيعي ان يقوم كل صاحب اختصاص بعمله، أي أن تكون وزارة الزراعة معنية بمسح الاضرار الزراعية، ونحن في المجلس نقوم بإحصاء المباني المهدمة سواء كانت سكنية أو غير سكنية وكل الاضرار التي تعرض لها الافراد وجزء ايضا من البنى التحتية، كذلك مجلس الانماء والاعمار مكلف بمسح أضرار البنى التحتية فيما تهتم وزارة الصحة بالشأن الصحي.

■ كيف يتم التعامل مع المؤسسات الدولية في هذا المجال؟

□ كل الهبات الدولية التي تأتي الى لبنان تتسلمها الهيئة العليا للإغاثة، التي تقوم بتوزيع محتوى هذه الهبات عبر المحافظين من خلال هيئة ادارة الكوارث، حيث يتولى كل محافظ عملية التوزيع عبر البلديات على القرى المعني بها والتي ◄

تقع ضمن حدود صلاحياته. اما العلاقة مع المؤسسات الدولية فهي محصورة من خلال اجتماعات دورية تحصل بيننا وبينهم كمجلس جنوب من باب تبادل المعلومات، بينما غالبية اللقاءات تكون بناء على طلب هذه المؤسسات التي ترغب في الاطلاع على ما نقوم به من اعمال. العلاقة بيننا مقتصرة على تبادل الافكار والخبرات فقط، ونحن كمجلس جنوب لم نحصل على اي شيء من هذه المؤسسات بشكل مباشر.

■ في بعض الاحيان نقرأ تقارير صادرة عن هذه المؤسسات تتحدث عن نتائج الحرب، ربما تكون مختلفة ومغايرة لما تعلنه الجهات الرسمية، فمن أين تأتي بهذه المعلومات؟

□ هذه المؤسسات تقوم عادة بجمع المعلومات من المؤسسات اللبنانية، وقد يكون لديها طرقها ايضا لجمع هذه المعلومات. علينا ألا ننسى انه في هذه المرحلة يجري الاعتماد كثيرا على الخرائط الجوية وما ينشر ويبث في وسائل الاعلام ايضا، لا سيما وان التقارير الاعلامية تتحدث عن عدد الشهداء والجرحى وتدمير المباني وغير ذلك من تفاصيل الحرب، وهذه المؤسسات تهتم عادة بإصدار تقارير عن الحرب ونتائجها.

مجلس الجنوب وزع المازوت في كل لبنان

اعادة الاعمار ما بعد الحرب في حاجة الى تضافر كل الجهود

■ كخلاصة لدور مجلس الجنوب والنظرة للمستقبل، هل يمكن ان تتغير مهمة المجلس؟

□ بداية دعني اشير لأمر مهم جدا، وهو انني اصررت خلال الحرب الماضية وهذه الحرب، على دولة رئيس الحكومة وبشكل رسمي، ان يكون هناك مكتب تدقيق مالي ومحاسبي واداري على اعمال المجلس، علما ان المجلس يخضع لكل القوانين والاجراءات الرقابية الاخرى، خصوصا في هذه المرحلة وفي ظل هذا العمل الضخم حيث يقوم بالاستجابة السريعة لحالات النزوح في منتصف الليل مثلا. هذا المكتب أصبح موجودا وهو يواكبنا من لحظة الشراء والمواصفات والجهة وصولا الى التنفيذ، مع تقارير دورية ترفع لدولة رئيس الحكومة. اقول هذا الكلام لأننا نعمل بشفافية عالية جدا، اما بالنسبة الى دور المجلس في المستقبل، فهو من مؤسسات الدولة التي قامت بعملية انمائية هائلة في الجنوب على مدى 40 سنة، وهذا ما يقر به خصوم دولة الرئيس نبيه بري السياسيين قبل غيرهم، ويقولون بأن الرئيس بري بنى الجنوب على مدى هذه السنوات ويعترفون بهذا العمل، وبأقل كلفة ممكنة. هناك الكثير من هذه المشاريع التي شيدت، نراها الان قد دمرت ويا للأسف من قبل الاحتلال. لقد قام المجلس بدور كبير ومهم انمائيا، واستمراره من عدمه امر يعود للدولة كونه من المؤسسات التابعة مباشرة لدولة رئيس الحكومة. ارى ان هناك امورا يجب ان يتولى متابعتها مجلس الجنوب نظرا الى الخبرة التي باتت موجودة لدى العاملين فيه، فعملية اعادة الاعمار بحاجة لعمل جبار ولتمويل لأن الكلفة عالية جدا وستأخذ الكثير من الوقت، وهذا يتطلب تضافر جهود الجميع تحت رعاية الحكومة ومظلتها.

■ كلمة اخيرة؟

□ لا بد من كلمة شكر كبيرة لأهل المناطق الذين استضافوا النازحين، والذين اعتبروهم اهلهم ويقومون بزيارتهم دائما. نحن نواكب العمل الذي يتم تقديمه من قبل البلديات والقوى السياسية في المناطق، وتقوم به الجمعيات والناس. هناك عمل وطني كبير من خلال رعاية النازحين واشراكهم في كل نشاطات المجتمع، على اعتبار أنهم جزء من هذا المجتمع. لقد بينت هذه الازمة وجود لحمة وطنية بين الناس يخرقها احيانا بعض التحريض، لكن ذلك لم يؤثر بالمواطنين الذين تعاملوا مع بعضهم البعض كأهل.

تحقيق

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

الزراعة من الإنهيار إلى محاولات الإنقاذ في مهبّ الأزمة... صراع من أجل البقاء

لم يقتصر العدوان الاسرائيلي المتواصل على الخسائر البشرية، بل اصاب القطاع الزراعي في الجنوب اللبناني بأضرار واسعة، بعدما خسر أكثر من 56 ألف هكتار من الأراضي. وطال القصف البنى التحتية وشبكات الري في 64 بلدة، فيما كان صغار المزارعين الاكثر تضررا، مما هدد الامن المعيشي والغذائي للأسر الريفية المحلية

تضمنت خطة الاستجابة الوطنية معطيات خطيرة تفيد بأن المساحات المزروعة المتأثرة كبيرة جدا فيما تجاوزت المتضررة مباشرة 18 ألف هكتار، اي ما يقارب ربع الاراضي الواقعة ضمن مناطق النزاع. وسجلت خسائر متفاوتة في عشرات البلدات تحمل المزارع الجزء الاكبر منها، مما ادى الى تراجع مصادر الدخل وارتفاع مستوى الهشاشة لدى العائلات الريفية، وقضي على آلاف الهكتارات من البساتين، الامر الذي ينذر بتأثيرات طويلة الامد على الانتاج في المنطقة. كما سجل نفوق اعداد كبيرة من الدواجن والاغنام والابقار والماعز، الى جانب الاذى في قطاعي تربية النحل والاستزراع السمكي، مما زاد من حجم الضغوط.

في موازاة ذلك، اظهرت الوقائع ان الفلاحين نزحوا عن بلداتهم، الامر الذي اعاق الحصاد وفاقم ازمة اليد العاملة. كما برزت احتياجات ملحة تتعلق بتأمين الادوية والمحروقات للري، المياه، الاعلاف، والرعاية البيطرية. وفي مواجهة كل هذه التحديات، تواصل الجهات المعنية العمل بهدف ضمان استمرارية الامدادات بالتعاون مع الجهات الرسمية والمنظمات الدولية المانحة. تشمل هذه الجهود تقديم مساعدات نقدية وعينية، في محاولة للحد من الانهيار المتسارع وتعزيز الصمود. يأتي ذلك، وسط تحذيرات متزايدة من الانعكاسات على الامن الغذائي، خصوصا ان الجنوب يعد من أبرز الاماكن المنتجة للزيتون والفواكه، مما يجعل الدعم اولوية ملحة لمنع التدهور. وفي هذا الاطار، فان التبغ يواجه تحديات اضافية، اذ كان من المفترض ان يبدأ الموسم في شهر نيسان المنصرم بعد مرحلة المشاتل، الامر الذي تعطل بسبب الاوضاع الراهنة والصعبة.

بازاء هذا الواقع المرير، حاورت "الامن العام" رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب محمد صالح ورئيس تجمع المزارعين في الجنوب محمد الحسيني، بهدف تسليط الضوء على المعاناة من جوانبها كافة.

صالح: الزراعة مصدر الدخل الرئيسي للجنوبيين

■ كيف اثرت الاعتداءات الاسرائيلية الاخيرة على الاراضي الزراعية؟

□ ما اود قوله، اننا نعتمد بشكل مباشر على مدخولنا من منتجاتنا اذ تشكل مصدر الدخل الرئيسي لنحو 70 في المئة من السكان، وهكذا تنتشر زراعات مختلفة مما جعل المنطقة واحدة من اهم مراكز التصدير. الا ان هذا القطاع يواجه تحديا وجوديا غير مسبوق نتيجة هجمات العدو التي طالت البشر والحجر. فالمزارعون يعيشون تحت تهديد دائم بسبب القصف المتكرر وعمليات التجريف، كما ادى استخدام القذائف الفوسفورية الى احراق مساحات واسعة وتدمير آلاف الاشجار المثمرة، خصوصا الزيتون والحمضيات، مما خلف اضرارا بيئية طويلة الامد واثر بشكل مباشر على خصوبة التربة. كما طالت التعديات الثروة الحيوانية ومراكز التخزين والتوضيب والتصنيع، الامر الذي تسبب بتراجع سلاسل التسويق. كما تزامنت الحرب مع مواسم الحصاد، مما منع العديد من الفلاحين من الوصول الى اراضيهم أو جني محاصيلهم، في وقت يعتمد فيه معظم ابنائنا على هذا الموسم كمصدر رزق أساسي. وقد ساهمت موجات النزوح الواسعة من القرى الحدودية في تفاقم الامور، اذ اضطر الجميع الى المغادرة، مما ادى الى تلف المحصول. الى جانب ذلك، فان ارتفاع اسعار المحروقات والاسمدة أثر كثيرا، فضلا عن صعوبة التصريف. وفي ظل هذه الظروف، ندعو الى تعزيز الصمود من خلال تأمين التعويضات واعادة التأهيل، باعتبار ان استمرارنا يشكل ضمانة اساسية للعجلة الاقتصادية.

■ ما هو حجم الخسائر نتيجة الهجمات المتواصلة؟

□ لم تقتصر الامور على القصف المباشر، بل امتدت لتشمل تدميرا بنيويا للتربة. فاستخدام الفوسفور ساهم في تلف مساحات واسعة، وقد ترك ذلك آثارا كيميائية طويلة الامد تسمم التربة وتجعلها غير صالحة لسنوات، اضافة الى القضاء على شبكات المياه، والبيوت البلاستيكية ومستودعات التخزين بشكل مباشر، مما ساهم في تلف الموسم مثل التبغ والخضروات بشكل واسع النطاق، كما تم القضاء على المواشي ومصانع الحليب. وتأثر وجود اليد العاملة السورية في المناطق المتضررة بسبب اصابة بعضهم، فقد تجاوزت القيمة الاجمالية للخسائر لدينا الـ 800 مليون دولار. وبحسب وزارة الزراعة، فان 22.5% من اجمالي الاراضي تأثرت بشكل مباشر، وهناك حوالي 54,000 هكتار تعرض للعمليات العسكرية. علما أن 80 في المئة من الفلاحين قد هجروا مما ادى الى توقف الحصاد، واعطي مثلا على ذلك اشجار الصنوبر والسنديان، وكذلك زراعات حقلية مختلفة وقطاع التبغ قضي عليه بشكل كامل نتيجة الاحداث الاخيرة. اما الزيتون فهناك أكثر من 8000 دونم تلف، اما نتيجة الجرف أو الاقتلاع أو الحرق، واذكر قطاع الحمضيات فحوالي 70% من المساحة قضي عليها وهي تقارب 6,800 هكتار تضررت بشكل كبير في العباسية والقليلة والمنصوري ومناطق أخرى. ويأتي دور الموز حيث 75% من هذا الانتاج يتواجد في مناطقنا. كما اود الاشارة الى ان هذه السنة، بدأ التصعيد على مشارف انتهاء الموسم، وقد تأثرت بعض الحقول، وهناك صعوبة حاليا في الرعاية بشكل جيد مما قد ينعكس سلبا على المحصول المقبل اذا لم تتبلور الامور قريبا .ما اود التطرق اليه ايضا، هو ان عدم القدرة على الوصول الى الأرض، يهدد الامن الغذائي والاسواق الاقليمية المرتبطة بهذه الصادرات.

رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب محمد صالح.

> **القذائف الفوسفورية قضت على الاشجار المثمرة**

الحسيني: الخسائر كبيرة جدا

■ كيف انعكس العدوان الاسرائيلي على الواقع الزراعي والسكني في الجنوب؟

□ ادت الحرب الى انعكاسات عميقة وشاملة حيث تجاوز تأثيرها البعد العسكري ليطال البنية الاجتماعية والاقتصادية بشكل مباشر، مما أحدث اضطربا واسعا في نمط حياة السكان والاستمرارية. ان موجة نزوح كبيرة وغير مسبوقة شملت قرى وبلدات الجنوب، وقد ادى ذلك الى تهجير ما يزيد عن مليون و200 ألف شخص، غالبيتهم من الاسر التي تعتمد على نشاطها الزراعي كمصدر رزق اساسي. ما اريد التطرق اليه، هو ان الاعتداءات جاءت في فترة حساسة جدا من السنة تزامنا مع موسم الحصاد. فهذا التوقيت الدقيق حال دون تمكن الفلاح من جني ربحه في الوقت المناسب، وأدى الى تلف جزء كبير منه في الحقول. كما ان استمرار العمليات العسكرية حال دون القدرة على تنفيذ الاعمال الاساسية، مثل الحراثة واعادة زراعة المواسم ◄

■ هل لديكم الخطط الطارئة من الغرفة او الجهات المعنية لدعم المتضررين والتعويض عنهم؟

□ لا خطة لدينا، ولكن الغرفة تضع امكاناتها في تصرف المبادرات التي يتم العمل عليها انما كل ذلك مرتبط اولا بوقف إطلاق النار والعودة الآمنة للمزارعين الى قراهم. نتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب ومع الوزارات المعنية والمنظمات الدولية على المساعدة، كما نسعى بكل جهودنا لإعادة تأهيل معامل الاجبان والالبان للعودة الى الانتاجية المعهودة، ويتم التواصل مع جهات عدة (خاصة هولندا) لدراسة امكان وضع خطط اغاثة للمتضررين. كما ندعم ايضا المصدرين عبر تنظيم الجناح اللبناني في معارض خارج البلاد كمعرض "فروت اتراكشن" في اسبانيا الذي سيقام في تشرين الاول المقبل.

■ ما هو المطلوب اليوم وكيف يتم حماية القطاع؟

□ لضمان عدم الانهيار في هذا المرفق الاستراتيجي، يمكن العمل على تفعيل صندوق الضمان الزراعي الذي يغطي الكوارث والحروب، والممول من الحكومة والهيئات الدولية. كذلك من المفترض توجيه الدعم للمناطق البديلة وتشجيع الزراعة في الاماكن البعيدة عن خط النار لتعويض النقص الغذائي المحلي اضافة الى التوثيق القانوني عبر رفع دعاوى دولية لانتزاع تعويضات عن الاضرار الناتجة من الفوسفور الابيض.

الجديدة، والقيام بالري والرعاية للمحاصيل، مما ساهم في تعطيل الدورة الزراعية بشكل شبه كامل. نتيجة لذلك، تراجعت القدرة على الانتاج المستقبلي الى جانب ارتفاع كلفة التعافي واعادة تأهيل الاراضي المتضررة. وبصورة عامة، يمكن القول ان العدوان لم يؤد فقط الى اذى آني بل أحدث ايضا اثارا ممتدة على المدى المتوسط والبعيد، تمثلت في اضعاف الغذاء المحلي وازدياد الاعتماد على المساعدات.

■ ما هو حجم الاضرار التي لحقت بقطاعكم؟

□ ان الخسائر كبيرة جدا، اذ تعرضت بساتين واسعة للتجريف والتدمير، اضافة الى استخدام القذائف الفوسفورية المحرمة دوليا، في إطار سياسة هدفت الى القضاء على الغطاء النباتي وخلق منطقة عازلة خالية من الناس. وقد ظهرت هذه الممارسات بوضوح خلال الحربين الاخيرتين، الى جانب ما وصف بـ"حرب الزيتون"، حيث دخل مستوطنون خلال فترة وقف إطلاق النار الى البلدات وقاموا بسرقة المحاصيل وتم نقلها الى الداخل المحتل. كما حالت الاعتداءات دون تمكننا من القيام بالأمور المعتادة خلال فصل الشتاء، لا سيما في شهر شباط. وبحسب التقديرات التي انجزت بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة "الفاو"، فان الضرر تجاوز 30 ألف هكتار، فيما تضاعفت لاحقا نتيجة استمرار سياسة الاستهداف المنهج. اؤكد ان ما جرى يشكل جريمة كبرى في حق الانسانية.

■ كيف تصف وضع شبكات المياه والبنى التحتية؟

□ نحن نعتمد بشكل اساسي على مياه الري من الآبار الخاصة ومشروع الليطاني الذي يروي نحو 60 ألف دونم. الا انها تعرضت لغارات مباشرة خلال عام 2024، وتمت اعادة اصلاح اجزاء منها قبل ان تتعرض مجددا للاستهداف. أشير أيضا الى ان اعمال الصيانة والترميم باتت صعبة للغاية بسبب الغارات المتواصلة بالطائرات المسيرة، مما يمنع الفرق الفنية من الاقتراب والعمل بحرية. كما برزت مشكلات مرتبطة بتأمين المياه والكهرباء اللازمة للتشغيل، بالتوازي مع الارتفاع الكبير في اسعار المحروقات، الامر الذي ادى الى

رئيس تجمع المزارعين في الجنوب محمد الحسيني.

> **أكثر من 30 ألف هكتار تعرض للتدمير والتجريف**

زيادة الكلفة الزراعية بما لا يقل عن 30 في المئة.

■ كيف اثرت الازمة على تصريف منتجاتكم؟

□ ان ارتفاع كلفة الانتاج يهدد قدرة المحاصيل على المنافسة في الاسواق الخارجية، خصوصا انها تعتمد غالبا على البضائع الاقل سعرا فيما يعد لبنان من الدول المصدرة للحمضيات والموز والبطاطا والافوكادو، الا ان ارتفاع الكلفة ينعكس سلبا على فرص التصريف التي تشهد قيودا او صعوبات في التصدير. في المقابل، يحاول البعض تطوير اساليب التزام المعايير المطلوبة عالميا بهدف الحفاظ على التباري على الرغم التحديات وفارق العملة.

■ ما هو دور وزارة الزراعة في مواجهة هذه المعضلة؟

□ تتابع الملف بالتنسيق معنا ومع الجهات المعنية ايضا، الا ان ضعف الموازنة يحد من قدرتها على التدخل المباشر، مما يدفعها الى الاعتماد بشكل كبير على الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ المشاريع. من أبرز الخطوات التي نعمل عليها، انشاء السجل الزراعي بهدف تنظيم القطاع والتحضير للمكننة وتطوير قاعدة بيانات دقيقة حول الأنواع، كما يواصل الوزير اتصالاته لفتح للمساعدة في تسويق السلع. اننا نطالب، كعاملين في هذا المجال، بضرورة رفع مستوى الاهتمام الرسمي، اذ ان 30 في المئة من اللبنانيين يعتمدون بشكل مباشر على الزراعة لإعالة أسرهم.

■ ما هي الرسالة التي توجهها اليوم؟

□ اطالب بتحييد المزارعين واراضيهم عن الصراع، واؤكد ان غالبية الضحايا سقطوا نتيجة الاستهداف المباشر والتعسفي. كما اشدد على ضرورة احترام القوانين الدولية، اذ اعتبر ان ما يجري يهدف الى التهجير وافراغ الارض من سكانها. كما اؤكد ان ابناء الجنوب يتمسكون بمزارعهم ويعملون فيها منذ عقود طويلة، على الرغم من كل الظروف والصعوبات.

cmc
مواد بناء متخصصة
cmclb.com

أنظمة منع نش وعزل

معاجين للفواصل

مواد لاصقة وروبات للبلاط

دهانات وكسوات داخلية وخارجية

إضافات ومواد معالجة للباطون

قوالب وكرانيش للديكور

مواد وأنظمة للأرضيات

أنظمة للملاعب والمسابح

البوشرية ٠١ ٥١٠١٣٢
الدكوانة ٠١ ٦٨١٩١٢
المصيطبة ٠١ ٧٠٠٥٣٢
ذوق مصبح ٠٩ ٢٢٦٤٤٠
شكا ٢٦ ٥٤٠٠٦٢
صيدا ٠٧ ٧٢١٣٢٤
زحلة ٠٨ ٩٣٠٩١١

تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

عالم يتغيّر بين أميركا وإيران: حرب معركتها في هدنتها

مهما كان شكل نهايات الصراع الأميركي - الاسرائيلي مع إيران، فان النتائج والتداعيات ستظل تتفاعل لفترة طويلة، وليس في الإمكان رسم اطرها الان، الا ان ملامحها تتشكل تدريجا وهي تشير بوضوح الى ان العالم، وتوازناته الدولية، يتبدل مع احتمالات رسوخ إيران كقوة اقليمية، وتزعزع نفوذ الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة

عندما أعلن الرئيس الاميركي دونالد ترامب في 18 أيار الماضي تعليق هجوم عسكري كان مقررا شنه على إيران في اليوم التالي، لم يكن تلك المرة الاولى التي تتراجع فيها واشنطن عن تنفيذ تهديداتها ضد الإيرانيين.

وعندما أعلن ترامب تعليق عملية "مشروع الحرية" في مضيق هرمز، وهي عملية عسكرية هدفها الفعلي التضييق على إيران وفرض فتح المضيق امام السفن، لم يكن قد مضى 48 ساعة عليها، وتراجع ايضا بعدما جرى اشتباك محدود تقول طهران انها منعت خلاله مدمرات اميركية من الدخول مجددا الى مياه الخليج.

ربما لا يعني ذلك، وغيره من التطورات والاحداث في الاسابيع الماضية، ان إيران "انتصرت" واميركا "هزمت". وليس هذا المقصود هنا، وانما يعني ان هناك حالة اقليمية جديدة استراتيجيا، وهذا في ذاته تحول لا يمكن تجاهله. لكن التحولات، قد لا تكون اقليمية فقط، وانما على مجمل المشهد على الساحة الدولية حيث لم تعد الولايات المتحدة متفردة كقوة عظمى وحيدة في العالم.

عندما قرر ترامب فجأة تأجيل الضربة العسكرية من 18 الى 19 أيار، قال انه تلقى طلبا من امير قطر تميم بن حمد آل ثاني، وولي العهد السعودي محمد بن سلمان آل سعود، ورئيس دولة الامارات العربية المتحدة محمد بن زايد آل نهيان، وانه "يحترمهم"، وذلك "بالامتناع عن شن هجومنا العسكري المخطط له غدا"، وذلك "لأن مفاوضات جادة تجري حاليا، ولأنهم يرون - بصفتهم قادة عظاما وحلفاء - انه سيتم التوصل الى اتفاق سيكون مقبولا للغاية لدى الولايات المتحدة".

منذ متى تغزو الولايات المتحدة وتحارب، وتتلقى "طلبا" للامتناع عن المضي قدما، فتقبل؟ صحيح ان الدول الخليجية وصلت الى خلاصة ان الحرب التي باشرت بها الولايات المتحدة واسرائيل، جرت من دون التشاور معهم، وفرضت تداعياتها المباشرة عليهم. الا انها صارت تدرك ايضا ان تجدد "مقامرة" ترامب الخليجية، قد تدفع ثمنها أكبر مما جرى خلال حرب الايام الـ40، وان الثابت لديهم ان تجديد حرب "التحالف الثنائي" الأميركي - الاسرائيلي، سيقوض من مستقبلهم، وقد يفرض اسرائيل كلاعب اساسي في منطقتهم،

وعلى حسابهم، ناهيك بان كلفة الصراع ستكون على حساب اقتصادهم وخزائنهم ومجتمعاتهم واستقرارهم السياسي. لهذا كله، ولاسباب كثيرة اخرى، نشط الخليجيون لحض ترامب على تغليب المسار التفاوضي، ولو الى حين.

لم يكن غريبا ان تنشط الديبلوماسية الخليجية لثني ترامب عن تجديد الحرب، فاصبحت الدوحة مثلا لاعبا اساسيا في المفاوضات والاتصالات الى جانب باكستان التي تلقت من جهتها مساندة من الصين التي اكثر ما يقلقها اضطراب سلاسل التوريد العالمية ومصادر الطاقة، خصوصا انها تشتري 80 % تقريبا من صادرات إيران النفطية.

ومعلوم ان اتفاقات خاصة تجمع الصينيين مع الإيرانيين، حيث يحصلون على نحو 1.4 مليون برميل يوميا، بأسعار تفضيلية مخفضة. وقد راقب الصينيون باستياء كيف ان ترامب قوض حرية وصول الصين الى آبار النفط الفنزويلية قبل الحرب الإيرانية بأسابيع قليلة بغزو كاراكاس واعتقال نيكولاس مادورو. لهذا، فان لديهم قناعة بأن ترامب فيما لو نجحت حربه على طهران، واسقط نظامها، لكان فرض قبضته على قطاع النفط الإيراني.

وفي الوقت نفسه، فانه الى جانب العلاقات الجيدة التي تجمع الصين بدول مجلس التعاون الخليجي، فانه بدا انها لم تمد يد العون لترامب عندما جاء طارقا بابها في 13 ايار الماضي، فيما للمفارقة اشتكى الرئيس الاميركي وتذمر مرارا من انه لم يجد "الحلفاء" في حلف "الناتو" الى جانبه في المعركة ضد إيران (على الرغم من انهم رفضوا في المبدأ حربه على إيران، واشتكوا بدورهم بانه لم يستشرهم قبل خوضها، ولم يستمع اليهم وهم يطالبون بوقفها ويعتبرونها عبثية).

هذه تحولات كبرى في ما بين الحلفاء على ضفتي الاطلسي، وفي ما يتعلق بالتوازنات والنفوذ الاميركي مع منطقة المحيط الهادئ والشرق الاسيوي. وفي الوقت نفسه، وجد الصينيون لأنفسهم نافذة عبور خاصة منحهم اياها الإيرانيون، حيث كانت الصين اكبر المستفيدين من اذونات العبور التي صارت طهران تمنحها للدخول والخروج من مضيق هرمز.

لكن الصين ايضا كانت سعيدة بفكرة أن ترامب اضطر الى سحب الكثير من اصوله العسكرية في منطقتي المحيط الهندي والهادئ، لحاجته اليها في حربه الإيرانية. وهي على ما يبدو حاولت استغلال ورطة ترامب الإيرانية، لانتزاع تنازلات منه حول تايوان، ويبدو انها نجحت في ذلك، اقله بحسب ما تشير التطورات بعد زيارة ترامب الى بكين وهي الاولى من نوعها لرئيس اميركي منذ العام 2017، حيث اعلن هو شخصيا انه قد يعيد النظر في قراره فرض عقوبات على 5 مصافي نفطية صينية كان قد فرضها قبل زيارته بأيام، فيما تمثلت النقطة الثانية بإعلان ادارته "تجميد" صفقة اسلحة كانت مخصصة لتايوان قيمتها 14 مليار دولار، بررها مسؤولون اميركيون في سياق ضمان توفر الذخائر الكافية لعمليات "الغضب الملحمي" العسكرية الاميركية ضد إيران.

هذه ملامح توازنات مشهد عالمي اخذ بالتبدل. على المقلب الاخر، فان روسيا بدورها راحت تقطف الكثير من ثمار الخيبة الاميركية إيرانيا. فقد استفادت موسكو، العالقة في حربها الاوكرانية وسلسلة العقوبات الغربية المؤذية لاقتصادها، حيث حققت ارباحا كبيرة من ارتفاع اسعار النفط بسبب الحرب، بل انها على ما يبدو عززت صادراتها لدول استهلاكية كبرى مثل الصين والهند، وذلك الى درجة ان ترامب في ظل ضغوط ازمات امدادات الطاقة الذي فرضته إيران، اضطر الى اتخاذ اجراءات لتعليق جزئي ومؤقت ◄

الايرانيون والتفاوض

قال رئيس مجلس الأمن القومي الاسرائيلي السابق يعقوب ناغل ان "التاريخ يثبت ان بمجرد دخولك غرفة المفاوضات مع الإيرانيين، لن تخرج منتصرا". اما صحيفة "ذا اتلانتيك" فقد ذكرت ان "مصالح اسرائيل ستبقى مهددة بينما يبدو ان النظام في طهران سيخرج من الازمة اقوى مما كان عليه قبل الحرب، بعدما احتفظ ليس فقط بقدرته النووية المحتملة، بل اكتسب ايضا سلاحا أكثر فاعلية، القدرة على احتجاز سوق الطاقة العالمي رهينة. وعندما يتحدث الإيرانيون عن "اعادة فتح" المضيق، فانهم يقصدون ابقائه تحت سيطرتهم".

لبعض العقوبات المفروضة على النفط الروسي.
وليس سرا ان انشغال ادارة ترامب بالحرب الاقليمية المشتعلة في الشرق الاوسط، يخفف ضغط وتركيز واشنطن واستنزاف مواردها العسكرية بعيدا من الجبهة الاوكرانية، وهو ما يريح موسكو. وبرغم انه لا وجود لدلائل على ان روسيا زودت إيران بأسلحة خلال الحرب، الا انه من المعتقد بحسب تقارير اعلامية عديدة، ان موسكو زودت طهران بالمعلومات الاستخباراتية وصور الاقمار الصناعية الجوية التي اتاحت للإيرانيين تحديث وتفعيل احداثيات مواقع القواعد الاميركية في المنطقة والاصول العسكرية المتواجدة فيها، واستهدافها بشكل اكثر دقة.
المشهد الدولي وتوازناته يسيران في مسار تغيير، وملامحه صارت واضحة. بعض القراءات الاميركية ذهبت ابعد، محاولة تحديد ما إذا كانت الولايات المتحدة تفقد نفوذها كدولة عظمى وحيدة، او خسرتها بالفعل. يكتب ربورت كاغان، وهو من مهندسي افكار تيار "المحافظين الجدد" المتحكمين بسياسات اميركا في العقود الثلاثة الماضية، انه "من الصعب التفكير في لحظة تعرضت فيها الولايات المتحدة لهزيمة كاملة في نزاع ما، انتكاسة حاسمة الى درجة لا يمكن معها اصلاح الخسارة الاستراتيجية او تجاهلها. فالكوارث التي منيت بها الولايات المتحدة في بيرل هاربور، والفليبين، وعبر المحيط الهادئ الغربي في الشهور الاولى من الحرب العالمية الثانية، جرى عكسها في نهاية المطاف. اما الهزائم في فيتنام وافغانستان، فرغم كلفتها الباهظة، فإنها لم تلحق ضررا دائما بالموقع العام للولايات المتحدة في العالم، لأنها وقعت بعيدا من الساحات الرئيسية للمنافسة العالمية. وحتى الاخفاق الاولي في العراق جرى احتواؤه عبر تغيير في الاستراتيجية ادى في النهاية الى ابقاء العراق مستقرا نسبيا وغير مهدد لجيرانه، مع حفاظ الولايات المتحدة على هيمنتها في المنطقة. اما الهزيمة في المواجهة الحالية مع إيران، فستكون ذات طبيعة مختلفة تماما. فلا يمكن اصلاحها ولا تجاهلها. لن تكون هناك عودة الى الوضع الذي كان قائما قبل الحرب، ولن يتحقق انتصار اميركي نهائي يمحو او يتجاوز الاضرار التي وقعت".
ويتابع كاغان في مقال في مجلة "ذا اتلانتيك" قائلا ان "مضيق هرمز لن يكون مفتوحا كما كان في السابق. ومع سيطرة إيران على المضيق، فإنها تبرز بوصفها اللاعب الرئيسي في المنطقة واحد اللاعبين الاساسيين في العالم. كما تتعزز ادوار الصين وروسيا، باعتبارهما حليفتين لإيران، فيما يتراجع دور الولايات المتحدة بشكل كبير. وبدلا من اظهار القوة الاميركية، كما ادعى مؤيدو الحرب مرارا، كشفت المواجهة ان اميركا غير موثوقة وغير قادرة على انهاء ما بدأته. وهذا سيطلق سلسلة من التفاعلات حول العالم، بينما يعيد الاصدقاء والخصوم على حد سواء حساباتهم في ضوء الاخفاق الاميركي".

مبادرة سعودية

نقلت صحيفة "فايننشال تايمز" عن مصادر ديبلوماسية تأكيدها ان المملكة العربية السعودية طرحت فكرة ابرام "ميثاق عدم اعتداء" يجمع دول الشرق الاوسط وإيران، وذلك ضمن مشاورات مكثفة اجرتها الرياض مع الحلفاء بهدف ادارة التوترات الاقليمية فور انتهاء الحرب بين الولايات المتحدة واسرائيل ضد إيران". واوضحت ان السعودية ترى في "اتفاقية هلسنكي" التي خففت حدة الحرب الباردة في اوروبا خلال سبعينات القرن الماضي "نموذجا قابلا للتطبيق، خاصة مع توقعات المنطقة بظهور إيران ما بعد الحرب في وضع قد يشكل تهديدا لجيرانها". ونقلت عن ديبلوماسي عربي قوله "ان نموذج الميثاق المستوحى من هلسنكي سيحظى بترحيب معظم الدول العربية والاسلامية بل وإيران نفسها، التي طالما سعت لاقناع الغرب بضرورة ترك المنطقة تدير شؤونها ذاتيا".

الخضوع لشروطه في التسوية المحتملة.
لكن الإيرانيين، في المقابل، يراهنون مثل ترامب على عامل الوقت، ويعتبرون أن استمرار تعطل حركة الملاحة في الخليج، ومضيق هرمز، سيضاعف التداعيات المؤذية على الاقتصاد العالمي واسعار الطاقة والاسمدة الصناعية، وسيجبر العالم على الاستماع لمطالب إيران وشروطها.
وتبدو عيون رهانات الإيرانيين منصبة على افكار اساسية تتمحور على فكرة ان خيارات ترامب ليست واسعة مثلما يدعي:
1- جرب الخيار العسكري القاسي والمباشر وبالتحالف مع اسرائيل، ولم يتمكن لا من اسقاط النظام، ولا من تدمير البرنامج النووي بالكامل، ولا تعطيل القدرات الصاروخية، ولا ايقاف إطلاق المسيّرات، ولا انتزاع تنازلات سياسية رئيسية من طهران.
2- كلما استطالت ازمة الحرب المعلقة، كلما طالت ازمة الطاقة عالميا. وفي هذا الاطار، يراهن الإيرانيون ان ترامب لن يمكنه تحمل تداعيات الارتفاع المستمر في اسعار البنزين التي تؤذي المستهلك الاميركي، وهي نقطة من شأنها تدمير اي سياسي اميركي لأي حزب انتمى.
3- يزداد الموضوع الحاحا على ترامب لأن البلاد دخلت فعليا موسم التنافسات الحزبية الانتخابية استعدادا لموقعة تشرين الثاني المقبل حيث تنظم الانتخابات النصفية الاميركية، والتململ يتزايد داخل بعض اوساط حزبه الجمهوري، ناهيك عن استطلاعات الرأي التي باتت تشير الى ان غالبية اميركية واضحة تعارض حرب ترامب الإيرانية.
4- يدرك ترامب، مثلما يدرك الإيرانيون، ان المونديال الكروي يقترب بسرعة (11 حزيران الحالي)، والرئيس الاميركي ربما يكون في حاجة الى هدوء دولي لا يعكر عليه مشهد التربع على عرش مستضيف أكبر مونديال في تاريخ كرة القدم، حيث تشارك فيه للمرة الاولى 48 دولة. هذا المشهد البهي يريد ترامب ان يكون في صدارته في منصة الشرف الرئيسية، مفتتحا السباق العالمي، فيما مليارات البشر يتابعونه. ورغم ان من الصعب التكهن بسلوك ترامب، فان شخصيته ونرجسيته العالية، قد تجعله يفضل في تلك اللحظة التاريخية ان يبدو كزعيم لا غبار عليه وقد لمع صورته كمنظم ناجح لا يعكر صفو ذلك لا حرب ولا ازمات كبرى، خصوصا وأن الاميركيين (كما المكسيكيين والكنديين)، موعودون بإيرادات ضخمة من هذا المونديال الثلاثي، حيث تشير التقديرات الى احتمال ان يحقق الاقتصاد العالمي ناتجا يتعدى 80 مليار دولار، والحصة الاكبر ستكون للولايات المتحدة.
في العودة الى ما كتبه كاغان، فانه يقول "إذا لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لخوض حرب برية وبحرية شاملة لإسقاط النظام الإيراني الحالي، ثم احتلال إيران حتى يتمكن نظام جديد من ترسيخ نفسه، واذا لم تكن مستعدة للمخاطرة بخسارة سفن حربية ترافق ناقلات النفط عبر مضيق متنازع عليه، واذا لم تكن مستعدة لتحمل الاضرار المدمرة طويلة الامد للبنية الانتاجية في المنطقة نتيجة الرد الإيراني، فان الانسحاب الآن قد يبدو الخيار الاقل سوءا.
ومن الناحية السياسية، قد يرى ترامب ان فرصته في النجاة من الهزيمة أفضل من خوض حرب أكبر واطول واكثر كلفة قد تنتهي ايضا بالفشل".
كما كتب منظر "المحافظين الجدد" قائلاً: "ان هزيمة الولايات المتحدة ليست فقط ممكنة، بل مرجحة أيضا".

تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

الثقل العسكري لـ"الحلف الثنائي" لا يحسم المعركة ضدّ إيران المتماسكة

تحتل الولايات المتحدة المرتبة الاولى عالميا كقوة عسكرية، فيما تتموضع اسرائيل في الترتيب 15، في مقابل إيران التي تأتي في المرتبة 16. مع ذلك، فان معركة الايام الـ40، وما تلاها، بدت اختبارا صعبا ومكلفا لموازين القوة لكل الاطراف التي حاولت ادعاء "النصر"، وتبديد أي دلائل على الاخفاق او الهزيمة

يقاس ميزان القوة عموما بحجم القدرات البشرية والترسانة العسكرية والميزانية الحربية، والتكنولوجيا المسخرة للمجهود الحربي، والقدرات الاستراتيجية الاقليمية والعالمية.

وفق هذه المعايير المحددة في مؤشر "غلوبال فاير باور" الذي يستخدم 60 نقطة للقياس، بما فيها ايضا تنوع الاسلحة والقدرات المالية والاقتصادية والجغرافيا، فان الولايات المتحدة تحتل الصدارة، تليها في الترتيب عالميا، روسيا ثم الصين والهند.

لكن في الامكان محاولة اختصار المقارنة الاستراتيجية بين "الحليف الثنائي"، الولايات المتحدة واسرائيل، وبين إيران، بأنه صراع بين عقيدتين عسكريتين مختلفتين تماما: "التفوق التكنولوجي والسيطرة الجوية"، في مقابل "الحروب الهجينة والعمق الاستراتيجي".

تمتلك الولايات المتحدة واسرائيل تفوقا ساحقا في المجالات التقليدية. فالجيش الاميركي يمتلك ميزانية تتجاوز 800 مليار دولار، وطلبت وزارة الحرب الآن ميزانية تصل الى 1.5 تريليون دولار للسنة المالية الجديدة، وهي الاكبر في تاريخ الولايات المتحدة، في حين ان القوات المسلحة تتمتع بمظلة حماية عالمية وقدرة على نقل جيوشها عبر القارات.

في الوقت نفسه، تعمل اسرائيل كرأس حربة تكنولوجي في المنطقة. بتحالفهما معا، فان الولايات المتحدة واسرائيل يتميزان بالسيادة الجوية المطلقة بفضل مقاتلات الجيل الخامس "اف35-" وانظمة الدفاع الصاروخي متعددة الطبقات، مثل "القبة الحديدية" و"مقلاع داود" ونظام "السهم" (ارو). وفي مقدور الحليفين، اتقان "الضربات الجراحية" والقدرة على شل البنى التحتية للخصم من مسافات بعيدة من دون الحاجة لالتحام بري واسع.

لكن إيران في المقابل تعتمد استراتيجية "الردع الشبكي"، اذ انها تدرك فجوة التسلح التقليدي في مواجهة "الحلف الثنائي". لذا طورت استراتيجية تعتمد على "الدفاع الفسيفسائي" والقوى الاقليمية الحليفة، اضافة الى امتلاكها أضخم ترسانة للصواريخ البالستية والطائرات المسيّرة في الشرق الاوسط، والتي وان كانت توصف بأنها سلاح "الفقراء"، الا ان فعاليتها التي ظهرت خلال حرب الايام الـ40، خلقت توازن رعب

> **صراع بين عقيدتين عسكريتين وتفوق ساحق للحلف الثنائي**

عبر تهديد الممرات الملاحية والقواعد الاميركية والمدن الاسرائيلية.

وقد كشفت تقارير اميركية، بينها شبكة "سي ان ان" و"واشنطن بوست"، عن الاضرار الجسيمة التي لحقت بالقواعد الاميركية في دول الخليج والاردن، والتي طالت ما لا يقل عن 16 موقعا، بما في ذلك مقر الاسطول الخامس الاميركي في البحرين، وشملت بحسب ما اظهرته صور الاقمار الصناعية ومشاهد الفيديو المصورة، منشآت لوجستية، ومساكن جنود، وانظمة رادار متطورة، أكبر بكثير مما اقرت به واشنطن رسميا، وهو ما أضعف القدرات الدفاعية والجوية الاميركية في المنطقة بشكل كبير. لكن الاهم كما قال خبراء، ان الهجمات الايرانية حولت هذه القواعد من منصات قوة وتفوق استراتيجي اقليميا ودرع حماية، الى نقطة ضعف مكشوفة لصالحها.

بهذا المعنى، فان الرهان الايراني لا يعتمد على قوة طائراته المقاتلة. كما ان الحرب اظهرت ان من مرتكزات القوة الايرانية تعتمد على "فيلق القدس"، وقدراته الاقليمية الواسعة على ادارة الحروب في عدة جبهات في المنطقة، مما يجعل اي مواجهة مباشرة ضد إيران مكلفة للغاية بسبب قدرتها على اشعال المنطقة بأكملها.

في الوقت نفسه، فان المقارنة لا تكون من خلال الارقام فقط، فبينما يتفوق "المحور الأميركي - الاسرائيلي" في "قوة التدمير والتكنولوجيا"، فان ايران تبرز في "قوة الصمود" واستنزاف الخصم، حيث اظهرت الحرب الحالية ان التكنولوجيا المتطورة قد تكسب المعارك، الا ان "الاستراتيجية غير المتناظرة"، التي تتبعها طهران، هي ما يمنع هذا التفوق من حسم الصراع بشكل نهائي، مما يبقي المنطقة عموما في حالة "ستاتيكو" من التوتر الدائم.

ان الجغرافيا تساعد إيران بشكل كبير، فيما اسرائيل تعاني من ضيق مساحتها وافتقارها الى العمق، مما يجعلها عرضة أكبر للتهديدات الوجودية. فمقابل مساحة ايرانية تتخطى 1.6 مليون كلم مربع، فان مساحة اسرائيل تبلغ نحو 20 ألف كلم مربع.

المساحة الجغرافية هنا لعنة بقدر ما هي نعمة. لكنها ايضا تخدم إيران بشكل آخر. الولايات المتحدة تبلغ مساحتها أكثر من 9.8 ملايين كلم مربع، لكن لا تخدمها بأي شكل في حربها الحالية ضد ايران، بل البعد الجغرافي بين طهران وواشنطن يحمي ايران بدرجة نسبية، اذ يجبر الولايات المتحدة على القتال انطلاقا من مواقع بعيدة عن اراضيها، وتحديدا من خلال القواعد العسكرية وحاملات الطائرات المنتشرة في المنطقة. في حين اظهرت إيران، قدرة لا يستهان بها على الحاق اذى كبير بهذه القواعد، واجبار السفن الاميركية على العمل عسكريا بعيدا عن سواحلها ومن خارج مياه الخليج العربي، وتحديدا من بحر العرب او البحر الاحمر او شرق البحر الابيض المتوسط.

ان البعد الجغرافي للولايات المتحدة، رغم قوتها، يجعل استمرارية انخراطها في عمليات عسكرية طويلة في المنطقة، بمثابة عبء لوجستي وسياسي، بينما تتمتع ايران بعمق جغرافي شاسع وتضاريس جبلية وعرة تجعل من الغزو البري

انتحارا عسكريا، الى جانب القدرة التي اظهرتها على استغلال جغرافيتها للتحكم بمضيق هرمز، الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي، وبالتالي تعزيز موقعها التفاوضي ونفوذها الاقليمي.

في ما يتعلق بالقوة البشرية، فان لدى الولايات المتحدة نحو 2.1 مليون فرد، (عامل واحتياطي)، بينما تعتبر قوتها الجوية الاقوى في العالم من خلال ترسانة تضم حوالى 2700 طائرة مقاتلة متطورة مثل "اف- 35" و"اف- 22"، الى جانب اسطول بحري مهيمن، بما في ذلك حاملات طائرات تعمل بالطاقة النووية عددها 11 مثل "جيرالد فورد"، ونحو 70 غواصة متطورة، ومدمرات قادرة على توجيه ضربات دقيقة. تتعزز كل هذه القوة بقدرات الذكاء الصناعي والحروب السيبرانية، مع القدرة على الانتشار العسكري السريع في اي مكان في العالم، من خلال النفوذ والقواعد العسكرية واتفاقيات التعاون العسكري مع دول كثيرة.

كما تستمر الولايات المتحدة في تحديث ترسانتها التي تضم حوالى 3,700 رأس نووي، منها 1,770 رأسا في حالة نشر فعلي، بينما خصص لها في الميزانية الحالية عشرات مليارات الدولار. ومن اجل تعزيز التفوق، تجري عمليات استبدال لصواريخ "ال جي ام- 30 مينوتمان" البالستية العابرة للقارات والتي تعتبر ركيزة للدرع النووي، وتعرف باسم "صاروخ يوم القيامة"، بأنظمة صواريخ "سنتينل ال جي ام35- ايه" من الجيل الجديد للصواريخ العابرة للقارات.

لا توجد ارقام رسمية تؤكد ما تمتلكه واشنطن من القنابل الخارقة للتحصينات العميقة، والتي تلقى من القاذفات "بي - 2 سبيريت". وتفيد تقارير انه جرى تخصيص تمويل بقيمة 100 مليون دولار لتطوير جيل جديد من الاسلحة النووية القادرة على تدمير المنشآت المحصنة في اعماق الجبال، استكمالا لقدرات قنبلة "بي 61-11" الحالية.

الى جانب ذلك، هناك في الترسانة الاميركية، ما يضاعف قوتها العسكرية، بما في الاسلحة الفرط صوتية من خلال نظام "دارك ايغل" البعيد المدى، بسرعة تتخطى 5 "ماخ"، ونشره في مناطق النزاع المحتملة لتعزيز الردع. كما اطلقت وزارة الحرب الاميركية استراتيجية شاملة لجعل الجيش القوة القتالية الاولى المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، ويشمل ذلك تطوير نموذج يسمى "فيكتور" الذي يحاكي قدرات "ChatGPT"، لكنه مخصص للاستخدامات الدفاعية والاستخباراتية، ويحول البيانات الضخمة التي تجمعها الوحدات ◄

العسكرية الى معلومات استخباراتية فورية، مما يقلل الوقت اللازم لتنفيذ المهام من اشهر الى ايام، ويحسن بالتالي البيانات الميدانية من اجل اتخاذ القرار.

بالتوازي، تجري واشنطن عمليات توسيع في استخدام الطائرات المسيّرة المتطورة مثل "اكس 47 بي" القادرة على الاقلاع من حاملات الطائرات، و"الدرونات" الانتحارية الصغيرة التي تبرهن على جدواها كما في الحرب الاوكرانية، وفي الجنوب اللبناني حاليا ضد القوات الاسرائيلية.

الى جانب الميزانية الجديدة المخصص لها 1.5 تريليون دولار، هناك تركيز على تعزيز مفهوم "السلام من خلال القوة"، وتتضمن 74 مليار دولار من اجل الطائرات المسيّرة، والتركيز على تطوير المسيّرات المنخفضة الكلفة التي كان يخصص لها 226 مليون دولار، لتزيد الى 54 مليار دولار. وتتضمن ايضا تخصيص 65 مليار دولار لبناء 18 سفينة حربية جديدة، ومضاعفة تمويل قوة الفضاء لتصل الى 71 مليار دولار. لكن التركيز سيكون ايضا على الحدود مع المكسيك.

بالنسبة الى اسرائيل، فإنها تمارس سطوتها العسكرية اينما استطاعت ايديها ان تطال. في بداية شهر ايار الماضي، ارسلت قواتها جويا وبحريا نحو جزيرة كريت لاعتراض "اسطول الصمود العالمي" الذي كان متوجها لكسر الحصار عن غزة. ليست المرة الاولى التي تذهب اسرائيل مثل هذه المسافة التي تبلغ أكثر من ألف كيلومتر. لكنه دلالة جديدة على انها مستعدة لاظهار قوتها العسكرية اينما كان، حتى لو مست سيادة الاوروبيين، بلا أي رادع سياسي او اخلاقي.

فعلى ماذا تستند ايضا؟

وفقا لتقديرات العام 2026، فان اسرائيل تتبنى استراتيجية تحديث واسعة النطاق تشمل طائرات الجيل الخامس، تعزيز القوة البحرية، وتطوير انظمة دفاع جوي وصاروخي متقدمة. يعتبر سلاحها الجوي من بين الاكبر في المنطقة بقدرات هجومية بعيدة المدى، ويتألف من نحو 100 من طائرات "الشبح اف- 35 اي"، اي الجيل الخامس، الى جانب "اف - 15 اي ايه" و"اف- 15 اي"، و"اف- 16 سي اي".

كما تعتمد على اسطول كبير من مروحيات "اباتشي ايه اتش- 64" للأغراض الهجومية، و"سي اتش- 53" و"بلاك هوك يو اتش 60"، الى جانب عدد كبير من الطائرات المسيّرة الهجومية والتجسس والاستطلاع المتطورة عالميا، لكن جرى اسقاط العشرات منها خلال حربي لبنان وايران.

كذلك تتحصن اسرائيل خلف انظمة متعدد من طبقات الدفاع الصاروخية مثل "ارو" للاعتراض خارج الغلاف الجوي، و"مقلاع داوود" للمديات المتوسطة، و"القبة الحديدية" المخصصة للمدى القصير. والى جانبها هناك صواريخ "اريحا" الباليستية العابرة للقارات والتي يقدر ان مداها يتخطى الى 5 الاف كلم.

اما القوة البحرية، فتشمل 5 غواصات متطورة من طراز "دولفين" القادرة على حمل صواريخ كروز نووية، مما يمنح اسرائيل قدرة "الثالوث النووي"، (الضرب من الارض والجو والبحر). في هذه الترسانة ايضا، سفن حربية من طراز "ساعر 6" وهي الاحدث، ومصممة لحماية منصات الغاز والمصالح البحرية و"ساعر- 5"، اضافة الى سفن "ريشيف" الحديثة للحلول مكان "ساعر" الاقدم.

رغم اعتمادها ما يسمى "الغموض النووي" والكذب، الا ان تقديرات الخبراء تشير الى ان اسرائيل تمتلك ترسانة نووية تقدر بـ 80 الى 90 رأسا حربيا، مع احتمالية اعلى للقدرة التصنيعية، وهي قادرة على استخدامها من خلال صواريخ "اريحا" الباليستية، بالاضافة الى طائرات مثل "اف- 35" و"اف-16"، او من خلال غواصات "دولفين".

بالنسبة الى عديد القوات المسلحة، فالتقديرات تشير الى انه لديها نحو 170 الف جندي في الخدمة، مع القدرة على استدعاء حوالى 465 جنديا احتياطيا. وتستشرف الخطط المستقبلة لاسرائيل تطبيق "خطة هوشين" التي تمنح الاولوية للتكنولوجيا المتقدمة، الذكاء الاصطناعي، والربط بين القوات الجوية والبرية والبحرية.

مقابل تفوق الحلف الاميركي-الاسرائيلي، فان ايران تعوض الفجوة من خلال تكتيكات غير تقليدية. وبينما تضغط اسرائيل من اجل تحقيق نتائج عسكرية حاسمة ضد طهران، فان واشنطن تبدو ميالة بدرجة ما الى تحقيق توازن بين العمل العسكري والديبلوماسية. ويقول الخبراء ايضا انها حذرة من التكاليف الطويلة الامد، في ظل قناعات ازدادت وضوحا بتعثر فكرة "تغيير النظام" في طهران بالضربات والاغتيالات التي جرت في الايام الاولى من الحرب. لهذا، فان طهران تمكنت حتى الان من افشال اهداف "الحلف الثاني"، بمنعه من تحقيق نصر واضح عليها، من خلال القدرة على الصمود، ادارة التصعيد، وفرض تكاليف سياسية. رغم العقوبات المستمرة ضدها منذ عقود، الا ان ايران تعتبر من بين اقوى الجيوش في منطقة غرب آسيا، وهي مصنفة عالميا ضمن اقوى 16 دولة. وتتوزع القوات المسلحة الايرانية بين الجيش التقليدي والحرس الثوري، ويقدر اجمالي الافراد العاملين بـ 580 ألف فرد، اضافة الى حوالى 200 ألف فرد احتياط.

وبينما يمثل الحرس الثوري العمود الفقري للنظام، ويدير البرامج الصاروخية، والقوات البحرية في الخليج، فان فيلق القدس هو المسؤول عن العمليات الخارجية، بينما تمثل الباسيج قوة شبه عسكرية تطوعية تستخدم للأمن الداخلي، ويقول النظام ان لديه القدرة على حشد الملايين من افرادها.

> **إيران تماسكت عسكريا وهيكليا، واضرار جسيمة بـ16 قاعدة اميركية**

لكن رأس حربة ايران، مثلما اظهرت الحرب الحالية، هي الصواريخ التي ليس هناك رقم موثوق لأعدادها، وتثار حولها تكهنات كثيرة، لكن الايرانيين استخدموا الآلاف منها في الحرب، ويؤكدون ان ترسانتهم مذخرة بالكامل، ولا تزال محمية في ما يسمى بـ"مدن الصواريخ" المحفورة في الجبال او تحت الارض، وهي تشمل "سجيل"، "عماد"، "قدر"، و"خرمشهر" بمدى يصل الى ألفي كيلومتر.

هناك ايضا الطائرات المسيّرة بأنواع عديدة، لكن اكثرها شهرة "شاهد" التي استفاد منه الروس في حربهم الاوكرانية، واستخدمت لشن العديد من الهجمات على ما تقول طهران انها مواقع اميركية في دول الخليج والعراق والاردن، اضافة الى اسرائيل. ويقول خبراء إن ايران تتبع استراتيجية بحرية تعتمد على فكرة "حرب العصابات"، وتديرها بحرية الحرس الثوري الذي يمتلك مئات الزوارق السريعة، الالغام البحرية، والغواصات الصغيرة (مثل غدير)، مما منح ايران ورقة ضغط لا مثيل لها، بالقدرة على اغلاق مضيق هرمز الذي يعد شريانا حيويا للطاقة.

وتعتمد قدرات الدفاع الجوي الايراني على مزيج من المنظومات الروسية المتقدمة والانظمة المحلية الصنع، بهدف توفير دفاع طبقي بعيد، متوسط، وقصير المدى. من ابرز هذه القدرات منظومة "باور 373" المنافسة لنظام "اس- 400" الروسي، اضافة الى منظومات "خرداد 15" و"مرصاد" للارتفاعات المتوسطة، ومنظومات "اس- 300" الروسية.

وقد اظهرت إيران القدرة على نقل المعركة الى اراضي الخصوم، من خلال قدراتها المتناظرة التي تؤمن لها عمقا استراتيجيا. فرغم الاضرار الكبيرة التي الحقها "الحلف الثنائي"، والتي تقدرها مصادر ايرانية مختلفة بما بين 28 مليار دولار و120 مليارا، الا ان طهران اظهرت قدرات كبيرة على استنزاف خصومها وترسانتهم العسكرية خصوصا في قطاع الصواريخ الدفاعية، وحافظت على تماسكها العسكري والهيكلي.

تقرير

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

قانون العفو العام إلى الواجهة مجدّدًا من دبّاس إلى لحّود: 32 عفوًا عامًا

يعود قانون العفو العام الى الواجهة مجددا في لبنان، والذي يصدر دستوريا بموجب قانون عن السلطة التشريعية حصرا، ويزيل الصفة الجرمية عن الفعل المشمول به، ويؤدي تاليا الى سقوط الملاحقات والاحكام والعقوبات المرتبطة به. لا يطبق هذا القانون بصورة مطلقة، بل يقتصر على الجرائم التي يحددها النص صراحة، والتي تكون قد ارتكبت قبل صدوره

طرح هذا القانون لا ينفصل عن التجارب السابقة ولا عن الانقسام الدائم حوله. فهناك من يراه مدخلا لمعالجة اوضاع انسانية مزمنة، لا سيما الاكتظاظ في السجون وطول مدة التوقيفات، فيما يخشى آخرون ان يتحول الى تسوية سياسية تفرغ العدالة من مضمونها، خصوصا إذا لم يخضع للمعايير القانونية العامة. قد يشمل القانون بعض الجرائم كليا ويخفض عقوبة البعض الآخر، بحيث تبقى الجريمة قائمة وينفذ القسم الباقي من العقوبة. ويختلف عن العفو الخاص الذي هو اجراء يتخذه رئيس الدولة بعد استطلاع رأي لجنة العفو، لمصلحة من حكم بصورة مبرمة، لإعفائه شخصيا من العقوبة كلها او بعضها او ابدالها بعقوبة أخف. فمنذ العام 1927، في عهد الرئيس شارل دباس، وصولا الى العام 2005 في عهد الرئيس اميل لحود، صدر في لبنان 32 قانون عفو عام، توزعت على عهود معظم رؤساء الجمهورية، مما عكس حضورا قويا لهذا النوع من التشريعات في الحياة السياسية والقانونية على امتداد عقود طويلة. وقد شملت هذه القوانين عهود الرؤساء: شارل دباس، حبيب السعد، اميل اده، ثم في مرحلة ما بعد الاستقلال مع الرئيس بشارة الخوري الذي سجل عهده العدد الاكبر من قوانين العفو العام اذ بلغ عددها سبعة قوانين. كما صدرت قوانين عفو في عهود الرؤساء: كميل شمعون، فؤاد شهاب، شارل حلو، سليمان فرنجية، الياس سركيس، الياس الهراوي، وصولا الى اميل لحود. على مدى ثمانية وسبعين عاما، لم يكن العفو العام اجراء قانونيا عاديا فحسب، بل شكل في كثير من الاحيان اداة سياسية لمعالجة تداعيات مراحل امنية او اجتماعية او وطنية. وقد ارتبط بعضها بملفات الحرب والاحداث الداخلية، فيما تناول البعض الآخر قضايا المخدرات، جرائم المطبوعات، مرتكبي مخالفات السير، قوانين الجمارك، التنظيم المدني، وغيرها من المخالفات والجرائم التي ارتأت السلطة التشريعية شمولها العفو.

من ابرز قوانين العفو العام قبل اتفاق الطائف التي لجأت اليها الدولة في محطات مفصلية، لا سيما بعد الازمات الامنية والحروب الداخلية، كانت في السنوات الاولى التي اعقبت الاستقلال، وتحديدا بعد احداث عام 1958. فقد صدر قانون عفو عام في تاريخ 24 كانون الاول 1958، شمل الجرائم المرتكبة حتى 15 تشرين الاول من العام ذاته، في محاولة لطي صفحة التوترات الداخلية واعادة تثبيت الاستقرار السياسي في البلاد. وتكرر اللجوء الى مثل هذه القوانين في مراحل لاحقة، بينها القانون رقم 8/69 الصادر في 17 شباط 1969، الذي منح عفوا عن جرائم ارتكبت قبل الاول من كانون الثاني 1968، من ضمنها الجرائم المرتبطة بتداعيات حرب حزيران 1967. كما صدرت قوانين اخرى شملت جرائم المطبوعات لتخفيف الاحتقان السياسي والاعلامي، وليس فقط لمعالجة الجرائم ذات الطابع الامني.

لكن ابرز قوانين العفو العام، كانت بعد اتفاق الطائف، ويبقى القانون رقم 84/91 الصادر في 26 آب 1991 في عهد الرئيس الهراوي من اهم التحديات حضورا في تاريخ لبنان الحديث، والذي جاء في اعقاب الحرب الاهلية اللبنانية التي امتدت منذ عام 1975 حتى عام 1990. فقد مثل جزءا من مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، حيث سعت السلطة السياسية الى تثبيت السلم الاهلي واعادة بناء المؤسسات، اذ منح بموجب هذا القانون العفو العام عن الجرائم المرتبكة خلال الحرب وحتى تاريخ 28 اذار 1991، باستثناء بعض الجرائم التي اعتبرت ماسة بأمن الدولة او خارجة عن اطار المصالحة السياسية.

لكن هذا العفو، رغم اعتباره خطوة نحو انهاء مفاعيل الحرب واحتواء النزاعات، اثار ولا يزال يثير جدلا واسعا. فالبعض رأى فيه ضرورة اساسية لوقف دوامة الانتقام وفتح صفحة جديدة، بينما اعتبر آخرون انه كرس ثقافة الافلات من العقاب خصوصا وانه لم ينصف الضحايا الذين فقدوا او سقطوا خلال تلك الحرب الطويلة، مما ادى الى بقاء العديد من الملفات العالقة في الذاكرة الجماعية اللبنانية، من دون معالجة قضائية شاملة.

> **53 اعداما في تاريخ لبنان تكشف ان العفو لم يكن شاملا**

كما ان المادة التاسعة من قانون 1991 فتحت الباب امام امكانات اضافية للعفو، اذ منحت الحكومة صلاحية استثنائية ولمدة سنة من تاريخ العمل بالقانون، لإصدار عفو خاص بمرسوم له مفاعيل العفو العام يتخذ في مجلس الوزراء، عن اشخاص محكومين او ملاحقين بجرائم مستثناة من العفو العام، لا سيما تلك المرتبطة بأمن الدولة الداخلي او الخارجي والمرتكبة قبل 28 آذار 1991. استنادا الى هذه المادة، صدر لاحقا منح عفو خاص عن جريمة طباعة بموجب حكم صادر عن محكمة الجنايات في محافظة البقاع. في 19 كانون الاول 1997، صدر عفو عام عن جرائم المخدرات المرتكبة قبل 31 كانون الاول 1995 مهما كان نوعها والاحكام الصادرة في شأنها، سواء اكانت من اختصاص المحاكم العدلية ام العسكرية، في خطوة شكلت يومها واحدة من اكثر المحطات اثارة للجدل داخل المجلس النيابي، نظرا الى حساسية الملف وتشعباته. فانقسمت المواقف بين مَن رأى في القانون محاولة لمعالجة واقع اجتماعي متراكم وفتح باب العودة امام فئات تورطت في هذه الجرائم، وبين مَن اعتبر انه قد يبعث برسالة خاطئة في ظل خطورة هذه الآفة على المجتمع وشبكات الجريمة المنظمة، وعلى الاقتصاد غير الشرعي.

في عهد الرئيس اميل لحود، وافق المجلس النيابي في 18 تموز 2005 على نصين تشريعيين شكلا محطة بارزة في مسار قوانين العفو العام بعد مرحلة مفصلية من تاريخ لبنان السياسي، تناول النص الاول العفو عن بعض الجرائم المشمولة بالأحكام الصادرة عن المجلس العدلي ومحكمة جنايات بيروت، وافرج بموجبه عن رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع بعد نحو 11 عاما من السجن، فيما اعتبره بعض الخبراء القانونيين انه اقرب الى عفو خاص مغلف بطابع عام لأنه ركز على وقف تنفيذ العقوبات المبرمة من المجلس العدلي في حق جعجع ورفاقه، اما النص الثاني فتعلق بمنح عفو عام في ملف احداث الضنية ومجدل عنجر. جاء هذان النصان في سياق اتفاق سياسي هدف الى طي صفحة الماضي، وفتح الباب امام مرحلة جديدة بعد التحولات التي شهدها العام 2005. كما عكس هذا العفو ماهية تلك القوانين التي تتداخل فيها الاعتبارات القانونية مع الحسابات السياسية، وتتحول الى ادوات لإقفال ملفات كبرى او اعادة ترتيب التوازنات الداخلية، ولو على حساب نقاش لم يحسم يوما عن حدود العفو وحقوق الضحايا.

على الرغم من ذلك، من الواضح ان مسار قوانين العفو العام في لبنان لم تكن في مختلف المراحل، شاملة لجميع انواع الجنايات، لا سيما الجرائم المصنفة خطيرة. وبقيت بعض الافعال الجرمية خارج نطاق العفو، خصوصا تلك المرتبطة بالقتل والجرائم الكبرى التي تستوجب عقوبات مشددة تصل الى الاعدام، بدليل انه جرى منذ عهد الرئيس بشارة الخوري وحتى نهاية عهد الرئيس اميل لحود في العام 2005، تنفيذ 53 حكما بالاعدام في لبنان، في مؤشر الى ان العفو العام لم يكن يلغي دائما العقوبات القصوى التي يلحظها القانون. فكان آخر تنفيذ لأحكام الاعدام في 19 كانون الثاني 2004، حين أعدم ثلاثة اشخاص في الوقت نفسه داخل سجن رومية، اثنان رميا بالرصاص وواحد شنقا، في واحدة من أبرز المحطات التي اعادت النقاش حول عقوبة الاعدام الى الواجهة. كما شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1994 و1998، خلال ولاية الرئيس الياس الهراوي، تنفيذ 14 حكما بالاعدام، مما عكس في حينه توجها أكثر تشددا في التعامل مع الجرائم الكبرى. الا ان الحكومات المتعاقبة اتجهت منذ العام 2005 نحو تجميد غير معلن لتنفيذ احكام الاعدام، من دون الغاء العقوبة من النصوص القانونية، وبذلك بقيت العقوبة قائمة لكنها معلقة عمليا في التنفيذ، في ظل جدل مستمر بين مَن يراها اداة ردع ومَن يعتبرها عقوبة نهائية لا تنسجم مع مبادئ حقوق الانسان والعدالة الحديثة.

مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

رئيس المجلس الأعلى للجمارك: خطة لتطوير الإدارة وزيادة الواردات

مع بدء مسار الاصلاحات البنيوية في الادارة اللبنانية إثر التعيينات الادارية والعسكرية، جرت خلال أشهر قليلة تطورات بارزة في ادارة الجمارك بعد تعيين رئيس واعضاء المجلس الاعلى للمؤسسة، وظهر الفارق بسرعة في التحسين والتطوير في المرافق والمعابر البرية والبحرية والجوية، لا سيما لجهة زيادة واردات الجمارك

واجهت ادارة الجمارك خلال الازمات المتتالية، المالية والاقتصادية والمعيشية والادارية والامنية، مشكلات كبيرة حدت من نمو العمل فيها مما أدى تاليا تراجع الواردات، لا سيما بعد الازمة المالية عام 2019 والاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، عدا عن الشغور الرئاسي ونقص الكادر الوظيفي. وقد جاء الانفجار المأساوي في مرفأ بيروت ليفاقم الازمة نتيجة تعطل العمل، واستغراق اصلاح الاضرار فترة طويلة.

مع انطلاقة العهد الجديد وتشكيل الحكومة العتيدة، بدأت مسيرة التعافي في كل قطاعات الدولة ومنها ادارة الجمارك، وانطلقت معها مسيرة الاصلاح والتطوير والتحديث التي طالت بشكل اساسي كل ما له علاقة بتحسين واردات الدولة. الجمارك هي من اهم المؤسسات التي تؤمن واردات كبيرة لخزينة الدولة، لذلك كان التركيز على معالجة كل مشكلاتها، فتطورت خلال سنة تطورا ملحوظا على كل المستويات الفنية، التقنية والإدارية، كذلك على صعيد تفعيل المراقبة والملاحقة للحد من الفساد والتهرب الجمركي.

كان التطور الابرز في مسار التحسينات والتطوير تركيب ماسحات ضوئية (سكانر) في مرفأ بيروت والمطار، بحيث أمكن ضبط عمليات دخول البضائع واستيفاء رسومها، والحد من عمليات التلاعب في بياناتها والتهرب من دفع الرسوم الحقيقية. هذا يعني عمليا بدء مسيرة الحد من الفساد الذي طالما شكا الجميع منه، وذلك نتيجة التهرب من دفع الرسوم.

وقعت ادارة واستثمار مرفأ بيروت ممثلة برئيس مجلس ادارتها مديرها العام مروان النفي، والمجلس الاعلى للجمارك ممثلا برئيسه العميد مصباح خليل، مذكرة تفاهم حول عمل الماسحات الضوئية، برعاية وزيري المال والاشغال العامة والنقل ياسين جابر وفايز رسامني. جال الحضور في موقع اجهزة السكانر (Scanners)، حيث اطلعوا على آلية العمل والاجراءات المعتمدة، والدور الذي تؤديه هذه التجهيزات في تسريع عمليات الكشف وتعزيز الرقابة.

من أبرز محاور تطوير ادارة الجمارك اللبنانية:

* تطوير هيكلي واداري يشمل الآتي:

- اعادة تشكيل المجلس الاعلى للجمارك وتعيين قيادات جديدة (مدير عام ورئيس مجلس ادارة) لتعزيز الاداء.
- العمل على برنامج مساعدة أوروبي لإعادة تأهيل الادارة الجمركية.

التحول الرقمي والأتمتة ويشمل:

- اعتماد نظام نور (NOOR) الالكتروني لتقديم التصاريح الجمركية، مما يقلل من التدخل البشري ويسرع الاجراءات.
- الخطط تهدف الى اعتماد الدفع الالكتروني، والربط الالكتروني مع جميع وكالات الحدود.
- اطلاق ادارة الجمارك حسابها الرسمي على موقع اكس - X بهدف التواصل وخدمة المواطنين بشكل افضل.

تحديث البنية التحتية والتقنية ويشمل التالي:

- قبول هبات لتحديث شبكات الاتصالات والانظمة الالكترونية.
- تحديث اجهزة الرقابة والبحث عن التهريب (الضابطة الجمركية) لتعزيز الرقابة على الحدود البرية والبحرية والجوية.

تبسيط الاجراءات (النافذة الواحدة) وتشمل:

- تطبيق النظام المنسق (HS) للتعرفة الجمركية.
- السعي الى انشاء نافذة الكترونية واحدة لتوحيد الخدمات مع بقية الادارات الحدودية.

* تعزيز الموارد البشرية عبر الآتي:

- تنظيم مسارات التدريب والترقية للضباط والافراد.
- العمل على تعويض النقص الحاد في الكوادر التكنولوجية (IT) في ظل التحديات التشغيلية.

ثمة تحديات بارزة تواجه التطوير على الرغم من الخطط الموضوعة، بحيث تواجه الادارة تحديات كبرى منها النقص الكبير في الموظفين، تقادم البنية التحتية التكنولوجية في بعض المراكز، الحاجة الى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، والتعاون والتنسيق التأمين بين الوزارات والادارات الاخرى المعنية بعمل الجمارك، بما يؤمن حسن سير العمل على الوجه الاكمل.

رئيس المجلس الاعلى للجمارك العميد مصباح خليل تحدث الى "الامن العام" عن الانطلاقة الجديدة للجمارك، وابرز التحديات والعوائق التي تقف عائقا امامها نتيجة ظروف الحرب والوضع الاقتصادي والمالي، عارضا اجراءات التطوير والتحديث وخطط الاصلاح الجارية، ومدى انعكاسها على سير العمل وواردات المؤسسة وكيفية معالجة المشكلات القائمة.

■ ما هي أبرز المشكلات التي واجهتكم عند تسلمكم المسؤولية؟

□ بصراحة، لقد واجهنا العديد من التحديات التي يمكن تلخيصها بثلاث نقاط اساسية:

رئيس المجلس الاعلى للجمارك العميد مصباح خليل.

اولا، ضعف الرقابة الفعلية على بعض المعابر الحدودية نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها لبنان، وما رافقها من ضغوط امنية ولوجستية اثرت على كفاءة المتابعة والمراقبة.

ثانيا، الاعتماد لفترة طويلة على الاجراءات التقليدية واليدوية، الامر الذي أدى الى بطء في انجاز المعاملات وأضعف قدرة الادارة على مواكبة التطور التقني العالمي في العمل الجمركي.

ثالثا، وجود ثغر تنظيمية ورقابية استغلت في بعض عمليات التهريب والتهرب الجمركي، مما ادى الى هدر جزء من ايرادات الدولة واضعاف الثقة بالمؤسسات العامة.

ساهمت هذه العوامل مجتمعة في خسارة الخزينة العامة لجزء مهم من الرسوم والضرائب، اضافة الى انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني وتوسع السوق غير الشرعية.

■ هل وضعتم خطة او برنامج عمل للمجلس من اجل تحسين الاداء والإنتاج، وبالتالي زيادة واردات الخزينة؟

□ نعم، وضعنا خطة اصلاحية متكاملة ضمن رؤية حديثة لتطوير الادارة الجمركية، ترتكز على الشفافية وتعزيز الايرادات وحماية الاقتصاد الوطني، وذلك وفق جدول زمني مرحلي ومدروس. لا تقتصر هذه الخطة على معالجة الثغر القائمة فحسب، بل تهدف ايضا الى تحويل الجمارك اللبنانية الى ادارة عصرية تواكب المعايير الدولية الحديثة، وتؤدي دورا اساسيا في تسهيل التجارة المشروعة وتحفيز الاستثمار.

> **تحويل الجمارك اللبنانية الى ادارة عصرية تواكب المعايير الدولية الحديثة**

■ ما أبرز عناوين هذه الخطة؟

□ ترتكز الخطة الاصلاحية على مجموعة من المحاور الاساسية، أبرزها: تعزيز الرقابة الداخلية، تفعيل مبدأ المحاسبة والشفافية، مكافحة الفساد والحد من التدخلات غير القانونية في العمل الجمركي، الانتقال التدريجي نحو الأتمتة الشاملة والرقمنة لتبسيط الاجراءات والحد من التدخل البشري، تطوير اجهزة المسح والكشف في المعابر الحدودية، اعتماد نظام ادارة المخاطر للانتقال من التفتيش العشوائي الى الرقابة الذكية، العمل على مشروع النافذة الواحدة لتسريع انجاز المعاملات بما يساهم في دعم الاقتصاد وتحسين بيئة الاستثمار، تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية للاستفادة من الخبرات التقنية والتدريبية الحديثة، تحديث البنية التحتية الجمركية والعمل على انشاء مبنى جمركي موحد يواكب متطلبات الادارة الحديثة.

■ سمعنا الكثير من الكلام عبر الاعلام عن هدر اموال وفساد وتهريب مما يمنع تاليا من استيفاء الرسوم الجمركية كما ينبغي، ما صحة هذا الكلام وكيف تعملون لتصحيح الوضع؟

□ لا يمكن انكار ان الفساد والتهريب شكلا خلال السنوات الماضية أحد أبرز اسباب استنزاف موارد الدولة واضعاف الثقة بالمؤسسات. لكن في المقابل، من المهم التشديد على ان الادارة الجمركية تضم عددا كبيرا من الكفاءات النظيفة والملتزمة التي تعمل بضمير ومسؤولية وطنية عالية، على الرغم من كل الصعوبات. من هذا المنطلق، يهدف مسار الاصلاح الى بناء ادارة حديثة قائمة على الكفاءة والمحاسبة وحماية الموظف الملتزم، بالتوازي مع اتخاذ اجراءات صارمة في حق اي مخالفات او تجاوزات تلحق الضرر بالخزينة العامة او بالمصلحة الوطنية. لقد بدأنا فعليا باتخاذ خطوات عملية لتعزيز الرقابة والتدقيق وتطوير آليات المتابعة والتنسيق مع الجهات القضائية والامنية المختصة، بهدف الحد من التهريب وترسيخ ثقافة الالتزام بالقانون.

■ الى أي مدى يمكن أن تتحسن واردات الجمارك بعد الاجراءات الجديدة لا سيما تركيب السكانر والتدقيق في المراقبة، وما هو تقديركم لحجم الواردات هذه السنة اجمالا؟

□ إذا نفذت الخطة الاصلاحية بالشكل المطلوب، فمن الطبيعي ان نشهد تحسنا تدريجيا وملموسا في الايرادات الجمركية. لكننا نفضل عدم الدخول في ارقام تقديرية دقيقة في المرحلة الحالية، لأن النتائج ◄

ترتبط بعوامل عدة، منها الوضع الاقتصادي العام وحجم الاستيراد والاستقرار الامني والسياسي. مع ذلك، نحن على قناعة بأن تحسين الرقابة، مكافحة التهريب، تحديث الاجراءات، وتفعيل الادارة الحديثة، ستؤدي حكما الى زيادة ايرادات الدولة وتعزيز الثقة بالقطاع الجمركي.

■ هل أثرت الحرب على حركة الاستيراد والتصدير والمداخيل؟

□ بالتأكيد، لقد انعكست الحرب بشكل مباشر على حركة الاستيراد والتصدير، لا سيما في ظل التوترات الاقليمية التي اثرت على خطوط النقل والتأمين وحركة التجارة في المنطقة. الا اننا لاحظنا خلال الفترة الاخيرة عودة تدريجية للاستقرار النسبي وتحسنا في حركة الواردات، مما انعكس ايجابا على النشاط الاقتصادي بشكل عام. لا يمكن فصل الواقع اللبناني عن الوضع الاقليمي، خصوصا في منطقة الخليج، حيث ان كل توتر ينعكس مباشرة على حركة النقل والشحن سواء عبر المعابر البرية او البحرية او الجوية.

■ كيف تقيمون وضع مرفأ بيروت اليوم، وهل

> **تحسن تدريجي في حركة الواردات انعكس ايجابا على النشاط الاقتصادي**

تحسنت اوضاعه وعاد الى العمل طبيعيا، ام أن ثمة مشكلات لا تزال قائمة؟

□ يستعيد مرفأ بيروت دوره الحيوي تدريجيا كمرفق اقتصادي اساسي للبنان. طبعا، هناك تحسن واضح مقارنة بالفترة السابقة على الرغم من استمرار بعض التحديات اللوجستية والتنظيمية. في هذا الإطار، يجري تنسيق مستمر بين ادارة المرفأ والجهات المعنية ومنها شركة cma cgm لوضع خطة متكاملة تهدف الى اعادة تعزيز دوره كمركز محوري للتجارة والخدمات اللوجستية في المنطقة. لا شك في أن مرفأ بيروت يشكل شريانا اقتصاديا اساسيا للبنان، اذ تمر عبره النسبة الاكبر من الواردات والصادرات اللبنانية.

■ ماذا عن وضع المعابر البرية، كيف تعمل وما مدى تأثرها بالحرب؟

□ تعتبر المعابر البرية من أكثر النقاط حساسية نظرا الى طبيعتها الجغرافية والتحديات الامنية المرتبطة بها. نحن نعمل بشكل متواصل على تعزيز التنسيق مع مختلف الاجهزة الامنية والعسكرية، اضافة الى تطوير وسائل الرقابة والتفتيش واستخدام التكنولوجيا الحديثة واجهزة المسح المتطورة. كما ان بعض المعابر تعرض خلال الفترات الماضية لأضرار نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية، لذا نحن نتابع بالتعاون مع الجهات المختصة والمنظمات الدولية العمل على اعادة تأهيلها وضمان استمرارية العمل فيها في أسرع وقت ممكن.

■ ما المطلوب لتعزيز مسار الاصلاح والتطوير في الجمارك؟

□ لا شك في أن لبنان يمر بمرحلة دقيقة واستثنائية على المستويات الاقتصادية والمالية والامنية، مما يفرض على الجميع تحمل مسؤولياتهم الوطنية بروح من الجدية والتعاون. من هذا المنطلق، ان اصلاح الادارة الجمركية ليس مجرد خيار اداري، بل هو جزء اساسي من مسار استعادة الدولة لدورها ومؤسساتها وتعزيز ثقة المواطن بها. نحن سنمضي في هذا المسار مهما تكن التحديات، انطلاقا من قناعة راسخة بأن بناء ادارة جمركية حديثة وشفافة وفعالة يشكل ضرورة وطنية لحماية الاقتصاد، يزيد ايرادات الدولة، ويسهل حركة التجارة المشروعة. كما اؤكد ان نجاح اي عملية اصلاحية لا يمكن ان يتحقق الا من خلال شراكة حقيقية وتعاون مستمر بين الادارة الجمركية وموظفيها الذين يشكلون الركيزة الاساسية لأي تطوير مستدام، اضافة الى تعزيز التعاون مع جميع اصحاب العلاقة من قطاع خاص، وهيئات اقتصادية، ووكلاء شحن، ومخلّصين جمركيين، وادارات رسمية ومنظمات دولية، لأن تطوير العمل الجمركي مسؤولية مشتركة تتطلب تكاملا في الجهود وتوحيدا للرؤية بما يخدم المصلحة الوطنية العليا.

تحقيق

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

الدواء في لبنان: خطوط إمداده جنّبت إنقطاعه زيادة الأسعار قيد الدرس والتصنيع المحلّي يتقدّم

يعد الدواء في لبنان وفي اي بلد في العالم حاجة اساسية تتطلب متابعة مستمرة من المعنيين لتأمينه، بهدف تغطية مختلف الفئات المريضة، وذلك وفق تنوع الحالات الطبية. وبفعل تعدد الازمات في البلد، فان الهاجس الاكبر لدى اللبنانيين يكمن في انقطاع الادوية، الامر الذي يدفع بهم الى شرائه او تخزينه من دون تردد

يتجه تصنيع الدواء في لبنان الى تحقيق نتائج متقدمة لكن هناك حاجة مستدامة لدعم هذا الامر. هل ان توافر الدواء اليوم في خطر؟ وماذا عن زيادة الاسعار؟ واين اصبحت صناعة الادوية المحلية؟ هذه الاسئلة وغيرها حملتها "الامن العام" الى كل من نقيب مستوردي الادوية في لبنان جو غريب، وعضو نقابة مصانع الادوية ومدير التصنيع والتسويق في شركة الغوريتم لتصنيع الادوية نبيل غريب.

جو غريب: الدواء لن ينقطع وحركة الاستيراد طبيعية

■ هل تعتبر ان توافر الدواء في لبنان في مرحلة الخطر؟

□ كلا، اطلاقا. انها الحرب الثانية التي نمر بها في خلال عامين، والملاحظ انه لم يسجل أي انقطاع للأدوية ولم يحصل تهافت على الصيدليات لشرائها، باستثناء الايام الثلاثة الاولى من بداية الحرب، لكن الامر مر بشكل عادي. لا يمكن القول بأن احدا ما قصد صيدلية ولم يجد دواءه، بل على العكس طيلة تلك الفترة كانت خطوط الامداد مؤمنة سواء في المرافق البحرية أو الجوية. كانت حركة الاستيراد طبيعية، مع العلم بأن الاتكال كان كبيرا على شركة الميدل ايست التي التزمت شحن الادوية عبر طائراتها قبل أي مواد اخرى. بشكل عام، يمكن القول ان حركة الاستيراد استمرت بشكل طبيعي، كما ان خطوط الامداد بقيت مؤمنة والادوية متوافرة. هناك بعض الاصناف منها لم تكن متوافرة مرحليا، لكن هذا الامر لم يكن له علاقة بالحرب. اسعار الادوية لا تزال مستقرة، لأنها محددة من وزارة الصحة ولا تتبدل الا بقرار من الوزارة، فيما السعر المسجل لديها اليوم يلحظ كلفة الشحن، وهذه الكلفة يتم استيعابها من المصنعين والمستوردين. حتى الان، يتم تقييم ومراقبة الوضع واذا بقي على ما هو عليه، سنواصل هذا التقييم مع وزارة الصحة، على أن يعاد النظر في أسعار الادوية بطريقة مدروسة كي يصار الى تأمين الزيادة في كلفة الشحن ومصاريف تصنيع الاصناف. ما يهمنا هو تأمين كل المكونات لكي يكون هذا الدواء متوافرا في البلاد، ولو ادى ذلك الى اعادة النظر في الأسعار بطريقة منطقية، والتي تلحظ فقط المصاريف التشغيلية للمستوردين وكلفة الشحن والتصنيع. لن يكون الهدف الزيادة في هوامش الربح، انما تغطية كلفة صنف الدواء كما هو معروض من قبل المصنع كي نتمكن من استيراده. هذا ما تعلمناه بفعل الازمات الماضية، فالزيادات التي طرأت على السلة الغذائية والمحروقات وغيرها، تدفع الى القول باحتمال شمول الادوية الزيادة بطريقة منظمة ومدروسة، لأن الاسعار كما ذكرت محددة من جهة ناظمة.

■ متى ستحصل هذه الزيادة؟

□ لن تحصل اي زيادة إذا عادت الامور الى طبيعتها، لكننا نراقب الاوضاع وتطورها في هذه الفترة، كما سيقوم نقاش واعادة تقييم خصوصا اننا قد نصل الى مرحلة يتعذر فيها استيراد الادوية. إذا كان سعر الدواء محدد بعشرة دولارات على سبيل المثال وفي ارض المصنع بـ 12 دولارا، لن يكون في امكاننا استيراده.

■ هل يمكن ان يشكل هذا الامر سببا لانقطاع الادوية؟

□ كلا، اطلاقا. يتم اليوم استيعاب التكاليف الإضافية، وهناك تنسيق تام مع وزير الصحة وفريقه. يجب الا ننسى ان الغلاء الحاصل هو عالمي ويؤثر على كلفة الانتاج لدى المصانع في الخارج، فضلا عن كلفة الشحن. وبين زيادة وصلت الى نسبة مئة في المئة في مادة في المحروقات ونسبة معقولة تطال الادوية، اعتقد ان الدواء اهم من المحروقات.

■ هل ثمة خشية من حصول تهافت على شراء الادوية بفعل ارتفاع الاسعار؟

□ كلا، إذا كان هناك من ارتفاع في الاسعار فنحن نتحدث عن نسبة بسيطة وضئيلة أي عن بضعة نسب مئوية وبالتالي لن تؤثر على المواطنين، وهذه الزيادات تأتي بهدف تغطية التكاليف الاضافية لدى المصنعين وشركات الشحن. في حال بقيت الامور على ما هي عليه ولم يطرأ أي تحسن للوضع العام، فان هذه الزيادة ستكون ضئيلة جدا مقارنة بزيادة الاسعار التي لحظت كل المواد.

■ بالنسبة الى ادوية الامراض المستعصية، هل هي متوافرة في الاسواق ام يتم اللجوء الى ادوية بديلة منها؟

□ الفترة الوحيدة التي حصل فيها انقطاع للأدوية في لبنان كانت خلال سياسة الدعم والتي كانت سياسة خاطئة جدا. اليوم، الادوية متوافرة وما من سبب للخوف.

■ هل من اجراءات اتخذتها النقابة لمكافحة التزوير والتهريب؟

□ ثمة واقع يفيد بأن عدم توافر الادوية يشجع على وجود الادوية المهربة والمزورة، لذلك نسعى الى تامين أكبر نسبة ادوية في الاسواق اللبنانية. كذلك، فان هناك تطبيقا تم تحديثه من وزارة الصحة العامة على نظامي" اندرويد" و"ابل"، يسمح بإجراء مسح للباركود الموجود على علبة الدواء وهو مزود برقم تسلسلي فريد مختلف عن رقم آخر في علبة الدواء، يتيح للجميع معرفة ما اذا هذا الدواء دخل لبنان بطريقة شرعية أم لا. كنا في ما مضى ننظم حملات توعية عن الدواء المزور او المهرب، اما اليوم فقد اصبحت لدى المواطن والمريض آلية تسمح لهما التأكد من جودة الدواء. ما يهمنا التأكيد عليه هو اهمية حض المواطنين على استخدام هذا التطبيق، واكرر دعوتي لهم بعدم الاخذ بما يسمعونه على شبكات وسائل التواصل الاجتماعي، لأن هناك فئات مشبوهة تروج لأدوية غير مرخص لها وغير موجودة في الاسواق الاجنبية. ثمة من يملك نوادي رياضية وعيادات او مراكز تستخدم ادوية معينة خارجة عن الرقابة التامة وتتسبب بخطر هائل على المواطنين، وهم بالتالي فئة مجرمة تستغل اهتمام الناس ببعض المواضيع كالتجميل والتنحيف وغيرها وتقدم على بيعهم بعض الاصناف من الادوية غير المرخصة عالميا والمزورة والتي لا تخضع لأي رقابة أو اي جهة مسؤولة من شأنها القول ما إذا كانت سليمة ام لا. هنا ادعو المواطنين مجددا الى الالتزام بالدواء الشرعي، وهناك آلية تساعدهم في هذا المجال.

نقيب مستوردي الادوية في لبنان جو غريب.

> **خطوط الامداد للدواء بقيت مؤمنة وستبقى كذلك**

■ ماذا عن ظاهرة تخزين الادوية، هل ما زالت قائمة؟

□ إذا راقبنا حركة الطلب على الادوية من الصيدليات والمعدل المتعلق بها على صعيد البلد، فنجد ان زيادة الطلب كانت ضئيلة جدا ولم تتعد الـ 15 في المئة في خلال شهري الحرب. لكنها سجلت زيادة اكثر على هذه النسبة في الايام العشرة الاولى من هذه الحرب، ثم عادت حركة الطلب على الادوية من الصيدليات الى ما كانت عليه قبل الحرب. هذا يقود الى القول ان المواطن أصبح واثقا بأن الدواء لن ينقطع وسعره مضبوط. طالما أن خطوط الامداد مؤمنة، فان دواءه لن ينقطع، كما انه واثق بأن المستورد يملك خطة بديلة لتأمين هذا الدواء. إذا تطورت الاوضاع في لبنان بشكل سلبي لا سمح الله واقفل المطار، ستكون لدينا خطة بديلة.

نبيل غريب: تحوّل جذري في صناعة الدواء

■ اين اصبحت صناعة الادوية في لبنان؟

□ تشهد الصناعة الدوائية اللبنانية تحولا جذريا منذ انهيار عام 2019، وتتجه نحو تعزيز الانتاج المحلي رغم التحديات الهيكلية الكبيرة. الانتاج المحلي يمثل حاليا نحو 18.9% من مبيعات السوق بالقيمة، لكن نسبة الاستيراد لا تزال مرتفعة. لا شك في أن الانتاج المحلي يركز حاليا على الادوية الصلبة مثل الاقراص والكبسولات، وادوية الامراض المزمنة خاصة الضغط والسكري وادوية الدهون، اضافة الى المضادات الحيوية والمسكنات. من أبرز التطورات الايجابية في الفترة الاخيرة، أن شركة Algorithm وقعت في تشرين الثاني عام 2025 اتفاقية شراكة استراتيجية مع ◄

Batterjee Pharma السعودية، لتصبح بذلك اول شركة لبنانية توطن محفظتها في المملكة العربية السعودية لأدوية تصنع بإجازة من شركات عالمية، مما يفتح آفاقا اقليمية غير مسبوقة للصناعة اللبنانية.

■ هل يمكن القول انها قطعت مراحل متقدمة؟

□ نعم، قطعت خطوات ملموسة، لكن التطور المستدام يتطلب دعما حكوميا متماسكا واستراتيجية وطنية شاملة وشراكات دولية ملموسة، لكن على الرغم من كل ذلك الجانب السلبي لا يزال قائما. الاعتماد على استيراد المواد الفعالة APIs يبقى شبه كامل، علما ان هناك ضعف واضح في الاستثمار في البحث والتطوير. لا يوجد مختبر مركزي للجودة، كما انخفضت التجارب السريرية بشكل حاد من 39 في عام 2018 الى 4 فقط في عام 2024. لا شك في أن Algorithm تعد نموذجا يحتذى في هذا التحول. فالشركة تعمل منذ عام 1961 وتنتج محفظة واسعة من الادوية المبتكرة المصنعة محليا بإجازة، وتسوق في لبنان وبلدان الخليج والاردن والعراق، وهي تغطي القلب والايض والاعصاب وأمراض النساء والمسالك البولية، وهي حاصلة على شهادات GMP وISO 9001:2000 وتنفذ نظام ترقيم 2D Data Matrix لتعقب الادوية. هذه الشركة تتوسع حاليا، وهو ما يظهر لديها رؤية استراتيجية طويلة المدى. كما يعكس نجاحها طبيعة الصناعة الدوائية باعتبارها صناعة تتطلب استثمارات ضخمة ومستدامة في خطوط الانتاج، المعدات المتخصصة، الصيانة، انظمة الجودة والامتثال الرقابي. كما تفرض متطلبات التسجيل في اسواق الخليج والاسواق الدولية تحديثا مستمرا للمرافق والمختبرات وانظمة التوثيق. هذه المتطلبات المرتفعة تخلق تحديات كبيرة امام دخول شركات جديدة الى القطاع، وفي الوقت نفسه تمنح الشركات الراسخة ميزة تنافسية طويلة الامد.

عضو نقابة مصانع الادوية ومدير التصنيع والتسويق في شركة الغوريتم لتصنيع الادوية نبيل غريب.

"الادوية المحلية قادرة على تغطية السوق جزئيا فقط"

■ ماذا عن منافسة الادوية المستوردة وكيفية حماية الانتاج المحلي؟

□ الادوية المستوردة من الشركات المتعددة الجنسيات MNC لا تزال تهيمن على السوق، لكن الفجوة تضيق تدريجيا. من اجل حماية الانتاج المحلي، يجب تفضيل المنتج المحلي في المشتريات الحكومية في المناقصات العامة. علما أن بناء ثقة المرضى والاطباء بالجودة المحلية يحتاج الى القطاع اللبناني والى سياسة عامة متماسكة لدعم الانتاج المحلي، والى هيئة تنظيمية مستقلة مثل الوكالة اللبنانية للدواء، اضافة الى الاستثمار في البنى التحتية ولا سيما انشاء مختبر مركزي للجودة وتأمين طاقة بديلة. كما يحتاج أيضا الى استراتيجية تصدير واضحة.

■ هل الادوية المحلية قادرة على تغطية السوق في ظل انقطاع الامداد الخارجي؟

□ بشكل جزئي فقط، لكن القطاع لا يزال غير قادر على تغطية الادوية المبتكرة Innovator drugs التي تمثل 49% من السوق، اضافة الى الادوية البيولوجية والبايوسيميلار المتخصصة، وعلاجات السرطان المتقدمة، والادوية النادرة. اما التحدي الاعمق، فهو أن لبنان يستورد أكثر من 90% من المواد الفعالة APIs، مما يعني أن أي انقطاع في الامداد الخارجي سينعكس مباشرة على الانتاج المحلي ويؤثر سلبا في استمراريته.

■ هل من اسواق لتصدير الادوية اللبنانية؟

□ نعم وآفاقها تتسع، فيما تعد Algorithm رائدة في هذا المجال حيث تصدر منتجاتها الى دول الخليج والاردن والعراق، اضافة الى تصدير المنتجات السائلة (Liquid Line) الى قبرص.

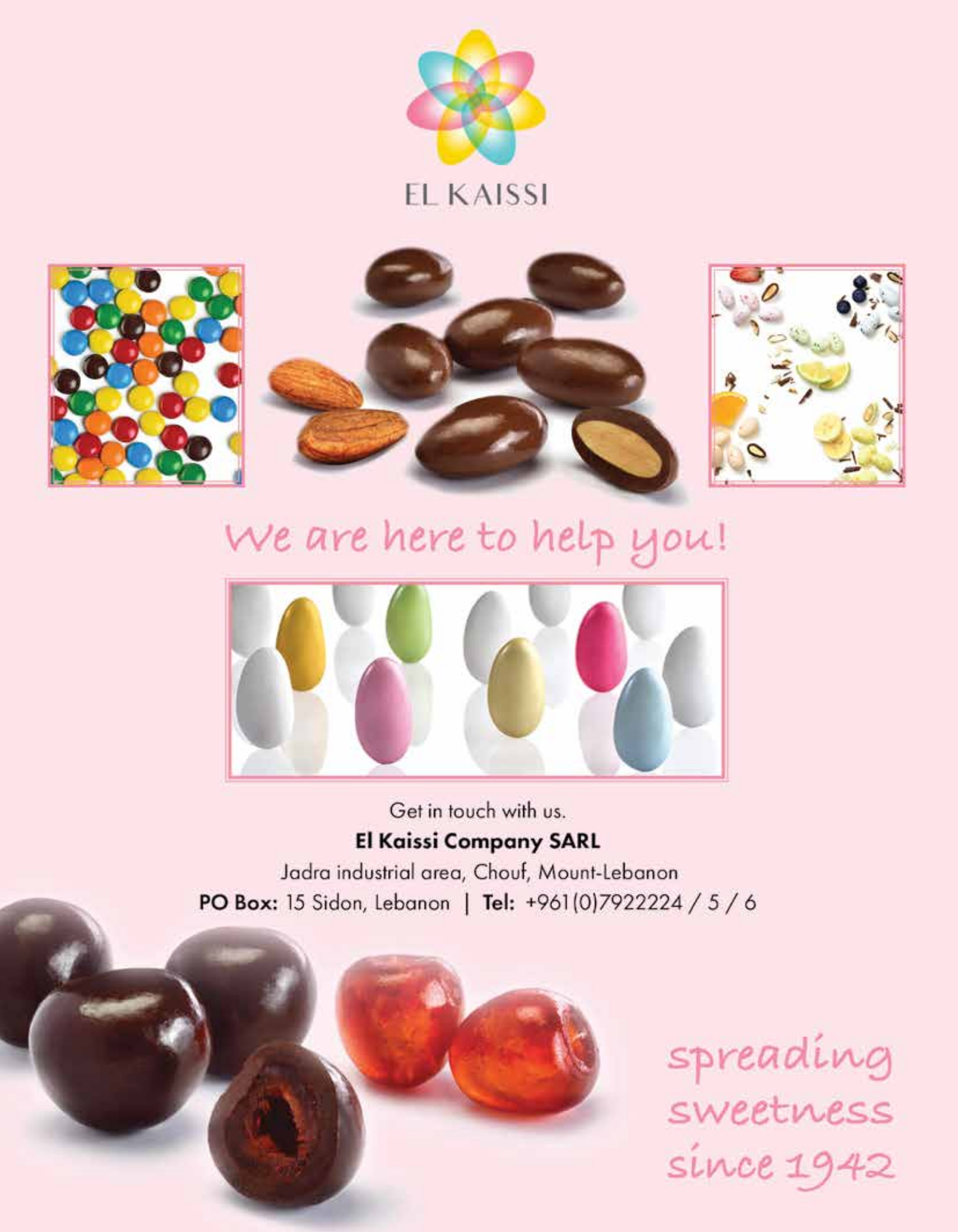

مقابلة

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

إتحادات البلديّات تحت عدوان يفتك بالبشر والمكان من إدارات إعتياديّة إلى خطوط دفاع في الميدان

مع استمرار آلة الحرب الاسرائيلية واعتداءاتها، وتحويل منازل الاهالي في الجنوب الى ركام، واستهداف الرموز الدينية الاسلامية والمسيحية، وجدت البلديات واتحاداتها امام مسؤوليات استثنائية، وتحولت من ادارات محلية اعتيادية الى خط دفاع اول لمواجهة الازمات، تعمل ضمن امكاناتها المحدودة لتأمين الخدمات الاساسية، وتوفير الاغاثة والتحرك بسرعة لتلبية حاجات الاهالي المتضررين

في ظل العدوان الاسرائيلي الواسع على الجنوب، لم تعد الاضرار محصورة بالخسائر المباشرة، بل اتسعت لتطال مختلف مقومات الحياة اليومية، وشملت تدمير اكثر من 220 الف وحدة سكنية، وتجريف نحو 37 قرية حدودية ضمن شريط بعمق 3 كيلومترات، ومحو احياء سكنية كاملة، وتضرر بنى تحتية ومعالم تاريخية ودور عبادة ومدارس، ولم تقف التداعيات عند الحجر والبنى العمرانية، بل امتدت الى البيئة وسبل العيش، بعدما تسببت القنابل الفوسفورية الحارقة ورش المبيدات السامة باضرار جسيمة في الغابات والاراضي الزراعية، مما انعكس سلبا على سبل العيش في عدد من مناطق الجنوب، فضلا عن الاعتداءات المتكررة على المدنيين، بما يفاقم حجم الازمة ويجعلها طويلة الامد.

امام هذا الواقع، تحول دور البلديات واتحاداته من ادارة يومية للشؤون المحلية الى خط دفاع اول عن بقاء المجتمع واستمراريته، فهي تجد نفسها في قلب ادارة الطوارئ، من خلال تأمين الاستجابة الفورية، وايصال المساعدات رغم محدودية الموارد والامكانات، الا انها اكتسبت اهمية مضاعفة في هذه المرحلة، لأنها الجهة الاقرب الى المواطنين والاقدر على فهم حاجاتهم الفعلية، وتحديد الاولويات على الارض، والتنسيق مع الجهات الرسمية ومنظمات الاغاثة، بحيث بات دورها يشكل ضرورة وطنية لمواجهة تداعيات العدوان وحماية صمود الناس والتمهيد لمرحلة التعافي واعادة الاعمار.

رئيس اتحاد بلديات الشقيف - النبطية خالد بدر الدين.

"الامن العام" التقت رئيس اتحاد بلديات الشقيف - النبطية خالد بدر الدين.

■ كيف تقيمون حجم الاضرار في بلدات الاتحاد جراء الاعتداءات الاسرائيلية خصوصا على الاحياء السكنية والبنى التحتية؟

□ حجم الاضرار التي لحقت ببلدات اتحاد بلديات الشقيف كبير جدا، حيث استهدفت الاعتداءات الاحياء السكنية بشكل مباشر، وأدت الى تدمير حوالى 500 مبنى ومنزل كتقدير اولي وتشريد عشرات الوف العائلات. اضافة الى ذلك، طالت الاضرار الجسيمة البنى التحتية الحيوية، كشبكات المياه والكهرباء والطرق والهاتف، كما أدت الاضرار الحاصلة الى انقطاع الكهرباء عن عدد كبير من قرى وبلدات الاتحاد، كما تضررت شبكات المياه الرئيسية بشكل بالغ، ما يستدعي اعادة تأهيلها بالكامل، وهي عملية تحتاج الى ما لا يقل عن 6 اشهر في ظل نقص الامكانات. وتعمل شركة كهرباء لبنان منذ بداية الحرب على اعمال صيانة مستمرة للشبكات، اضافة الى انشاء شبكات جديدة لاعادة تأهيل ما تضرر، اما بالنسبة الى قطاع المياه، فالأضرار فيه اقل جسامة نسبيا، وتحتاج الى فترة زمنية تقدر بنحو شهر لاعادة تأهيلها، علما ان استمرار هذه الاضرار سينعكس سلبا على مختلف النواحي البيئية والصحية والحياتية للاهالي.

■ ما تأثير استهداف شبكة الكهرباء على حياة المواطنين والخدمات الاساسية كالمياه والاستشفاء في بلدات الاتحاد؟

□ استهداف شبكة الكهرباء هو استهداف مباشر للطاقة، مما يؤدي اساسا الى شلل شبه كامل في الحياة اليومية، فعند توقف الكهرباء تتوقف عمليات ضخ المياه الى المنازل، مع العلم ان عدد ساعات التغذية في بلدات الاتحاد لا يتعدى 4 ساعات يوميا، وهذه الساعات غير كافية اصلا لتأمين حاجة الاهالي كافة، خاصة مع انعدام البدائل. الى ذلك، فان معظم بلدات الاتحاد تعتمد على مصادر اخرى بديلة للطاقة، كالمولدات الخاصة والاشتراكات، لتأمين الكهرباء. كذلك، فان المستشفيات والمراكز الصحية تعتمد ايضا على مولداتها الخاصة لكنها تواجه صعوبات كبيرة في تأمين الكهرباء بشكل دائم ومستمر، مما يهدد حياة المرضى ويعيق عمل الاجهزة الطبية الحيوية.

■ ما ابرز التحديات التي تواجهكم في ادارة هذه الازمة خاصة مع محدودية الموارد المالية للاتحاد؟

□ نحن كاتحاد نواجه تحديات كبيرة، أبرزها الموارد المالية الضئيلة، مقارنة مع حجم الاضرار، فتكلفة اعادة الاعمار باهظة جدا، ولا سيما في البنى التحتية منها خصوصا على مستوى الطاقة والصرف الصحي وشبكات المياه. كذلك لا تتمثل التحديات في صعوبة تأمين الموارد المالية فقط، وانما في صعوبة الوصول الى القرى المتضررة، وتتفاقم هذه المشكلات مع استمرار الحرب، وعدم القدرة على اصلاح الاعطال في القرى الامامية التي تتعرض بشكل يومي للاعتداءات.

■ كيف يتم التنسيق مع الوزارات المعنية لاصلاح الاضرار واعادة تشغيل الخدمات؟ وهل استجابة هذه الوزرات كافية لجهة تلبية الاحتياجات الضرورية بالنظر الى ما خلفه العدوان الاسرائيلي؟

□ يتم التنسيق بشكل مستمر مع الوزارات المعنية عبر خلية الازمة الموجودة في الاتحاد، لا سيما مع وزارتي الاشغال العامة والطاقة وغيرهما، وتشمل المتابعة تأهيل البنى التحتية وتقديم الخدمات، اضافة الى الدعم اللوجستي لتلك الوزارات حتى تقوم بالمهام المطلوبة منها على اكمل وجه. الا ان الاستجابة، رغم اهميتها، لا تزال دون مستوى الاحتياجات الفعلية، وذلك نظرا الى غياب خطة تعاف شاملة من قبل الادارات المركزية، ولضيق الجهود مقارنة بحجم الاضرار الهائل، الى ذلك، فان كل الاعمال التي يقوم لها الاتحاد والادارات على اختلافها مهددة بالتوقف في اي لحظة، بسبب شح الموارد.

■ ما دور مجلس الجنوب في هذه المرحلة؟

□ يلعب مجلس الجنوب دورا اساسيا في هذه المرحلة، ومن اهم مهامه دعم اعمال الاغاثة للمتضررين والبلدات المنكوبة، كتأمين الحصص الغذائية والمساعدة في تأمين مادة المازوت للمولدات الكهربائية، كما يقع على عاتقه الدور الاهم في اصلاح الاضرار الواقعة على المباني والادارات الحكومية وتلبية بعض الاحتياجات التي فرضها واقع العدوان. وعلى الرغم من محدودية الامكانات المتوافرة لديه، الا ان مجلس الجنوب يشكل ركنا اساسا في هذه المرحلة، خصوصا في ادارة اعمال ترميم واصلاح البنى التحتية، واعادة اعمار ما دمره العدوان الاسرائيلي، ويعد توفير الموارد المالية لانجاز اعمال الاعمار من ابرز التحديات التي يواجهها.

■ هل هناك دعم من جهات دولية او منظمات غير حكومية؟

□ نعم هناك دعم من جهات دولية وانما غير حكومية في الاغلب، اضافة الى منظمات غير حكومية، ويتم توظيفه في مجالات ◄

الاعتداءات الاسرائيلية فرضت على الاتحاد تبديل اولويّاته

تأسس اتحاد بلديات الشقيف - النبطية في 20 ايلول 1982، ويشمل نطاقه 29 بلدية هي: النبطية، النبطية الفوقا، حبوش، زبدين، الكفور، حاروف، كفررمان، كفرتبنيت، ميفدون، زوطر الشرقية، الشرقية، قعقعية الجسر، زوطر الغربية، جبشيت، دير الزهراني، الدوير، يحمر، النميرية، عبا، شوكين، انصار، زفتا، عدشيت، ارنون، سيني، صير الغربية، القصيبة، بريقع، كفرصير.

انتخب خالد بدر الدين رئيسا للاتحاد في 1 تموز 2025، وكان قد عقد العزم على تنفيذ برنامج عمل حافل بالمشاريع التنموية التي تحتاجها بلدات الاتحاد، وأعد تصورا لقلعة الشقيف ارنون الاثرية والتاريخية، لتكون معلما سياحيا، قادرة على انعاش الحركة الاقتصادية في القرى المحيطة بها، باعتبار ان هذه القلعة تنفرد بموقعها بين قلاع الجنوب، وهي مبنية على صخر شاهق يرتفع عن سطح البحر 717 مترا، فيما يطالع الزائر مشهد مذهل للوادي حيث مجرى نهر الليطاني، وجبل الشيخ الشامخ، وسلسلة جبال لبنان الشرقية، ويتسنى له ايضا رؤية الجولان السوري المحتل وقرى الجليل الاعلى في فلسطين المحتلة ووادي الاردن وغيرها من المواقع الجميلة.

الا ان الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة على قرى الجنوب، ارجأت خطط الانماء واستثمار المواقع التاريخية، وفرضت على الاتحاد تبديل اولوياته، فتحول الى خلية نحل لمتابعة شؤون السكان، وتأمين الحد الادنى لهم من الخدمات، ودعم صمودهم ومساعدتهم على البقاء في ارضهم في هذه الظروف الصعبة.

◄ الرعاية الشاملة، ويشتمل هذا الدعم على تقديم مساعدات انسانية من مواد غذائية، ومستلزمات نظافة، اضافة الى المساعدات الطبية. ومع ذلك، فان حجم الدعم لا يزال محدودا، ولا يتناسب مع حجم الكارثة.

■ هل كانت البلديات مجهزة مسبقا لملء هذه الحرب، ما الذي تبين انه كان ينقصها؟
□ رغم الجهود المبذولة من قبل الاتحاد والبلديات الاعضاء فيه، الا اننا لم نكن مجهزين بشكل كامل لملء هذه الحروب. فالاستعدادات كانت مركزة بشكل اساسي على الازمات المحلية المعتادة، كالملفات البيئية والخدماتية، ولم تشمل سيناريو حرب واسعة النطاق وما يترتب عليها من دمار وتهجير. اما ما ينبغي اتخاذه مستقبلا، فهو العمل على وضع خطة طوارئ شاملة على مستوى اتحاد البلديات، تشمل: تجهيز مراكز ايواء امنة ومجهزة لاستقبال النازحين، وتأمين مخزون استراتيجي من المواد الغذائية والطبية ومستلزمات الاغاثة، وانشاء صندوق طوارئ لتوفير الموارد المالية اللازمة للاستجابة السريعة، وتدريب كوادر البلديات على ادارة الازمات والكوارث الكبرى، والتنسيق المسبق مع الوزارات والمنظمات الدولية لتأمين الدعم اللوجستي والمالي عند الحاجة. فمن دون هذه الاجراءات، ستبقى البلديات عاجزة عن مواجهة اي عدوان مستقبلا، في ظل محدودية الامكانات المتوفرة لديها حاليا، والنقص الحاد في التجهيزات اللوجستية، وغياب الموارد المالية الكافية لمواجهة الازمات بهذا الحجم.

■ ما رسالتكم اليوم الى الدولة اللبنانية لدعم بلدات الاتحاد التي تعرضت للدمار؟
□ دعوتنا اليوم الى الدولة اللبنانية هي للتحرك بشكل عاجل وفعال، لأن الدعم الحالي غير كاف ولا يرتقي الى مستوى الكارثة الاستثنائية التي حلت بالبلديات.
لذلك نناشدها المبادرة فورا الى تسريع وتيرة الاعمار وتعزيز حضور المؤسسات الرسمية في المناطق المتضررة للتخفيف من معاناة المواطنين، وتحمل مسؤولياتها كاملة في دعم البلديات لان الجهود والمبادرات التي نقوم بها محلية ومحدودة ولا يمكنها وحدها تلبية الاحتياجات الهائلة الناتجة عن العدوان، والضغط على المستوى الدولي من اجل تخطي العقبات وتأمين الدعم اللازم من خلال الدعوة الى عقد مؤتمر دولي خاص لاعادة اعمار المناطق المنكوبة، خصوصا وان اهلنا الصامدين لا يستطيعون الانتظار اكثر والدولة وحدها قادرة على قيادة جهد وطني شامل للاعمار والتعافي.

■ هل هناك رؤية واضحة للاتحاد للتعافي المستدام بعد الانسحاب الاسرائيلي؟
□ لا شك في ان التعامل مع آثار الحرب ومعالجتها يتطلب عملا دؤوبا، ويستند الى رؤية مستقبلية واضحة للتعافي والنهوض وذلك بعد زوال الاحتلال الإسرائيلي. لذلك لا بد من تضافر الجهود كافة لوضع خطة شاملة ومتكاملة، تبدأ فورا بتوفير البنى التحتية الاساسية التي تعيد الحياة الكريمة للمواطنين، وتشمل: تعزيز البنى التحتية الاساسية بالتنسيق مع الوزارات المختصة كوزارتي الطاقة والمياه والاشغال العامة لاعادة تأهيل شبكات الطرقات والمياه والكهرباء كما كانت سابقا وافضل، وبالتالي تأمين التمويل اللازم لأن اعادة اعمار ما دمره العدوان لا يمكن ان تتم دون مخصصات مالية ضخمة.

■ ما دور الاتحاد خلال المرحلة الراهنة؟
□ نؤكد ان اتحاد البلديات، وخلال فترة الحرب وما تلاها من مرحلة الهدنة الهشة، لم يتوقف يوما عن اداء واجباته، بل واصل عمله بوتيرة عالية رغم التحديات والمخاطر والظروف الاستثنائية، وقد كان له ولا يزال دورا محوريا في دعم وصمود اهلنا في كافة بلدات الاتحاد، من خلال تأمين المساعدات الاساسية والخدمات الحيوية، ومواكبة الاحتياجات الطارئة بشكل مستمر، ويشكل الاتحاد خط دعم مباشر للاهالي الصامدين، مسخرا كل امكاناته البشرية واللوجستية في سبيل التخفيف من معاناتهم وتعزيز صمودهم على ارضهم. وهذا جدول تفصيلي يبين مجمل الاعمال التي نفذت، وحجم المساعدات المقدمة، وآليات الدعم التي تم اعتمادها في مختلف بلدات الاتحاد لغاية الاول من ايار 2026.

الرقم التسلسلي	الصنف	العدد
1	خبز	43815 ربطة
2	حصص غذائية Regular	8929
3	حصص نظافة HK	7238
4	حرامات فرش وسادات	978 1270 948
5	خضر ولحوم طازجة	3 اطنان
6	معلبات جاهزة RTE	939 صندوقا
7	غالونات مياه	190غالونا
8	حصص نظافة خاصة بالمستشفيات	6 حصص كبيرة للمستشفى الحكومي ومستشفى النجدة
9	حفاضات	400 كيس للمسنين والاطفال

تقرير

شوقي عشقوتي

ثقة تحطّمت وعلاقة تزعّزعت دول الخليج تحت صدمة الحرب: نحو مراجعة شاملة

ما بعد الحرب الاميركية ـ الايرانية لن يكون الوضع في منطقة الخليج مثلما كان قبلها. هذه الحرب احدثت تحولا كبيرا وخلطت الاوراق واصابت دول الخليج بـ"صدمة قوية" وفرضت عليها القيام بمراجعة شاملة للحسابات والسياسات والاولويات

اطاحت الحرب في الخليج كل جهود الانفتاح وسياسة اليد الممدودة التي مارستها دول الخليج في السنوات الماضية بينها وبين ايران، اضافة الى جهود منع وقوع الحرب الحالية وسياسة الحياد والوساطة التي التزمتها هذه الدول منذ اليوم الاول لوقوع الحرب. كما ان الثقة بالسياسة والحماية الاميركية اهتزت ايضا.

اولا، هناك مشاعر الاحباط والغضب لدى دول الخليج لأنها تتحمل وطأة وتبعات حرب ليست حربها، والقناعة التي بدأت تتكون بأن القوة العسكرية الاميركية لم تضمن امنها وامن الخليج، ولم تشكل "المظلة الواقية".

ثانيا، هناك شكوك لدى هذه الدول بإمكان تعثر الحملة الاميركية بما يؤدي الى ابقاء الامور على ما هي عليه.

ثالثا، هناك احتمال الذهاب الى اتفاق اميركي ـ ايراني على حساب دول الخليج ومن دون اخذ مصالحها في الاعتبار. هذه الدول لا تعارض التفاوض، لكنها ترغب في ان تعالج نتائجه جوهر التهديد، كما ترغب في المشاركة في رسم المشهد الاقليمي المقبل وفي اي مفاوضات حول امن المنطقة، وتعيد صياغة خارطتها الجيوسياسية.

يجد الخليجيون أنفسهم امام تحدي اعادة نظر شاملة في سردية اعتبار ايران عدوا بديلا من اسرائيل، والتي كانت تمهد لدمج الامن الخليجي بإسرائيل، علما ان هذه العملية كانت بدأت خلال السنوات الماضية من خلال تعاون امني بين العواصم الخليجية وتل ابيب، واريد منها تسليم زعامة الامن الاقليمي الى الاخيرة، واخراج واشنطن من الشرق الاوسط. على ان الولايات المتحدة لم تقصر فقط في حماية الخليج، بل غدرت به ايضا من خلال استخدام قواعدها فيه للقيام بضرباتها ضد ايران، وهذا لم يكن عبثا، وانما محاولة لتوريط المنطقة في حرب عربية ـ فارسية تعيدها قرونا الى الوراء، وتفضي الى التطبيع مع اسرائيل.

الصدمة كبيرة وعميقة عند دول الخليج التي تعرضت للضربات في ظل الحماية الاميركية، وان تقع ايران في خطأ استراتيجي مع دول الخليج التي جهدت في الانفتاح عليها واسترضائها في السنوات الاخيرة وكسب ودها. الصدمة عميقة لان دول الخليج لم تعد ملاذا امنا للاستثمارات والشركات الكبرى ورؤوس الاموال التي بدأت بالنزوح والانتقال الى ملاذات اخرى آمنة، مثل سنغافورة وهونغ كونغ ولندن.

دول الخليج بعد هذه الحرب وبفعلها لن تكون مثلما كانت قبلها، وستدخل تغييرات على سياساتها ومشاريعها، وستعيد النظر في حساباتها واولوياتها مشاريع الحماية الامنية والانظمة الدفاعية والقدرات التسلحية المتطورة ستتقدم على حساب المشاريع الاقتصادية والاستثمارية.

بينما واصلت دول مجلس التعاون الخليجي التعامل مع الهجمات التي تستهدفها، فإنها ابقت عينا على المحادثات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وايران. دول المجلس تؤكد على ضرورة اشراكها في أي محادثات او اتفاقيات لحل هذه الازمة، بما يسهم في تعزيز حفظ امنها واستقرارها، وضمان عدم تكرار هذه الاعتداءات مرة اخرى.

وتقول هذه الدول بوضوح وصوت عال بأن أي اطر أو مبادرات او ترتيبات اقليمية يراد منها تغيير خريطة الشرق الاوسط بعد هذه الازمة مرفوضة رفضا قاطعا، وهو الحديث الذي حمل اشارة الى مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في رسم المشهد الاقليمي المقبل. الخليج لا يرفض التفاوض، لكنه يرفض "الصفقات الناقصة" التي لا تضمن امن المنطقة.

لم تضرب الحرب الشعور بالأمن فقط، بل طاولت صلب النموذج الخليجي نفسه. مضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو خمس امدادات الطاقة العالمية، لم يعد ممرا تجاريا فحسب، بل نقطة اختناق استراتيجية، واي اضطراب طويل الامد فيه لا يهدد فقط العائدات، بل يضرب فكرة الاستقرار التي قامت عليها جاذبية الخليج للاستثمار. السؤال الحقيقي الذي يشغل العواصم الخليجية اليوم ليس متى تنتهي الحرب، بل كيف تنتهي، وأي ايران ستخرج منها، لأن مستقبل مجلس التعاون لم يعد مرتبطا فقط بمسار المعارك، بل بطبيعة الوضع الايراني بعد توقفها. يرى خبراء في شؤون الخليج والشرق الاوسط ان دول الخليج تجد نفسها امام وضع جديد وخلط اوراق وتحول في مسار المنطقة واوضاعها، وامام ضرورة وحتمية اجراء مراجعة عامة شاملة للسياسات والخيارات والاولويات. على مدى عقود، بنت ايران نموذجا خاصا لإسقاط القوة يتناسب مع امكاناتها وحدودها. لم تعتمد على حاملات طائرات او قواعد عسكرية بعيدة، بل على منظومة أكثر مرونة واقل كلفة: شبكة من الحلفاء غير الدوليين، ترسانة من الصواريخ والطائرات المسيرة، قدرة على تهديد الممرات البحرية، وادوات غير تقليدية تسمح لها بالوصول الى خصومها من دون الانكشاف المباشر. هذه كانت قوة ايران الحقيقية: ليس ما تستطيع الدفاع عنه، بل ما تستطيع الوصول اليه.

سلوك ترامب ونتنياهو منذ بدء العمليات حتى الان يضعف منسوب الثقة بالتحالف الاقليمي التاريخي مع ترامب او احتمالات الاقدام على اتفاق سلام خليجي مع اسرائيل نتنياهو. لذلك كله، هناك مراجعة استراتيجية عميقة من دول الخليج العربي للاعتمادية المطلقة على واشنطن ووجودها كحليف تاريخي رئيس يوفر الدعم والحماية. قد يستدعي هذا الامر مراجعة ملفات عدة لم يكن من المتصور ان تتم مناقشتها مثل:

- النظام التسليحي الاميركي لدول الخليج.
- اعتماد الدولار الاميركي وسيلة دفع حصرية في المعاملات الخليجية وعملة التسعير المطلقة لبيع النفط والغاز.

- ضرورة اشراك دول اقليمية في المنطقة بشكل اكبر في التحالفات الاستراتيجية، مثل باكستان وتركيا ومصر والاردن.
- الدخول بقوة وفاعلية أكبر في منظمات دولية، مثل البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون.
- اعتماد استراتيجية دفاع واضحة وقوية للبحر الاحمر ومسارات نقل النفط والتجارة من مضيق هرمز وباب المندب.

تتحرك المنطقة، منذ سنوات، نحو اعادة تعريف مفهوم الامن الاقليمي، لكن الحرب الاخيرة سرعت هذا المسار بشكل واضح ودفعت به الى السطح. فجأة، لم يعد ممكنا تأجيل الاسئلة الكبرى: كيف تحمي الدول نفسها؟ هل يمكن الاعتماد على التحالفات الدولية وحدها لضمان الاستقرار أم باتت الحاجة ملحة الى بناء تحالف عسكري عربي او على الاقل شبكة تنسيق أمني اقليمي قادرة على العمل في بيئة سريعة التغير؟ ليس ما تغير في هذه المرحلة حجم التهديد فقط، بل طبيعته وانتشاره الجغرافي. الصواريخ العابرة والطائرات المسيرة جعلت من الخليج والشرق الاوسط مساحة امنية واحدة مترابطة، لا يمكن فصل اجزائها بعضها عن بعض. لم تعد الحدود كافية كخط دفاع، ولم يعد الامن الوطني منفصلا عن الامن الاقليمي. اي اختراق في دولة ما يمكن ان ينعكس بسرعة على بقية الدول، وهو ما يعزز فكرة ان التحالف العربي لم يعد خيارا سياسيا، بل ضرورة استراتيجية فرضها واقع الصراع الاقليمي. في هذا السياق، يعود الحديث عن "ناتو عربي" الى الواجهة، لكن بصيغة مختلفة تماما عن الطروحات التي ظهرت في السنوات الماضية. لم يعد الحديث عن تحالف عسكري تقليدي يشبه حلف شمالي الاطلسي، بل عن نموذج أكثر مرونة وواقعية يقوم على التنسيق الامني، تبادل المعلومات الاستخبارية، وتكامل القدرات الدفاعية بين دول الخليج والاردن وبقية الدول العربية المعنية. يناسب هذا النموذج الجديد طبيعة التهديدات الحالية في الشرق الاوسط، التي تتسم بالسرعة والتعقيد وعدم التماثل، وتفرض استجابة فورية أكثر من اي وقت مضى.

> **الحرب ضربت الشعور بالأمن والامان وفرضت اعادة جدولة الاولويات**

تمتلك دول الخليج الامكانات التي يحتاج اليها اي تحالف عسكري حديث. من القدرات المالية الضخمة الى البنية التحتية الدفاعية المتقدمة، وصولا الى الاستثمار في التكنولوجيا العسكرية وانظمة الدفاع الجوي. تشكل هذه الدول العمود الفقري لأي منظومة امن اقليمي في الخليج والشرق الاوسط. لكن ما يدفع هذا الاتجاه نحو الامام ليس فقط التكامل بين الدول، بل ايض ا التغيير في البيئة الدولية. لم تعد تتحرك الولايات المتحدة، التي لعبت دور الضامن الامني في الخليج لعقود طويلة، بالزخم نفسه في ادارة ازمات المنطقة. يفتح هذا التراجع النسبي في الانخراط المباشر المجال امام الدول الاقليمية لتطوير تحالفاتها الخاصة، وبناء منظومة امن اقليمي أكثر استقلالية ومرونة في مواجهة التهديدات المتصاعدة.

لا يعني هذا التحول القطيعة مع التحالفات الدولية، بل اعادة صياغة العلاقة معها ضمن توازن جديد. تدرك دول الخليج والاردن ان الأمن في الشرق الاوسط لم يعد يمكن استيراده بالكامل من الخارج، وان بناء قدرة ذاتية أصبح ضرورة استراتيجية في ظل بيئة دولية متغيرة وسريعة التقلب. من هنا، يظهر التحالف العربي كجزء من عملية اوسع لإعادة تشكيل بنية الامن الاقليمي في المنطقة. الشرق الاوسط يدخل مرحلة جديدة من اعادة تعريف الامن الاقليمي، والمنطقة تتجه نحو نموذج جديد من التحالفات الامنية. ليس تحالفا عسكريا تقليديا، بل شبكة مرنة من التعاون الامني والعسكري قادرة على التكيف مع طبيعة التهديدات المتغيرة في الشرق الاوسط والخليج.

تقرير

شوقي عشقوتي

التباين مع ترامب وتحالف المعارضة والجبهات المفتوحة الانتخابات "تحشر" نتنياهو في زاوية الحرب الصعبة

الانتخابات العامة في اسرائيل باتت على الابواب واصبحت هي المعطى والعامل الاساسي المقرر والمؤثر في حسابات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وتوجهاته، مدركا ان عليه ان يحقق انتصارا او انجازا واضحا لضمان الفوز في انتخابات حاسمة تكرسه زعيما تاريخيا، او تسوقه الى المحاكمة والسجن... لكن المهمة صعبة والنتائج غير مضمونة

بدأ العد العكسي للانتخابات الاسرائيلية مع اشارة البدء التي أطلقها تحالف زعيمي المعارضة نفتالي بنيت ويائير لبيد. هذا التحالف الثنائي المباغت اعلن وحدة الحزبين في حزب واحد اسمه "بياحد" (اي معا)، وهذه الخطوة اقدم عليها بنيت ولبيد لكي يفرضا بها اجواء انتخابية على الحياة السياسية المحبطة، ويسحبا المبادرة من يد نتنياهو، الذي يسيطر على الاجواء طيلة الاشهر الثلاثين الماضية بسبب الحرب، ويواصلها اولا لخدمة اهدافه الشخصية والحزبية. وهما يعتقدان ان هذه الخطوة، قبيل 6 أشهر من الانتخابات، المقررة نهاية تشرين الاول 2026، يمكنها ان تشكل زحما شعبيا واسعا وترفع مكانة المعارضة في الاستطلاعات. مع العلم ان هناك شبه تقارب بين معسكري المعارضة واليمين الحاكم، ومن المستبعد تمكن التحالف من تحقيق "فوز حاسم" او انهاء حالة الاستقطاب الحاصل بين اليمين الوسط (المعارض) واليمين المتطرف (الحاكم) منذ 2019.

ويرى خبراء في الشأن الاسرائيلي صعوبة بناء صورة واضحة الان في خصوص مالات تشكيل تحالف "معا" المعارض، لكنهم شددوا على وجود 3 محددات رئيسية، ستدور حولها الانتخابات، الاول رسوخ اليمين باعتباره "قوة مهيمنة" سياسيا ومجتمعيا في اسرائيل، اذ انه لا فروق ايدولوجية كبيرة بين اليمين المعارض او الحاكم ازاء استمرار الاحتلال والصراع، حيث يتبنى الاول نهج "ادارة الصراع"، واما اليمين المتطرف بزعامة نتنياهو، فيريد "حسم الصراع". اما المحدد الثاني، فهو استمرار حالة الحرب الناتجة من احداث 7 تشرين الاول 2023، على قاعدة انه لا حسم في اي جبهة، وهذا ما يجعل الانتخابات مناسبة لتعزيز نقاش اسرائيلي عام

لموضوع استمرار الحرب وتأثيراتها. فيما يكمن المحدد الثالث في العلاقة بين اليهود وفلسطينيي الخط الاخضر، باعتبار ان بعض الكتل الاسرائيلية تعتقد ان صوت العرب ومقاعدهم بالكنيست، مثابة "متغير" قادر على التأثير بمالات الانتخابات ووزن المعسكرات بطريقة أو بأخرى.

يواجه نتنياهو ضغوطا سياسية داخلية متصاعدة، يبدو انها بدأت تنعكس سلبا على فرصه في انتخابات "الكنيست". وتعزى هذه الضغوط الى عجز نتنياهو عن تثمير المكاسب الامنية التي تحققت في حروبه الاقليمية المتنقلة بين ساحات متعددة، وقصوره الى الآن عن حسم الجبهة الايرانية خصوصا، حيث كانت التوقعات من الحرب مرتفعة، فيما افرزت النتائج واقعا مغايرا ومتواضعا نسبيا.

اما اسباب تراجع موقع نتنياهو، فيتقدمها غياب صورة واضحة لانتصار حاسم في المواجهة مع ايران، وهو ما يترك فراغا في السردية الامنية التي استند اليها اليمين، وروج لها عشية الحرب. كذلك، لا تزال تداعيات احداث 7 اكتوبر 2023 تلقي بظلالها على الثقة العامة في المؤسسة السياسية والامنية ورموزها، وفي مقدمهم نتنياهو، الذي كان على راس السلطة خلال عملية "طوفان الاقصى". كما ان من بين اهم التأثيرات في هذا السياق، ان ادارة جبهات متعددة ادت الى ارهاق مؤسساتي وجماهيري متصاعد في اسرائيل، مع حروب تتمدد ولا تتوقف خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة. في المقابل، يركز التحالف المعارض على ابراز اخفاقات الحكومة في ادارة الازمات، وعدم القدرة على تحقيق الوعود، والفشل في الحروب.

في غزة، بقيت حماس على غرار حزب الله في لبنان قوة مسلحة رئيسية تسيطر على القطاع من وراء الكواليس. وما زال سلاح حماس هو الموضوع الرئيسي الذي يعرقل حاليا الجهود الرامية الى انهاء حالة الحرب وتنفيذ خطة الـ21 نقطة التي طرحها الرئيس ترامب. وبررت معارضتها القاطعة لنزع سلاحها بخوفها على حياة عناصرها وعائلاتهم. وفقا لمسؤولين كبار في حماس، اذا سلم عناصر اسلحتهم الشخصية لطرف ثالث - سواء اكان قوة تثبيت متعددة الجنسيات(ISF)، او حتى السلطة الفلسطينية - فلن يتمكنوا، هم وعائلاتهم، من الدفاع عن انفسهم في مواجهة الميليشيات العائلية التي تعمل ضدهم، بدعم وتشجيع من الشاباك والجيش الاسرائيلي. والاسوأ من ذلك، بحسب ادعائهم، انهم سيكونون عرضة لأعمال ثأر وانتقام دموية من مدنيين عانوا من جراء جرائم قتل، وتعذيب واهانات، وسرقة املاك...

وحماس تشترط اي تقدم في العملية الطويلة

لنزع سلاحها الثقيل باتخاذ خطوات موازية من جانب اسرائيل - خطوات سياسية واقتصادية وانسانية - تشمل التسهيلات، واعادة الاعمار، وغيرها من الامتيازات. وهذه القضايا تتطلب قرارا من الحكومة الاسرائيلية والكابينت قبل امكان التقدم نحو اتفاقات.

في لبنان، وافق نتنياهو على طلب الرئيس الاميركي دونالد ترامب بإقامة هدنة، ولكنه وافق على مضض واقتصرت الهدنة بالنسبة له على تحييد بيروت والضاحية الجنوبية، ولكنه في الجنوب واصل الحرب وذهب الى حد اقصى من التصعيد عبر غارات مكثفة تجاوزت جنوب الليطاني الى شماله، ووصلت الى البقاع، وعبر عمليات تدمير ممنهج للقرى والبلدات.

لكن نتنياهو لا يكتفي بالغارات الروتينية، وانما يسعى الى كسر الحظر الاميركي والقيود التي فرضها ترامب على اسرائيل، بدعوته اياها الى ضبط النفس والتصرف بحذر، ويطمح الى استعادة حرية الحركة وزمام المبادرة للعودة الى الحرب الواسعة والمتفلتة. لكنه يحتاج الى ضوء اخضر من الرئيس الاميركي الذي يمارس وللمرة الاولى تدخلا مباشرا في الملعب اللبناني، ويتطلع الى احراز انجاز سريع، ويريد اعطاء فرصة لحكومته في تثبت انها شريكة في صنع السلام.

يدفع نتنياهو في اتجاه العودة الى الحرب الواسعة محاولا اقناع ترامب بتمديد مهلة معينة للوصول الى اتفاق اطار مع لبنان، او للحصول منه على خطوات عملية ملموسة، والا العودة الى الحرب الواسعة في حال تأكد عجز الجانب اللبناني عن اثبات وجوده ومجاراة مطالب ومصالح اسرائيل الامنية... ثمة 3 عوامل اساسية تدفع نتنياهو لخيار استئناف الحرب بشكل اقسى واعنف، ويهدف الحسم وفرض واقع جديد في غضون الاشهر الثلاثة المقبلة، وهذه العوامل هي:

1- الضغوط المتأتية من المستوى العسكري والجيش الاسرائيلي الذي بدأ يبدي تذمرا من القيود الاميركية على حركته العسكرية في لبنان، ومن انصياع نتنياهو لتعليمات ترامب واوامره، ما ينعكس سلبا على وضع القوات الاسرائيلية، ان لجهة تآكل قدرتها الردعية مع الوقت، او

> **التباين الاميركي ـ الاسرائيلي ليس على "ادارة الحرب" وانما على كيفية انهائها**

سقوطها في حرب استنزاف في مواجهة حزب الله الذي يعتمد تكتيكات قتالية جديدة او يخطط لها (حرب عصابات - مسيرات انقضاضية - تفجير عبوات - عمليات استشهادية).

2- حالة الاحباط والغضب عند سكان شمال إسرائيل، الذين يعتبرون ان الجيش الاسرائيلي لم ينجح حتى الان في تحقيق اهداف الحرب وفي القضاء على خطر حزب الله على مستوطنات الشمال وامنها. ويضغط سكان الشمال مع اكثرية اسرائيلية قياسية (77%) في اتجاه عدم وقف الحرب حتى القضاء على تهديد حزب الله بشكل كامل ونهائي.

3- العامل الثالث هو الاهم، وهو ان نتنياهو يواجه انتخابات مصيرية باتت على الابواب (تشرين الاول المقبل). وهذه الانتخابات تحدد مصيره الشخصي والسياسي، واما ان يخرج بعدها الى منصة الاحتفال رافعا شارة النصر، او الى السجن بعد انجاز محاكمة معلقة منذ 3 سنوات بسبب الحرب. وكي يربح نتنياهو هذه الانتخابات، فانه يحتاج الى انتصار واضح في لبنان وضد حزب الله. اولا، لأن لبنان هو المجال الذي يملك فيه حرية الحركة والقرار، في حين ان ايران "شأن اميركي" والقرار فيها لترامب. وثانيا، لأن لبنان هو الساحة التي لم ينجز فيها نتنياهو مهمته ولم يحقق انجازا واضحا ومكتملا. وبسبب الانتخابات بات عامل الوقت يضغط بقوة على نتنياهو ويضيق عليه هامش المناورة، خصوصا وان انتخابات صعبة تنتظره ستكون مثابة استفتاء ومحاكمة شعبية لسياسته وحروبه، وخصوصا ايضا ان هذه الانتخابات بدأت مع تحالف مقلق لنتنياهو يجمع قطبي المعارضة نفتالي بنيت ويائير لبيد اللذين اسسا حزبا جديدا موحدا اسمه "معا"، ويخططان لهزيمة لتنياهو وتشكيل حكومة وقف الحرب.

ترصد اسرائيل المواقف والاشارات الاميركية الاخيرة بشيء من التوجس والقلق. فعندما تبدأ واشنطن بالاعتقاد ان الاهداف العسكرية تحققت الى حد كبير، وعندما يتغير نمط العمليات وتتجه نحو تثبيت الردع اكثر من توسيع الحرب، وعندما يبدأ الخطاب السياسي داخل واشنطن بصياغة رواية تقول ان الاهداف الاساسية تحققت، وان الاهداف العسكرية ◄

استنفدت وتم تدمير ايران وقدراتها بشكل كبير وتمت استعادة الردع... كل هذه المؤشرات تندرج في سياق عملية اعداد الرأي العام للانتقال من الحرب الى الديبلوماسية، من دون ان يبدو الامر وكأنه تراجع. عندها لا يصبح السؤال الحقيقي هل تنتهي الحرب بل كيف ستعرف واشنطن مفهوم ومعنى "الانتصار" قبل ان تعلن نهاية الحرب؟

ترید واشنطن فرض شروطها بصيغة تفاوضية عبر مخرج مشروط يحقق لها 3 اهداف دفعة واحدة: خفض تكلفة الحرب على الاسواق، ومنع تحول اغلاق مضيق هرمز الى فيتو ايراني دائم على التجارة والطاقة، وتثبيت المكاسب العسكرية في الملف النووي. والتحفظ الاسرائيلي ليس عن الخطة من حيث المبدأ، بل عن احتمال ان يحولها ترامب الى مخرج سياسي سريع يوقف الحرب قبل استكمال الاهداف الاسرائيلية. نتنياهو يخشى ان يبرم ترامب اتفاقا يقل كثيرا عن الاهداف الاسرائيلية، ويقيد حرية اسرائيل في مواصلة الضربات مستقبلا. كما انه يشكك اصلا في ان تكون إيران قدمت فعلا التنازلات التي تقول واشنطن انها تلقتها.

هذا التوجس مفهوم لأن الفجوة بين اولويات الطرفين اتسعت. اسرائيل ترید تغييرا استراتيجيا عميقا، يضمن الا تستعيد ايران قدرتها على التهديد، في حين يبدو ترامب معنيا اكثر بتثبيت

> **انتخابات صعبة تنتظر نتنياهو وستكون مثابة "محاكمة شعبية" على سياسته وحروبه**

مكاسب الحرب، ومنع انفجار اقتصادي عالمي ينعكس عليه داخليا، خصوصا بعد تقلبات النفط والاسواق، لذلك فان ما تراه اسرائيل تنازلا خطيرا قد يراه البيت الابيض صفقة عملية اذا حققت وقف التخصيب مؤقتا، وفتحت هرمز، وخففت الضغط على الاسواق، حتى لو رحل جزء من الملفات الى تفاوض لاحق... قد ترى واشنطن، في مرحلة ما، ان ضرب البنية العسكرية الايرانية واضعاف برنامجها النووي يكفيان لإعلان نوع من "النصر الاستراتيجي" والانتقال الى مرحلة احتواء جديدة. لكن اسرائيل تعتقد ان التوقف في تلك اللحظة سيمنح ايران فرصة لإعادة بناء قدراتها، وان الفرصة الحالية يجب ان تستثمر الى اقصى حد ممكن.

في حين تتقاطع المصالح الاميركية والاسرائيلية عند ضرب القدرات العسكرية الايرانية واضعاف نفوذها الاقليمي، لا يتعلق السؤال الحقيقي بكيفية ادارة الحرب بقدر ما يتعلق بكيفية انهائها. تنظر الولايات المتحدة الى هذه المواجهة بمنطق "ادارة التهديد"، بينما تنظر اليها اسرائيل بمنطق " انهاء التهديد". بمعنى آخر، تسعى الولايات المتحدة الى اعادة رسم ميزان الردع في المنطقة بحيث تخرج ايران من هذه الحرب اقل قدرة على تهديد حلفاء واشنطن او التأثير في أمن الممرات البحرية والطاقة العالمية. لهذا السبب تتجنب الادارة الاميركية، حتى الان، اعلان هدف صريح يتمثل في تغيير النظام في طهران، وتدرك ان حربا مفتوحة لإسقاط النظام الايراني قد تعني سنوات طويلة من عدم الاستقرار الاقليمي، وربما يحدث انزلاق الى حرب اوسع في الخليج. في المقابل، تنظر اسرائيل الى الحرب من زاوية مختلفة تماما بالنسبة اليها لا تمثل ايران خصما اقليميا وحسب، بل تشكل تهديدا استراتيجيا لأمن اسرائيل هو الاكبر على المدى الطويل. لذلك ترى القيادة الاسرائيلية في هذه الحرب فرصة تاريخية لإحداث تحول جذري في ميزان القوى في الشرق الاوسط. وفي الحرب الحالية مع إيران، فقد لا يكون التحدي الاكبر فقط في مواجهة طهران، بل ايضا في التوفيق بين رؤيتين مختلفتين داخل التحالف نفسه: رؤية اميركية تبحث عن احتواء التهديد، ورؤية اسرائيلية ترید انهاءه بالكامل.

تحقيق

ميرنا الشدياق
mirnachidiac@gmail.com

مكافحة الإتجار بالأشخاص في ظلّ الأزمات الأمن العام يواجه الشبكات المنظمّة

تؤدي المديرية العامة للأمن العام دورا محوريا في مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص، باعتبارها من الجرائم المنظمة العابرة للحدود التي تمس حقوق الانسان وكرامته، وتزداد خطورتها خلال الازمات الاقتصادية والنزاعات والحروب. ويبرز دور الامن العام في هذا المجال من خلال المهام الوقائية والامنية والانسانية التي يضطلع بها، بالتنسيق مع مختلف الاجهزة الرسمية والمنظمات المحلية والدولية

خلال الحروب والازمات يشكل الاتجار بالأشخاص احدى أخطر الجرائم التي تتفاقم، مستفيدا من النزوح والفقر وضعف المؤسسات. فيما تتصدى المديرية العامة للأمن العام لهذه الجرائم بتفكيك الكثير من الشبكات المنظمة، وبالمشاركة في ورش عمل تدريبية وتوعوية بالتنسيق مع منظمات محلية ودولية. في إطار مشروع "معا من اجل الوصول الى العدالة" الذي تنفذه جمعية عدل بلا حدود، ضمن برنامج تمكين المرأة الممول من الاتحاد الاوروبي والمنفذ من قبل Expertise France وGIZ، انعقدت جلسة توعية قانونية لضباط وعناصر الامن العام حول آثار الحرب على جرائم الاتجار بالبشر، تناولت الاطار القانوني والتنظيمي للجريمة. "الامن العام" اجرت حوارا مع رئيس دائرة حقوق الانسان في الامن العام العقيد الدكتور رواد سليقه الذي تولى تدريب الضباط والعناصر على هذا الموضوع.

■ كيف يمكن توصيف جريمة الاتجار بالأشخاص تاريخيا وما هو واقعها في لبنان؟

□ تعد جريمة الاتجار بالبشر من الجرائم غير المستحدثة عالميا، اذ تعود جذورها الى عصور قديمة، حيث ظهرت بأشكال متعددة أبرزها الرق والاستعباد والاسترقاق. في السياق اللبناني، لم يكن لبنان في منأى عن هذه الظاهرة، اذ مر، كغيره من الدول العربية، بمراحل تاريخية مختلفة، لا سيما خلال القرون الماضية، حيث شهدت تلك المرحلة العديد من الانتهاكات لحقوق الانسان وحرياته الاساسية، من أبرزها اعمال السخرة التي كانت تفرض على الافراد من دون اجر او بالاكراه، والتي تصنف اليوم ضمن اشكال الاتجار بالبشر وفق المفهوم القانوني الحديث.

■ ما هو الاطار القانوني الدولي الذي ينظم مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص؟

□ يشمل الاطار القانوني الدولي مجموعة من الاتفاقيات والصكوك الدولية، ابرزها: الاعلان العالمي لحقوق الانسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، اتفاقية حقوق الطفل، الاتفاقيات المعتمدة من منظمة العمل الدولية لعامي 1930 و1999، نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو الملحق بها لمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص، اتفاقية مجلس اوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص.

■ ماذا عن الإطار القانوني الوطني لجريمة الاتجار بالأشخاص في لبنان؟

□ يتضمن الإطار الوطني: القانون رقم 2011/164 لمعاقبة جريمة الاتجار بالأشخاص والاجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص في لبنان ومساعدتهم وحمايتهم، الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء في تاريخ 14 ايار 2025.

■ كيف عرّف بروتوكول باليرمو جريمة الاتجار بالأشخاص؟

□ عرّفت المادة الثالثة من بروتوكول باليرمو الاتجار بالأشخاص بأنه: تجنيد اشخاص او نقلهم او تنقيلهم او استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة او استعمالها او غير ذلك من اشكال القسر او الاختطاف او الاحتيال او الخداع او استغلال السلطة او استغلال حالة استضعاف، او بإعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. يشمل الاستغلال، كحد أدنى: استغلال دعارة الغير او سائر اشكال الاستغلال الجنسي، السخرة او الخدمة قسرا، الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق، الاستعباد، او نزع الاعضاء.

■ كيف عرّف القانون اللبناني جريمة الاتجار بالأشخاص؟

□ عرّفت المادة 586 من قانون العقوبات اللبناني الاتجار بالأشخاص بأنه:
اجتذاب شخص او نقله او استقباله او احتجازه او ايجاد مأوى له، بواسطة التهديد بالقوة او استعمالها، او الاختطاف او الخداع، او استغلال السلطة او استغلال حالة الضعف، او اعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا، بهدف استغلاله او تسهيل استغلاله من الغير. لا يعتد بموافقة المجني عليه في حال استعمال اي من الوسائل المذكورة، ويعتبر استغلالا وفق احكام هذه المادة: ارغام شخص على الاشتراك في افعال يعاقب عليها القانون، الدعارة او استغلال دعارة الغير، الاستغلال الجنسي، التسول، الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق، العمل القسري او الالزامي، تجنيد الاطفال قسرا لاستخدامهم في النزاعات المسلحة، التورط القسري في الاعمال الارهابية، نزع اعضاء او انسجة من جسم المجني عليه. كما يعتبر اجتذاب او نقل او احتجاز او ايواء مَن هم دون الثامنة عشرة لغرض الاستغلال والاتجار بالأشخاص، حتى في حال عدم استعمال وسائل الاكراه.

■ ما هي أبرز التحديات التي تواجه اصحاب المصلحة في لبنان في اثناء تطبيق القانون 2011/164؟

□ من ابرز التحديات التي تواجه اصحاب المصلحة في لبنان في اثناء تطبيقهم للقانون 164 /2011 لمعاقبة جرائم الاتجار بالأشخاص ومكافحتها، تكمن في الثغر التي تعتري هذا القانون:
1- ايقاع فعل اثبات الارغام على الضحية، وهذا مخالف لنص بروتوكول باليرمو.
2- خلوه من التفاصيل التي ترعى مساعدة وحماية الضحايا.

> **تعد الجريمة عابرة للحدود الدولية**

رئيس دائرة حقوق الانسان في الأمن العام العقيد الدكتور رواد سليقه.

3- عدم لحظه آلية انشاء لجنة وطنية تعنى بمتابعة حالات الإتجار بالأشخاص.
4- عدم لحظه أي اجراء يختص بالتواصل مع السلطات الاجنبية في ما يخص العودة الامنة للمجني عليهم اذا كانوا من غير اللبنانيين او حتى عودة اللبنانيين الذين يقعون ضحية إتجار خارج لبنان.
5- عدم لحظه اية تدابير خاصة لكيفية التعاون مع الاطفال وحماية الشهود والاطفال الضحايا.
6- خلوه من المواد التفصيلية المتعلقة بالشهود.
7- يفتقر القانون الى تعريف واضح لمفهوم الضحية الامر الذي يحد من قدرة الاجهزة الامنية على توفير الحماية الى الفئات الأكثر عرضة للخطر.
8- يشكل السجل الجنائي عقبة اضافية امام اعادة دمج الضحايا في المجتمع، اذ يحرمهم من فرص العمل ويزيد احتمالية عودتهم الى بيئات الاستغلال.

■ ما أبرز الاشكال المختلفة لجريمة الإتجار بالأشخاص؟

□ يتخذ الإتجار بالبشر اشكالا عدة ابرزها: الاتجار في العمل او العمل القسري، الاتجار الجنسي او الاستغلال الجنسي، الاتجار بالأطفال، الاتجار بالأعضاء أو نزعها.

■ ما سمات شبكات الإتجار بالأشخاص في لبنان؟

□ تتميز شبكات الإتجار في لبنان بأنها شبكات هجينة محلية ودولية، وتعتمد على استغلال العمالة المنزلية المهاجرة، الاستغلال الجنسي عبر نظام تأشيرة الفنانات لا سيما القادمات من دول اوروبا الشرقية وغيرها والفتيات اللاجئات خلال الازمة السورية، تسول الاطفال واستغلال اللاجئين، الارتباط بالجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين.

■ ما أبرز آليات الاستقطاب او التجنيد الشائعة في لبنان؟

□ تشمل الآليات الشائعة: الوعود بوظائف مزيفة او شروط عمل مضللة، الوسطاء وشركات التوظيف المرخصة وغير المرخصة، استغلال نظام الكفالة وتقييد الحركة، الاستغلال عبر شبكات عائلية ومجتمعية، التجنيد الالكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

■ ما هي الاجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص ومساعدتهم وحمايتهم؟

□ هي إطار شامل للمساعدة وتقديم الدعم لضحايا الاتجار في لبنان، مواطنين واجانب، وتدمج عملية التحديد والاحالة، وتنطوي على التعاون بين مختلف المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية المعنية بمكافحة هذه الجريمة. جرى تكييف هذه الاجراءات مع التشريعات الوطنية، لا سيما القانون رقم 2011/164، وهي تهدف الى استكمال الآليات الوطنية القائمة وتعزيز العمل المنسق، بما يتماشى مع حقوق الانسان والمعايير الدولية والتطورات الحديثة في مجال السياسات. كما تتضمن اجراءات خاصة بالأطفال ضحايا الاتجار، لضمان مراعاة احتياجاتهم الخاصة عند التعرف إليهم.

■ من هي الجهات التي شاركت في اعداد الاجراءات العملية الموحدة؟

□ تألفت مجموعة عمل مكافحة الاتجار بالبشر من جهات متعددة الاختصاصات، ضمت ممثلين عن: وزارة العمل، قوى الامن الداخلي، الامن العام، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العدل، الجيش اللبناني، اضافة الى منظمات دولية مثل: IOM UNICEF UNHCR OHCHR UNODC ومنظمات غير حكومية مثل: أبعاد، عامل الدولية، كاريتاس لبنان، دار الامل، كفى. ◄

■ ما المؤشرات العملية التي قد تدل على وجود حالة اتجار بالأشخاص؟

□ تشمل المؤشرات العملية: حالة ضعف او هشاشة، ظروف عمل سيئة او غير لائقة، الخداع، تقييد الحركة، الاستغلال الجنسي، العنف بمختلف انواعه، اشراك الاطفال دون الثامنة عشرة في النزاعات المسلحة او مظاهر العنف المسلح.

■ على ماذا تقوم الاجراءات التشغيلية الموحدة؟

□ تقوم الاجراءات التشغيلية الموحدة على اربعة محاور:

• الاجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص في لبنان.

• الاجراءات العملية الموحدة لتقديم المساعدة خلال فترة المعافاة والتفكير.

• الاجراءات العملية الموحدة للحلول الدائمة، بما يشمل المساعدة طويلة الامد، والادماج الاجتماعي، او العودة الامنة واعادة الدمج او اعادة التوطين.

• الاجراءات العملية الموحدة للإجراءات الجنائية والمدنية.

■ ما هي تداعيات الحرب على ملاحقة مرتكبي جريمة الاتجار بالأشخاص وعلى حماية الضحايا؟

□ تؤثر الحرب بشكل مباشر على ملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار بالأشخاص من خلال: ضعف مؤسسات الدولة، تراجع قدرة الاجهزة الامنية والقضائية على التحقيق والمتابعة، إنشغال الدولة بالأمن العسكري على حساب الجرائم المنظمة، صعوبة جمع الادلة بسبب تدمير البنية التحتية، صعوبة الوصول الى الضحايا او الشهود، استفادة الشبكات الاجرامية من الفوضى والافلات من العقاب، وضعف في الرقابة والمساءلة. اما على مستوى حماية الضحايا، فتؤدي الحرب الى: زيادة عدد الضحايا نتيجة النزوح والفقر وفقدان مصادر الدخل، استهداف الفئات الهشة كالنساء والاطفال واللاجئين، نقص مراكز الايواء والرعاية، ضعف الخدمات الأساسية.

■ ما دور ضباط الضابطة العدلية وعناصرها خلال الحرب في مكافحة الإتجار بالأشخاص؟

□ لا يتوقف دور الضابطة العدلية خلال الحرب، لكنه يتغير من حيث الاولويات والاساليب. يشمل الدور الوقائي: رصد الفئات الاكثر عرضة للخطر كالنازحين واللاجئين والنساء والاطفال غير المصحوبين والعمال الاجانب، مراقبة اماكن الخطر كمراكز الايواء والمعابر واماكن العمل غير النظامية، التوعية والتحذير من اساليب الاستدراج كوعود العمل او الزواج او السفر. اما الدور الميداني في اثناء الحرب، فيشمل: الكشف المبكر عن حالات الإتجار بالبشر، استخدام مؤشرات الاتجار كقيود الحركة وعدم تقاضي الاجر والخوف، التمييز بين الضحية والمهاجر غير النظامي، التدخل السريع لتحرير الضحايا، توقيف المشتبه بهم عند توافر الادلة، والتنسيق مع الجيش والقوى الامنية والمنظمات الإنسانية.

■ هل هناك ازدياد في حالات الإتجار بالأشخاص في لبنان؟ وما هي أكثر الحالات شيوعا؟

□ ليس من المؤكد انه يوجد تزايد او على الاقل تصاعد في كشف حالات الاتجار بالأشخاص خلال السنوات الاخيرة اي خلال فترة كورونا والازمة الاقتصادية، فهذا الموضوع يحمل الوجهين، من جهة تراجع عدد الملاهي الليلية وتراجع الطلب على تأشيرات العمل للعاملات المنزليات بسبب الازمة الاقتصادية. كلها عوامل تؤدي الى انخفاض نسبة الحالات المكتشفة، لكن هذا لا يعني ان العوامل نفسها اي الازمة الاقتصادية قد تكون احدى العوامل التي تؤدي الى ازدياد نسبة الاستغلال للفئات الاكثر هشاشة. اما أكثر الحالات شيوعا في لبنان فهي: الاستغلال الجنسي، العمل القسري، استغلال الاطفال، الاستغلال في التسول، الزواج القسري او الاستغلال عبر الزواج.

■ كيف يواكب الامن العام التطور في مكافحة الاتجار بالأشخاص؟

□ تعطي المديرية العامة للأمن العام معيار الحفاظ على حقوق الانسان اولوية على اي موضوع آخر لما له من اهمية وطنية ودولية ويعكس الرقي الذي تتميز به المديرية. مواكبة لموضوع صدور الاجراءات العملية الموحدة لتحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص في ايار 2025 عن الحكومة اللبنانية، عملت المديرية العامة عبر دائرة حقوق الانسان على استحداث تعليمات جديدة تحت مسمى (اصول التعاطي والتحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص) وهي مثابة خارطة طريق تستعين بها كل دوائر الامن العام لا سيما المعنية بقضايا الاتجار بالأشخاص في اثناء مواجهتها هذه الحالات وهي توائم التزام لبنان باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكول باليرمو لمنع ومعاقبة جرائم الاتجار بالأشخاص.

SOCIÉTÉ LIBANAISE POUR L'INDUSTRIE
JEAN ANID & FILS S.A.L.
Packaging Since 1930

Mkalles, Tallet El Mir, Industrial Area, Street 72, Sector 1, Anid Bldg. #250
P.O.Box: 70-626, Beirut - Lebanon | Tel.: +961 1 684 111 | Fax: +961 1 684 890
www.anid.com | info@anid.com

قضيّة

المحامي منير الشدياق

واجب مجلس الأمن منع الإعتداء والمحاكم الدوليّة معاقبة المعتدي هذه هي الوسائل السلميّة لحلّ النزاعات

في عالمنا الحاضر اوكل المجتمع الدولي الى مجلس الامن صلاحية حماية السلم الدولي ومنع اي اعتداء من دولة على اخرى، والى المحاكم الدولية مهمة معاقبة اي دولة معتدية. لكن عندما تصبح الحماية الدولية والعدالة الدولية في كثير من الحالات حبرا على ورق لا يبقى عمليا الا خياران، اما استمرار الحرب واما اعتماد الوسائل السلمية لحل النزاع

في 9 آذار الفائت، وبهدف وقف واحتواء العدوان الاسرائيلي على لبنان، اطلق رئيس الجمهورية جوزف عون مبادرة التفاوض المباشر مع العدو الاسرائيلي تحت رعاية الولايات المتحدة الأميركية. في موازاة هذه المبادرة، سنتوقف عند ثلاثة محاور قانونية ذات صلة بالموضوع: رأي القانون اللبناني في العدو الإسرائيلي، رأي القوانين الدولية في ابرز الجرائم التي يرتكبها حاليا العدو الاسرائيلي في لبنان، وتعريف القوانين الدولية للتفاوض المباشر، الذي يصنف ضمن الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية.

في القانون.. عدو

القوانين اللبنانية تعتبر الكيان الاسرائيلي كيانا عدوا، وهي تنص على واجب مقاطعته جغرافيا واقتصاديا. في هذا السياق، سنتوقف عند بعض الاطر القانونية ذات الصلة:

اولا: ان المادة 285 من قانون العقوبات اللبناني، الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 340 تاريخ 1 اذار 1943، تنص حرفيا على ان: "كل لبناني، وكل شخص ساكن لبنان، اقدم او حاول ان يقدم مباشرة او بواسطة شخص مستعار على صفقة تجارية او اي صفقة شراء او بيع او مقايضة مع احد رعايا العدو او مع شخص ساكن بلاد العدو، يعاقب بالحبس سنة على الاقل وبالغرامة...".

ثانيا: ان المقاطعة الاقتصادية، وفق التعاريف الدولية، هي: "اجراء تلجأ اليه سلطات الدولة او هيئاتها وافرادها لوقف العلاقات الاقتصادية مع دولة اخرى ومنع التعامل مع رعاياها بقصد الضغط الاقتصادي عليها، ردا على ارتكابها لأعمال عدوانية".

على الصعيد اللبناني يعتبر كل من القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل الصادر عن جامعة الدول العربية سندا الى قرارها رقم 849 في 1954/12/11، وقانون العقوبات اللبناني الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 340 تاريخ 1 آذار 1943، وقانون مقاطعة اسرائيل الصادر في 23 حزيران 1955، وقانون تنظيم مكتب مقاطعة اسرائيل الصادر بالمرسوم 12562 في تاريخ 19 نيسان 1963، مثابة العمود الفقري لأسس واطر المقاطعة الاقتصادية والجغرافية، ومناهضة التطبيع، التي تمارسها الدولة اللبنانية ضد العدو الاسرائيلي.

من البديهي ان مناقشة هذا الموضوع توجب طرح سؤالين محوريين، والاجابة عنهما:

• مَن هي الجهة الرسمية اللبنانية التي اولاها القانون تحديد لائحة الاشخاص او المؤسسات المحظر التعامل معها، والافعال والتصرفات المخالفة لقانون مقاطعة اسرائيل؟

الجواب نجده في المادة 6 من قانون تنظيم مقاطعة اسرائيل الصادر بالمرسوم 12562 في تاريخ 19 نيسان 1963 التي جاء فيها: "تخضع لتصديق مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة وبعد استطلاع رأي الهيئة العليا للشؤون الفلسطينية:

1- القرارات المبدئية المتعلقة بتطبيق التشريع الخاص بالمقاطعة لا سيما تحديد الافعال والتصرفات التي تشكل مخالفات لهذا التشريع.

2- القرارات المتعلقة بإدراج او شطب اسماء من لائحة الاشخاص او المؤسسات المحظر

التعامل معها من جهة، وعلى اللائحة السوداء للبواخر من جهة ثانية.

• من هي الجهة الرسمية اللبنانية التي اولاها القانون جمع المعلومات الضرورية في كل ما يتصل بموضوع مقاطعة اسرائيل، واقتراح الاجراءات الواجب اتخاذها، والسهر على تطبيق المقررات المتخذة، والتواصل مع مكتب مقاطعة اسرائيل التابع لجامعة الدول العربية، ومع المكاتب الاقليمية للدول العربية بهذا الخصوص؟

الجواب نجده في المادة الاولى من قانون تنظيم مقاطعة اسرائيل (المرسوم 12562 في تاريخ 19 نيسان 1963) التي جاء فيها: "يتولى مكتب مقاطعة اسرائيل (في لبنان) شؤون المقاطعة بإشراف وزير الاقتصاد والتجارة ولا سيما:

1- جمع المعلومات الضرورية.

2- اعداد الدراسات.

3- اقتراح الاجراءات الواجب اتخاذها.

4- تنفيذ المقررات المتخذة من قبل المراجع الصالحة والسهر على تطبيقها من قبل السلطات المختصة.

5- حفظ وتنقيح الوثائق والمعلومات.

6- تأمين الاتصال العادي مع المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل ومع المكاتب الاقليمية للدول العربية".

الجرائم ضد الانسانية

العدو الاسرائيلي اغتصب ارض فلسطين. يطوق المسجد الاقصى وقبر السيد المسيح فيها ويتحكم بزائريهما بشكل مهين. ينتهك الشرائع الانسانية ولم يكترث لعشرات المقررات الدولية التي ادانته. هجر مئات الاف اللبنانيين المدنيين من مدنهم وبلداتهم وقراهم ودمر منازلهم وقتل المئات منهم، اضافة الى غيرها من الافعال المشابهة. بحسب مجمل القوانين والاتفاقيات الدولية، لاسيما وبشكل خاص نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر عام 1998، ان تلك الافعال الجرمية التي ارتكبها العدو الاسرائيلي تصنف من الناحية القانونية، بغالبيتها، اما جرائم ضد الانسانية او جرائم حرب او جرائم ابادة جماعية.

> **اسرائيل ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية**

في هذا السياق، سنتوقف بشكل مقتضب عند تعريف احداها وابرزها، اي الجرائم ضد الانسانية.

لتوضيح مفهوم الجرائم ضد الانسانية، سنحدد الفرق بينها وبين الجرائم العادية، ثم نعرض ابرز الافعال التي اعتبرها نظام المحكمة جرائم ضد الانسانية:

اولا: يمكن التمييز بين الجرائم العادية والجرائم ضد الانسانية من ناحية ان الجرائم ضد الانسانية هي التي تتوفر فيها ثلاثة عناصر:

1- ان ترتكب في اطار هجوم واسع النطاق او منهجي: كلمة "هجوم" لا تعني مجرد هجمة عسكرية، بل يمكن ان تشمل القوانين والتدابير الادارية مثل الترحيل والنزوح القسري.

2- ان تكون موجهة ضد مجموعة من السكان المدنيين: اي ان لا تكون مجرد افعال فردية او منعزلة او متفرقة او عشوائية.

3- ان ترتكب اعمالا، اي انفاذا لسياسة دولة او منظمة. وهذا البند يشمل الافعال التي ترتكب وفقا لسياسات تنتهجها منظمات، مثل جماعات المتمردين، التي ليست لها اية صلة بالحكومات.

ثانيا: من ابرز الافعال التي تشكل جرائم ضد الانسانية حسب "نظام روما"، نذكر:

• الترحيل او النقل القسري للسكان: اي ارغامهم على مغادرة منطقة يعيشون فيها بصورة مشروعة من دون اي سبب من الاسباب التي يسوغها القانون الدولي لذلك.

• الابادة: عملية قتل متعمدة واسعة النطاق تستهدف افراد مجموعات، ويشمل ذلك حرمان هؤلاء الاشخاص من الطعام او الدواء بنية اهلاك جزء منهم.

• ممارسة الاضطهاد ضد اية مجموعة او جماعة محددة لأسباب سياسية او عنصرية او قومية او عرقية او ثقافية او دينية او جنسية (المقصود ذكر او انثى) أو لأية اسباب اخرى معترف بها عالميا بوصفها اعمالا لا يسوغها القانون الدولي.

• القتل: اي القتل العمد.

حل النزاعات الدولية

بحسب القوانين الدولية هناك اربع طرق لحل النزاعات الدولية، ايا يكن نوعها. اولها التسويات السياسية والديبلوماسية، كالمفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، وغيرها. ثانيها الوسائل القانونية كالتحكيم الدولي، والقضاء الدولي. ثالثها الوسائل الزجرية كالضغوط الاقتصادية مثال الحظر، الحصار، المقاطعة، تجميد الاموال او حجزها في الخارج. رابعها وآخرها اللجوء الى القوة العسكرية الدولية المتمثلة بمجلس الامن الدولي بشكل اساسي. في ما خص الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية تحديدا، فهي خمسة انواع: التفاوض المباشر، المساعي الحميدة، الوساطة، لجان التحقيق، ولجان التوفيق. وفي ما يلي تعريف مبسط لخصائص كل منها.

المفاوضات المباشرة

هي مشاورات ومباحثات تجري بين دولتين او فريقين متنازعين او أكثر، بقصد تسوية خلاف او نزاع قائم بينهما بطريقة ودية ومباشرة. تبدأ المفاوضات بمساعي الطرفين المتنازعين وتواصلهما لأجل حل النزاع. يسمي كل طرف الاشخاص المفاوضين باسمه. من المستحسن ان يعقد اجتماع تمهيدي غير رسمي بين الاعضاء بهدف التعرف الى موقف كل طرف وايجاد جو من الالفة والمودة بينهم، قبل بدء اي مفاوضات رسمية. ومن المهم ان يوضع بعده جدول اعمال محدد ومعقول يتضمن في البداية مناقشة المسائل البسيطة والسهلة وحلها، فهذا الاسلوب يشجع على الانتقال الى المسائل المعقدة وجعل حلها امرا ميسورا. بعدها يتم ◄

◄ طرح كل حجج ومستندات الطرفين ليجري البحث عن الارضية المشتركة التي تصلح منطلقا لإيجاد نوع من التقارب او التفاهم المتبادل. لا توجد شكليات محددة في اجراء المفاوضات، اذ قد تكون شفوية او خطية. وقد يفضل الاعضاء انجازها بمفردهم، او عبر الاستعانة بطرف ثالث محط ثقة الطرفين. لا مدة زمنية محددة لإنهاء المفاوضات، وللأطراف حرية مطلقة في اختيار الاساليب والطرق لاجرائها.

القانون اللبناني يعتبر اسرائيل عدوا

الوسائل السلمية هدفها تعزيز ثقافة السلام

المساعي الحميدة

تطبق المساعي الحميدة عندما تفشل المفاوضات، او عندما ينشب نزاع دولي ويسفر عنه سحب السفراء، او قطع العلاقات الديبلوماسية، او عند عجز اطرافه عن حسمه او حله. ففي هذه الحالات قد يتحرك طرف ثالث، من تلقاء نفسه او بطلب من الطرفين المتنازعين او من أحدهما، لعرض مساعيه الحميدة والحث على تسوية النزاع بالمفاوضات، او على استئناف المفاوضات اذا كانت قد توقفت. وينتهي دور القائم بالمساعي الحميدة بمجرد موافقة الاطراف المتنازعة على الدخول في المفاوضات او على معاودتها. لانجاز هذه المهمة، يعقد الطرف الثالث اجتماعات غير رسمية مع أطراف النزاع، ويتطلع على مواقفهم وآرائهم وينقل الى كل طرف منهم موقف الطرف الاخر. الطرف الثالث يكون غالبا صديقا للطرفين، او موثوقا ومقبولا منهما. اما نتيجة المساعي الحميدة فتبقى مرهونة بإرادة أطراف النزاع. فهم يتمتعون دائما بحرية الاخذ بما ينتج منها من اقتراحات او رفضها. لهذا اعتبر البعض ان المساعي الحميدة ليست سوى مبادرة طيبة.

الوساطة

الوساطة مسعى ودي تقوم به دولة ثالثة، او شخصية حيادية، من اجل ايجاد حل لنزاع قائم بين دولتين. والجهة الثالثة هنا تشترك مباشرة في المفاوضات وفي اعداد التسوية. فالوساطة وسيلة تتميز بتسهيل اجراء الحوار والتخفيف من حدة الجفاء والنفور بين المتنازعين، والتوفيق بين مطالبهم المتضاربة ومساعدتهم على ايجاد الحلول الودية والعادلة لمنازعاتهم. ليس هناك مدة زمنية معينة لإنجاز الوساطة، الا إذا تم الاتفاق بين الاطراف المعنية على خلاف ذلك. وفي حال نجحت، يتم تتويجها باتفاق يوقعه الوسيط والاطراف المعنية بالنزاع.

لجان التحقيق

يتم اللجوء الى لجان التحقيق في الحالات التي يكون فيها محور النزاع مجرد اختلاف على توصيف وقائع معينة. بالتالي، اذا فصل بصحتها او بطبيعتها القانونية مثلا، امكن تسوية النزاع. لتحقيق هذه الغاية يعمد اطراف النزاع الى تشكيل لجان تحقيق، ويحددون بموجب اتفاق خاص صلاحياتها ومدة عملها واي امر اخر يتفقون عليه. تتألف اللجان من عدد معين من الافراد الذين ينتمون الى الدول المتنازعة او الى دول اخرى محايدة تحظى بالاحترام والتقدير. عادة يتم اختيار اعضاء اللجان من الشخصيات المشهود لها بالخبرة والاختصاص والنزاهة. تقوم اللجنة بالتوجه الى مكان الحادث او المشكلة للمعاينة واجراء الفحص الدقيق وجمع المعلومات بالطرق التي تراها مناسبة، ومن ثم ترفع تقريرا يوضح التوصيف التقني او الفني او القانوني للنقطة محور النزاع من دون اقتراح اي حلول، اي ان مهامها تقنية بحت. جلسات لجان التحقيق تكون سرية وغير علنية، اما قراراتها فتتخذ بالأكثرية. الاقتراحات او الحلول التي تقدمها لجنة التحقيق غير ملزمة للطرفين.

لجان التوفيق

التوفيق اجراء تقوم به لجنة يعينها أطراف النزاع او احدى المنظمات الدولية لدراسة اسباب النزاع ورفع تقرير يقترح تسوية معينة للنزاع. تقوم اللجنة بعد انشائها بوضع نظامها الداخلي، ومن ثم تباشر دراسة كل الوقائع المتصلة بالنزاع، والتعرف الى جذور الخلل المباشرة وغير المباشرة في العلاقات بين الاطراف المتنازعة. ثم تبحث عن الحلول الكفيلة بتسوية النزاع وديا، قبل ان تقدم اقتراحاتها النهائية للحل الذي تراه الانسب. لجنة التوفيق تنهي مهامها عادة ضمن مهلة معقولة، وتوصياتها غير ملزمة للاطراف المتنازعين.

ختاما، يكون الخطر العسكري احيانا اقل خطورة من الفكر العقائدي والتوسعي.

إحصاءات الشهر

لائحة بدخول موقوفين من جنسيات مختلفة الى دائرة التحقيق والاجراء من 2026/04/16 لغاية 2026/05/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	16
اردنية	1
اسبانية	1
بنغلادشية	14
تركية	5
سعودية	1
سودانية	6
سورية	455

الجنسية	العدد
سيراليونية	7
عراقية	6
فرنسية	1
فلسطينية	2
فلسطينية من دون اوراق	3
فلسطينية سورية	6
فلسطينية لاجئة	30
فيليبينية	5

الجنسية	العدد
كاميرونية	1
كينية	9
لبنانية	116
مصرية	10
مكتوم القيد	7
هندية	1
العدد الاجمالي	**703**

جدول عددي بحركة تنقل اللبنانيين والعرب والاجانب
اعتبارا من 2026/04/16 لغاية 2026/05/15

حركة تنقل	لبنانيون	عرب	اجانب	المجموع
دخول	107931	106350	32394	246675
مغادرة	102363	120210	27037	249610
المجموع	210294	226560	59431	496285

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للعرب
بين 2026/04/16 لغاية 2026/05/15

الدولة	العدد
تونسية	1
جزائرية	10
سودانية	11

الدولة	العدد
سورية	6
مصرية	123
المجموع	**151**

لائحة بخروج موقوفين من جنسيات مختلفة من دائرة التحقيق والاجراء من 2026/04/16 لغاية 2026/05/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	56
اردنية	5
اسبانية	1
بنغلادشية	15
بوركينا فاسو	1
تركية	4
توغولية	1
جزائرية	1
سعودية	1
سودانية	6

الجنسية	العدد
سورية	520
سيراليونسة	5
سري سلانكية	1
عراقية	15
فرنسية	1
فلسطينية	2
فلسطينية من دون اوراق	3
فلسطينية سورية	5
فلسطينية لاجئة	30
فيليبينية	1

الجنسية	العدد
كاميرونية	1
كينية	9
لبنانية	95
مصرية	9
مكتوم القيد	4
نيجيرية	1
هندية	3
العدد الاجمالي	**796**

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للاجانب من 2026/04/16 لغاية 2026/05/15

الدولة	العدد
اثيوبية	2556
ارتيرية	2
اوزباكستان	6
اوكرانية	2
برازيلية	1
بنغلادشية	614
بنينية	163
بوركينابية	2
بيلاروسيا	9
توغولية	23

الدولة	العدد
دومينيكية	1
روسية	8
سنغالية	12
سيراليونية	1
سري لانكية	37
طاجيكستان	1
غامبية	5
غانية	1
فرنسية	1
فيليبينية	162

الدولة	العدد
كازاخستان	11
كاميرون	44
كونغو. د	1
كيرغيزية	1
كينية	389
ملغاشية	4
نيبالية	5
هندية	35
المجموع	**4097**

الوثائق المزوّرة

جدول اجمالي بالوثائق المزوّرة المضبوطة لأول 5 دول في الدوائر والمراكز الحدودية: نيسان 2026

عام	جوازات	إقامات	تأشيرات	أختام	هويات	مختلف	المجموع
سوريا	3				8	1	12
مالطا		1					1
نيجيريا			1				1
ايرلندا			1				1
عراق	1						1
المجموع	4	1	2	0	8	1	16

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: نيسان 2026

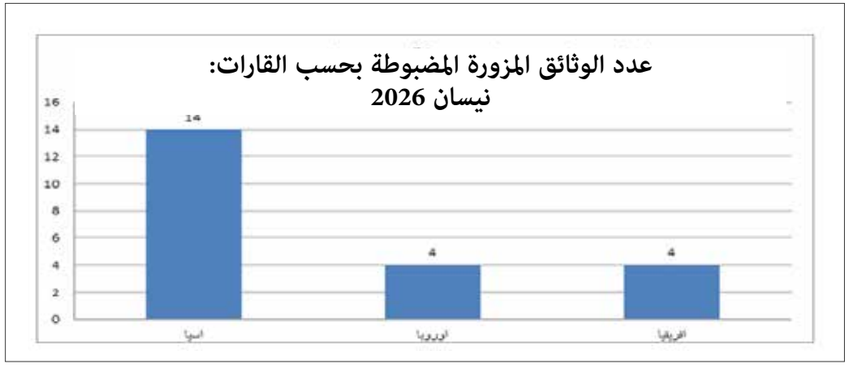

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: نيسان 2026

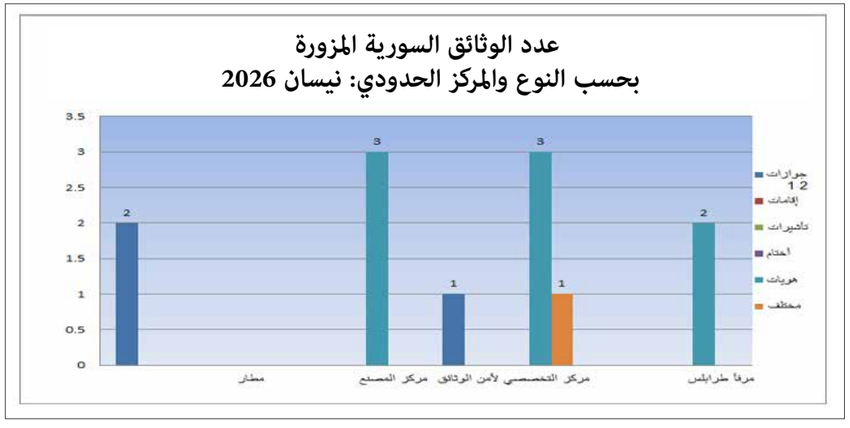

مقارنة بين اعداد المسافرين خلال الشهر والاعداد التراكمية منذ بداية السنة مع الشهر نفسه من العام الفائت او السنة الماضية عبر المراكز الحدودية

	عدد المسافرين خلال نيسان 2026	عدد المسافرين من بداية 2026	عدد المسافرين خلال نيسان 2025	عدد المسافرين من بداية 2025
المراكز الحدودية البرية	238,676.00	1,176,658.00	312,666.00	1,157,418.00
المطار	157,870.00	1,282,862.00	471,831.00	1,730,633.00

مقارنة بين عدد الوثائق المزورة المضبوطة لشهر نيسان 2026 والشهر نفسه من العام 2025

المركز	حاملو وثائق مزورة نيسان 2025	حاملو وثائق مزورة نيسان 2026	مؤشر الإرتفاع أو الإنخفاض
المطار	27	10	↙
مرفأ طرابلس	0	3	↖
المصنع	0	3	↖
مرفأ بيروت	0	0	
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	0	0	
العريضة	0	0	
العبودية	0	0	
مركز التخصصي لأمن الوثائق	16	8	

ملاحظة : ترتفع او تنخفض اعداد الوثائق المزوّرة بحسب شروط التعبئة والتدابير الاستثنائية المفروضة

مقارنة مع عدد حاملي الوثائق المزوّرة خلال ثلاثة اشهر سابقة

المركز	حاملو وثائق مزورة شباط 2026	حاملو وثائق مزورة آذار 2026	حاملو وثائق مزورة نيسان 2026
المطار	14	3	10
مرفأ طرابلس	1	2	3
المصنع	8	0	3
مرفأ بيروت	0	0	0
مركز التخصصي لأمن الوثائق	12	8	6
العريضة	0	0	0
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	0	0	0
العبودية	0	0	0
المجموع	35	13	22

إقتصاد

من قلب الإنهيار إلى خرائط الإنقاذ
جابر: لبنان يفاوض مع صندوق النقد على نجاته

تبدو البلاد في لحظة مالية وسياسية شديدة الحساسية امام استحقاق حاسم للخروج من واحدة من أعمق ازماتها الاقتصادية والنقدية، وسط ربط واضح بين أي دعم خارجي واقرار برنامج اصلاحي متكامل، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي

الاصلاح لم يعد خيارا مؤجلا، بل مسارا إلزاميا يبدأ من اعادة هيكلة القطاع المصرفي، ومعالجة الفجوة المالية، واستعادة حقوق المودعين، وصولا الى اعادة الثقة بالنظام المالي واخراج لبنان من الاقتصاد النقدي المعزول عن المنظومة العالمية.

لكن، هل المواطن قادر اليوم على تحمل كامل الخسائر؟ الجواب واضح: كلا. فالأزمة التي راكمتها اخطاء جسيمة على مدى سنوات لم تعد مجرد ارقام مالية، بل تحولت الى انتكاسة ملموسة في الحياة اليومية، تظهر في الشوارع، في اوضاع الناس المهجرين، وفي تراجع مداخيل الدولة.

"الامن العام" التقت وزير المال ياسين جابر.

■ ما الذي تغير في مقاربة المجتمع الدولي لملف لبنان بين الاجتماعات السنوية السابقة واجتماعات ربيع 2026، خصوصا مع الحرب والاضرار الاقتصادية الجديدة؟

□ تعقد هذه الاجتماعات مرتين سنويا: اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية في الخريف. صحيح انها مناسبة للقاء والتفاوض، لكنها ايضا فرصة للقاء عدد كبير من الدول والمسؤولين الكبار، وعقد اجتماعات مع وزراء مال عرب واجانب، والقاء كلمات، وشرح وضع البلد، وعرض قضية لبنان الذي من غير المفترض ان يغيب عن هذه المحطات. هذه هي المرة الثالثة التي نشارك فيها في اجتماعات الربيع، بعد حضورنا اجتماعات خريف 2025. التفاوض مع صندوق النقد يتم اليوم جزئيا حضوريا، وجزئيا عبر التكنولوجيا الحديثة، عبر الاجتماعات الافتراضية.

وزير المال ياسين جابر.

> **ثلاثية الاصلاح: السرية المصرفية، المصارف، والفجوة المالية**

■ هل ذهب لبنان الى واشنطن باعتباره دولة تبحث عن برنامج إصلاحي، ام دولة تطلب تمويلا؟

□ لا يمكن الحصول على اي تمويل من دون القدرة على تنفيذ برنامج واضح، خصوصا ان لبنان، بسبب وضع الدين وما يعرف بالقدرة على تحمل الدين، بات في موقع ضعيف جدا بعد التخلف عن سداد الأوروبوند. في الفترة الماضية، جرى تفاوض مع صندوق النقد في شأن قانون اعادة تنظيم المصارف، وتم التوصل الى توافق، بعدما ادخلت تعديلات على القانون في مجلس النواب، وكذلك على النسخة التي قدمت الى المجلس الدستوري، وكان مطلوبا معالجة هذه المسائل. توصلنا الى صيغة مشتركة، وارسلنا مشروع قانون الى مجلس النواب لإجراء التعديلات اللازمة، بحيث يصدر القانون بصيغته الجديدة ومتوافقا مع المعايير الدولية.

■ هل يأتي هذا القانون ضمن برنامج اصلاحي متكامل؟

□ تماما. هناك ثلاث خطوات اساسية للإصلاح:

الخطوة الاولى تمثلت في الاصرار الدولي، الذي عبر عنه صندوق النقد، على الغاء السرية المصرفية بالكامل، وقد تم ذلك.

الخطوة الثانية كانت اصدار قانون اعادة تنظيم المصارف، نظرا الى ان معظم المصارف تعرضت لازمة عميقة جدا. القانون اقر، لكن التعديلات التي ادخلت عليه في المجلس النيابي حالت دون التوافق عليه بصيغته النهائية. بعد ذلك، عملنا مع فريق الوزارة ومصرف لبنان، ووصلنا الى توافق مع صندوق النقد، الذي أكد انه سيدعم القانون إذا صدر في هذه الصيغة.

اما الخطوة الثالثة فهي قانون الفجوة المالية، اي كيفية معالجة ازمة الودائع. هذا القانون موجود اليوم في مجلس النواب، وهناك نقاش مستمر مع صندوق النقد في شأنه، وإذا كانت هناك حاجة الى تعديلات اضافية فنحن في انتظار عودة المجلس النيابي الى نشاطه لاستكمال البحث في المشاريع الثلاثة.

■ ما هي الاصلاحات التي لا تزال تشكل العقدة الاساسية: اعادة هيكلة المصارف، توزيع الخسائر، ام اصلاح المالية العامة؟

□ بالتأكيد قانون الفجوة المالية، لأن القوانين الاخرى ذات طابع تنظيمي، بينما المشكلة الاساسية تكمن في معالجة الودائع واعادة تنشيط العمل المصرفي. هذا ليس خيارا بل ضرورة، لأن لبنان لا يستطيع الاستمرار كاقتصاد نقدي، وهناك انتقاد عالمي واضح لهذا الواقع.

■ كيف سنخرج من الاقتصاد النقدي؟

□ من خلال اعادة بناء الثقة بين الناس والمصارف لكي تعود عملية الإيداع، بحيث لا يمكن ان تبقى الامور معلقة الى ما لا نهاية. نحن تقريبا الدولة الوحيدة في العالم التي تعرضت لأزمة مصرفية، ومنذ سبع سنوات لم تنجز معالجة جدية. دول ◄

مقال

هل تدفع الحروب لبنان نحو نموذج إنتاجي جديد؟

لم يعد السؤال في لبنان كيف ينجو الاقتصاد من حرب جديدة، بل كيف يعيد تعريف نفسه داخل مناخ دائم من اللايقين. فبعد سنوات من الانهيار المالي، ثم تداعيات حرب 2024، جاءت حرب 2026 لتؤكد ان الاقتصاد اللبناني لم يعد يعمل وفق منطق النمو التقليدي، بل وفق منطق "التكيف مع الصدمة". في اوروبا، فرضت الحرب في اوكرانيا والتحولات الجيوسياسية انتقالا تدريجيا من اقتصاد مدني صناعي الى اقتصاد دفاعي، حيث عادت مصانع السيارات والصلب والطاقة لتدمج ضمن اولويات الامن القومي والتسلح. اما في لبنان، فالمعادلة أكثر تعقيدا: الدولة لا تملك اصلا بنية صناعية ثقيلة او قدرة مالية على بناء اقتصاد دفاعي بالمعنى الكلاسيكي، لكنها تدفع قسرا نحو اقتصاد آخر يمكن تسميته اقتصاد الصمود والانتاج اللامركزي. لبنان اليوم ليس امام خيار اعادة انتاج النموذج القديم القائم على الخدمات والمصارف والعقارات. هذا النموذج انهار فعليا منذ 2019، والحروب المتكررة دفنت ما تبقى منه. فالسياحة، التي شكلت رئة مالية اساسية، باتت رهينة أي تصعيد أمني، فيما القطاع المصرفي لم يستعد بعد دوره الطبيعي. اما العقار، فقد فَقَد قدرته التاريخية على لعب دور مخزن القيمة. في المقابل، برزت القطاعات الانتاجية، خصوصا الصناعة والزراعة والتكنولوجيا الخفيفة، كخيار اضطراري لا ايديولوجي. بحسب البنك الدولي، سجل الاقتصاد اللبناني نموا متواضعا في 2025 بلغ 3.5% بعد سنوات من الانكماش، لكنه وصف بأنه "تعاف هش" يعتمد على تحويلات المغتربين والاستهلاك أكثر من اعتماده على استثمارات بنيوية او اصلاحات مكتملة. كما توقع البنك نموا في حدود 4% في 2026 شرط استمرار الاصلاحات والاستقرار النسبي، وهو شرط أصبح أكثر هشاشة مع الحرب الحالية. لكن المفارقة ان الحرب نفسها، دفعت قطاعات انتاجية الى اعادة التموضع. الصناعة اللبنانية، التي لطالما عانت من الاغراق وضعف الطاقة وكلفة التمويل، بدأت منذ سنوات تتجه الى نماذج أكثر مرونة: مصانع أصغر، توزيع جغرافي اوسع، انتاج موجه للتصدير واسواق متخصصة. مع ذلك، تشير تقارير حديثة الى ان ما يصل الى 20% من المصانع اللبنانية توقفت او خفضت انتاجها بفعل الحرب واضطرابات سلاسل الامداد والطاقة.

هذا يطرح السؤال الاهم: هل يمكن للحرب ان تتحول الى محفز لإعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني؟ الجواب: نعم، لكن ليس تلقائيا. التاريخ الاقتصادي يظهر ان الازمات الكبرى تعيد ترتيب الاولويات. بعد الحرب العالمية الثانية، بنيت اقتصادات جديدة بالكامل. بعد ازمة النفط، تغيرت انماط الطاقة والانتاج عالميا. وفي لبنان، قد تفرض الحرب الحالية انتقالا من اقتصاد ريعي هش الى اقتصاد يقوم على ثلاث ركائز: الامن الغذائي والانتاج الزراعي، الصناعة الخفيفة والمتوسطة، اقتصاد المعرفة والخدمات العابرة للحدود. رغم الانهيار، لا يزال لبنان يملك رأس ماله الاهم: الكفاءات البشرية، البرمجة، الخدمات الرقمية، التصميم، التعليم الالكتروني، والخدمات المهنية العابرة للحدود قد تشكل اقتصادا مقاوما للجغرافيا. لكن الخطر الحقيقي لا يكمن فقط في الحرب، بل في ان تتحول الى حالة تطبيع اقتصادي. هنا يصبح الاقتصاد كله مبنيا على ادارة الازمات لا تجاوزها: مساعدات، تحويلات، اقتصاد نقدي، تهريب، استهلاك قصير الامد، وتآكل مستمر لرأس المال البشري. عندما تصبح المؤسسات معتادة على العمل في ظل النزاع، وعندما يتكيف المجتمع مع عدم الاستقرار بدل مقاومته، يدخل البلد في ما يمكن تسميته اقتصاد الحرب الباردة الداخلية: لا سلام يسمح بالنمو، ولا حرب شاملة تفرض اعادة بناء كاملة. لبنان لا يستطيع ان يصبح اقتصادا دفاعيا على الطريقة الاوروبية، لكنه قد يجبر على ان يصبح اقتصادا أكثر واقعية واقل وهما. فالحروب لا تعيد رسم الحدود فقط؛ بل تعيد رسم معنى القيمة الاقتصادية نفسها. وفي بلد عاش طويلا على الخدمات والوساطة والمضاربات، قد تكون المفارقة القاسية ان طريق الخروج من الانهيار يمر، اخيرا، عبر العودة الى ابسط سؤال اقتصادي: ماذا ننتج؟ لمن؟ وكيف نصمد؟

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ كثيرة واجهت ازمات مصرفية، من قبرص الى اليونان وايرلندا، وحتى خلال الازمة المالية العالمية عام 2008، لكنها توصلت سريعا الى حلول لأن المصالح السياسية لم تتدخل لتأخيرها. في لبنان، هناك مصالح مالية وسياسية كبيرة، وهناك من يستفيد من استمرار الوضع الحالي. هذه المسائل لم تعد خيارات، بل اصبحت استحقاقات حتمية. اقرت الحكومة قانونا، ومن الطبيعي ان تثير هذه الخطوة ردود فعل قوية، لأن كل مودع سينظر الى الموضوع من زاوية شخصية: ماذا يعني ذلك بالنسبة الي؟ لكن مع الوقت، قد يدرك الناس اننا امام ازمة حقيقية تستوجب معالجة نتائجها.
الحكومة، من خلال القانون الذي انجزته، اعطت اولوية لمعالجة اوضاع صغار المودعين، اي الذين لديهم حتى 100 ألف دولار، على ان تتم معالجة اوضاعهم خلال أربع سنوات، وهؤلاء يشكلون نحو 94% من المودعين. في الوقت نفسه، يجب الحفاظ على حقوق كبار المودعين ايضا، لكن ضمن الامكانات المتاحة.
الازمة اللبنانية عميقة جدا وفريدة من نوعها، في ظل الحروب والازمات المتتالية. فالقانون المطروح قابل للتعديل، ومجلس النواب هو المكان الطبيعي للنقاش النهائي. إذا تمكن المجلس من تحسين القانون فنحن لا نعترض. المهم ان هناك قانونا مطروحا على الطاولة يجب مناقشته ومعالجة الازمة من خلاله، لأن عدم المعالجة يعني استمرار الازمة.

■ هل لمستم مرونة أكبر من مسؤولي الصندوق تجاه لبنان بسبب الحرب، أم أن الشروط بقيت نفسها رغم تبدل الاحوال؟
□ نعم، هناك مرونة في مجالات عدة، لكن ثمة مبادئ اساسية لا يتراجع عنها الصندوق، أبرزها مبدأ ترتيب الخسائر. فبحسب مقاربة الصندوق، يجب ان يكون المودع آخر من يتحمل الخسارة، أي بعد الدولة والمصارف.

■ من يجب ان يتحمل أكثر: الدولة أم المصارف؟
□ الدولة كيان دائم، لكن المواطن هو من يمول خزينة الدولة في نهاية المطاف. السؤال هو: هل المواطن قادر اليوم على تحمل كامل الخسائر؟ بالتأكيد كلا. علما أن هناك اخطاء جسيمة اوصلتنا الى هذه الازمة.

■ اين اصبحت عملية التدقيق الجنائي؟
□ حاليا هناك مناقصة مشتركة بين وزارة المال ومصرف لبنان ووزارة العدل لإجراء تدقيق جنائي في ملف الدعم. لقد طرحت مناقصة امام شركات دولية، ومن المفترض ان يتم التلزيم قريبا.

■ مصرف لبنان كان يتعامل مع شركات تدقيق دولية كبرى لمراجعة حساباته السنوية، لكنها انسحبت قبل وقوع الازمة، لماذا لا يتم التحقيق معها؟
□ التحقيق مع الشركات العالمية التي كانت تدقق في حسابات مصرف لبنان ثم انسحبت، هو من صلاحية القضاء، لأنه الجهة المخولة الاستدعاء والتحقيق.

■ هل البلد اليوم في انتكاسة مالية؟
□ لا شك في وجود انتكاسة مالية، خصوصا بعد التطورات الاخيرة. نرى ذلك في الشوارع، وفي اوضاع الناس المهجرين، وفي تراجع مداخيل الدولة. ما نقوم به اليوم هو ادارة الامور بحكمة للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي. حتى الان، الامور مستقرة: الرواتب تدفع في مواعيدها، والاولوية للقطاعات الاساسية كالصحة والخدمات العامة والأمن.

■ هل يعتبر المجتمع الدولي ان لبنان يملك اليوم قرارا اقتصاديا موحدا؟
□ هناك تنسيق جيد في الملف الاقتصادي والمالي، والتعاون مع مصرف لبنان قائم بشكل يومي.

■ ما الضمانة الا يتحول الاتفاق مع صندوق النقد الى اجراءات تقشفية تضرب الطبقة الفقيرة والمتوسطة؟
□ التقشف قائم اصلا بسبب الافلاس والانهيار، وليس بسبب صندوق النقد. عندما أصبح راتب الموظف 100 دولار شهريا، اين كان صندوق النقد؟ لو اخذت تحذيراته سابقا على محمل الجد لما وصلنا الى هنا. صندوق النقد يشبه الطبيب: يصف العلاج، لكن القرار يبقى لك. هو لا يفرض، بل يقدم أفضل الممارسات العالمية. لن يحصل لبنان على اي مساعدة ما لم يلتزم برنامجا اصلاحيا حقيقيا، لا مجرد ترقيع.

■ ما المقصود بالإصلاح الحقيقي؟
□ معالجة الازمة المصرفية والمالية، تنظيم اعادة اموال المودعين، اصلاح النظام الضريبي، تحسين الشفافية، وقف التلزيمات المشبوهة، وتطبيق قانون الشراء العام والادارة الحديثة. لدى لبنان طاقات بشرية كبيرة، وكفاءات مصرفية ومعلوماتية مهمة، لكن المشكلة تكمن في الادارة والارادة.

■ أين يقع الخطأ الاساسي؟
□ الخطأ الاساسي كان في العلاقة بين الدولة والمصرف المركزي، وانشاء ما يشبه نظام مقاصة محلي بالدولار، والتعامل مع الدولار كأنه عملة محلية، مما ادى الى تضخم الكتلة النقدية. لكن عند لحظة الحقيقة، تبين اننا لا نطبع الدولار. إذا توافرت النية والادارة والارادة، فالحلول ليست مستحيلة.

■ ما الذي يمنع هذه الارادة؟
□ القرار السياسي، الخلافات السياسية، والطمع. لا يزال في هذا البلد اموال ومصالح، وهناك من يحاول حماية ما راكمه سابقا.

■ هل استقرار سعر الدولار اليوم مستدام؟
□ الامور تحت السيطرة. هناك ضخ للدولار في السوق، تنسيق يومي مع مصرف لبنان، وادارة جيدة للسيولة بالليرة والدولار.

■ هل تتوقعون العودة الى تعدد اسعار الصرف؟
□ لا خوف حاليا من عودة سيناريوهات اسعار الصرف السابقة.

■ هل لدى الدولة بنية فعلية لمنع التهرب الضريبي؟
□ مصرف لبنان أصدر تعاميم للحد من الاقتصاد النقدي، وهذا جزء من الاصلاح. كذلك تعمل الدولة على رقمنة التصاريح الضريبية والدفع الالكتروني، بحيث يمكن انجاز معظم المعاملات عبر الانترنت.

■ هل لديكم رقم عن خسائر الدولة من التهريب؟
□ الاهم اننا نعرف حجم الارباح الناجمة عن الحد من التهريب وتحسين الجباية. في موازنة 2025، عندما تحقق الدولة ايرادات تفوق التقديرات، وتحد من التهريب وتحسن المداخيل، فهذا مؤشر ايجابي، ولا يزال هناك مجال للتحسن.

المودع آخر من يتحمل الخسائر

لا مساعدات بلا برنامج اصلاحي حقيقي

■ هل هناك قرار فعلي في هذا الموضوع؟
□ القرار يقاس بحجم المداخيل. طالما ان الايرادات ترتفع بشكل جيد ومنتظم، فهذا يعني وجود تحسن، لكن لا يمكن القول ان الامور مثالية 100%. لا تزال لدينا مشكلات على الحدود البرية نسعى الى معالجتها.

■ هل توجد نية لإقرار قانون يضمن استقلالية القضاء المالي؟
□ قانون استقلالية القضاء موجود وقد خرج من مجلس النواب. اما القضاء المالي، فالمدعي العام المالي الجديد يعمل بجهد، وهناك تعاون قائم. لكن لا يمكن القول بعد ان لبنان خرج من مرحلة الانهيار. نحن نعيش حالة هدم مالي، او انتكاسة ضخمة جدا، والخسائر هذه المرة أكبر من خسائر عام 2024.

■ لماذا لم تأت المساعدات الخليجية كما في السابق؟
□ عام 2024 اتت مساعدات بنحو 700 مليون دولار، وفي العام الماضي وصلت شحنات وتحضيرات بمئات ملايين الدولارات. لكن المنطقة اليوم كلها في وضع مختلف، والدول التي كانت تقف الى جانبنا سابقا اصبحت لديها اولوياتها وتحدياتها الخاصة.

■ هل نحن في خضم مرحلة انهيار ام هدنة مالية قابلة للانفجار؟
□ نحن لا نزال نعيش في حالة حرب، والطائرات تحلق فوقنا، والقصف مستمر. المشهد الاصعب سيكون بعد توقف إطلاق النار، عندما يعود الناس ولا يجدون منازلهم. عندها يجب ان تكون الدولة جاهزة لتأمين مساعدات سريعة حفاظا على الاستقرار الاجتماعي. نحن قادرون اليوم، الى حد ما، على حماية الاستقرار المالي والنقدي، لكن هناك ايضا تحدي الاستقرار الاجتماعي. فعندما يصل الانسان الى مرحلة الياس، ويشعر انه لم يعد لديه ما يخسره، وان منزله اختفى وعمله توقف واولاده في خطر، وإذا لم تقف الدولة الى جانبه، فهذه مشكلة كبيرة جدا. لذلك تحركنا سريعا، وتمكنا من تأمين جزء من الاموال لتغطية الاحتياجات الاساسية، بحيث نعمل على توفير المزيد لاحقا، لكن ذلك يحتاج الى وقت، وربما الى ثلاثة أو اربعة اسابيع.

ع. ش

عصام شلهوب

وزير الصناعة: القطاع لا ينكسر ونؤسّس لمرحلة جديدة

لم يعد القطاع الصناعي في لبنان يواجه ازمة اقتصادية تقليدية يمكن احتواؤها باجراءات مرحلية، بل وجد نفسه في قلب تداعيات حرب فرضت تحديات مركبة طالت سلاسل الانتاج، حركة التصدير، وكلفة التشغيل. فمن الاضرار المباشرة التي لحقت بالمصانع، الى الضغوط الناتجة من ارتفاع اسعار الطاقة والشحن والمواد الاولية... دخلت الصناعة اللبنانية مرحلة اختبار وجودي جديد

رغم المشهد الضاغط، لا يزال هذا القطاع يحاول الحفاظ على استمرارية الانتاج وتأمين السلع الاساسية، لا سيما الغذائية والدوائية، في ظل ادراك متزايد لأهمية الصناعة كركيزة للأمن الاقتصادي والاجتماعي. في موازاة ادارة تداعيات الحرب، يبرز نقاش اوسع عن مستقبل الاقتصاد اللبناني وامكان الانتقال التدريجي من نموذج ريعي هش الى نموذج اكثر انتاجية، قائم على تعزيز التصنيع المحلي، توسيع الصادرات، وتقليص العجز التجاري المزمن. تقديرات الخسائر النهائية في القطاع الصناعي لا تزال غير مكتملة بفعل استمرار الظروف الامنية وتعذر اجراء مسح ميداني شامل. الا ان المعطيات الاولية تشير الى اضرار طالت مؤسسات صناعية ومرافق انتاجية في مناطق مختلفة، مما دفع الجهات الرسمية الى اطلاق استبيانات موجهة الى المصانع لتقدير حجم الخسائر وكلفة اعادة التأهيل او البناء.

ولأن كلفة الانتاج ترتفع والهوامش تضيق، علما ان الصناعيين يشكون من تضخم متسارع في كلفة التشغيل نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالميا، وزيادة كلفة النقل والشحن، فضلا عن غلاء المواد الاولية. فيما تبرز الطاقة كأحد أبرز عناصر الضغط، خصوصا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بهوامش مالية محدودة وتحتاج الى اجراءات تخفيفية عاجلة لضمان الاستمرارية.

وباعتبار ان التصدير اولوية ومعضلة الاسواق الخليجية، يشكل تراجع الصادرات، خصوصا الى الاسواق الخليجية، تحديا مركزيا امام الصناعة اللبنانية. وبين استمرار حركة الترانزيت عبر سوريا نحو الاردن والعراق، يبقى استعادة النفاذ الطبيعي الى الاسواق الخليجية هدفا اساسيا، نظرا الى دورها التقليدي في استيعاب جزء مهم من المنتجات اللبنانية. الازمة الحالية اعادت طرح سؤال جوهري عن النموذج الاقتصادي اللبناني. فبدلا من الاكتفاء بادارة الخسائر، تبرز فرصة لاطلاق تحول تدريجي نحو اقتصاد أكثر انتاجية، يستفيد من ميزات لبنان في الصناعات الغذائية، الدوائية، التغليف، الازياء، والمجوهرات، الى جانب الرهان المستقبلي على الصناعات التكنولوجية القائمة على الكفاءات البشرية اللبنانية.

ففي ظل عجز تجاري مزمن يناهز مليارات الدولارات سنويا، تتجه الانظار الى سياسة اكثر وضوحا لاحلال المنتجات المحلية مكان جزء من الواردات. وينظر الى هذا المسار كإحدى الادوات الاساسية لتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وخلق قيمة مضافة وفرص عمل محلية.

وسط الازمات المتلاحقة، يثبت القطاع الصناعي مرة جديدة انه أحد اكثر القطاعات قدرة على التكيف والصمود. فهو لا يوفر فقط منتجات اساسية وفرص عمل لعشرات الآلاف من العائلات، بل يشكل ايضا قناة حيوية لادخال العملات الاجنبية عبر التصدير، والحد من نزيف الهجرة، والحفاظ على الحد الادنى من الدورة الاقتصادية في بلد يعيش على وقع الازمات المفتوحة.

"الامن العام" التقت وزير الصناعة جو عيسى الخوري.

■ تتحدث جمعية الصناعيين عن خسائر مزدوجة ناتجة من الاضرار المباشرة وتراجع الاستهلاك والصادرات، هل لدى وزارة الصناعة اليوم تقدير رسمي لحجم خسائر القطاع الصناعي منذ بداية الحرب، وكم يبلغ عدد المصانع المتضررة فعليا؟

□ بادرت الحكومة اللبنانية الى وضع خطة طوارىء لمواجهة العدوان على لبنان، ومساعدة اللبنانيين المتضررين، لا سيما الذين دمرت قراهم وبيوتهم ونزحوا من الجنوب الى مناطق اخرى. طالت الخسائر الارواح والممتلكات والمؤسسات الصناعية والاراضي الزراعية وغيرها. كان اهتمامي الاول، الحرص على ضمان استمرار تأمين السلع الغذائية والدواء، كونهما ركيزة الامن الغذائي. وبالفعل، كان الصناعيون على درجة عالية من المسؤولية، وعملوا على تنفيذ هذا الهدف. منذ اليوم الاول للحرب، شكلت لجنة مشتركة بين الوزارة وجهات الانتاج، اي جمعية الصناعيين اللبنانيين ونقابة اصحاب الصناعات الغذائية ونقابة اصحاب مصانع الدواء. نحن على تواصل دائم لتأمين حاجاتهم، مع العلم بأن عدم اقفال المرافىء البحرية كان الاساس في اعطاء القدرة على مواجهة أي نقص محتمل في المواد الاولية. اما بالنسبة الى الخسائر اللاحقة في القطاع الصناعي، فانه من الصعب حاليا تولي مراقبي الوزارة مهمة اجراء مسح ميداني نهائي لهذا الغرض، لكن الوزارة وضعت استبيانا وزعته على الصناعيين لافادتها بتقديراتهم حول الخسائر وكلفة الترميم او اعادة البناء.

■ في ظل ارتفاع كلفة الطاقة والشحن والمواد الاولية، ما هي الاجراءات العاجلة التي تعمل عليها الوزارة لتخفيف الاكلاف التشغيلية عن المصانع، خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

□ ذكرت اهم العناصر التي تسبب ارتفاع كلفة الانتاج وبالتالي ارتفاع سعر السلعة على المستهلك. ففي ظل الحرب الدائرة في المنطقة والتي تأخذ ابعادا اقتصادية الى جانب الاسباب الاستراتيجية والتوسعية، ارتفع سعر النفط عالميا، وهو الاساس في الانتاج والنقل، ولا زال اذا جاز التعبير عصب الحياة العالمي. ما يحصل عالميا ينعكس على لبنان الذي ورطه حزب الله في حرب لا يريدها. لا اخفيك الامر ان اجراءات وزارة الصناعة حيال اسعار النفط متواضعة،

> **الامن الغذائي والدوائي اولوية رغم ظروف الحرب**

وزير الصناعة جو عيسى الخوري.

لكنها تبذل جهودا متواصلة مع وزير الطاقة والمياه من اجل تمييز الصناعيين ومنحهم اسعارا خاصا تساعدهم على الاستمرار والمواجهة، اضافة الى ايجاد وسائل اخرى لاستيراد الطاقة والغاز من الدول العربية المجاورة.

■ القطاع الصناعي يشكو من ضغط ضريبي متزايد في وقت يمر في ازمة وجودية، هل هناك نقاش داخل الحكومة لتعليق او تخفيف بعض الرسوم والضرائب عن الصناعيين مرحليا؟

□ من المستحسن عدم استخدام عبارات او اوصاف لا تعكس الواقع. خلال الازمات والحروب التي مر فيها لبنان، اثبت القطاع الصناعي صلابته، وبأنه القطاع السيادي بامتياز. هناك قطاعات تنمو وتتطور وتتوسع حتى في هذه الظروف الصعبة. الصناعيون يواجهون ويبدعون ويجدون بدائل. هم لا ينكسرون. النقاشات الحالية داخل الحكومة تتركز بشكل كبير على موضوع الحرب وكيفية تحقيق وقف النار. نحن ندعم رئيس الجمهورية بما يقوم به وما يتخذه من مواقف على صعيد الخوض في مفاوضات عادلة تؤدي الى استقرار لبنان نهائيا. اما بالنسبة الى موضوع مطالب الصناعيين، فاننا نعمل على تلبيتها تدريجيا، وهم متفهمون الوضع المالي الصعب للدولة. وقد تقدمت باقتراحات الى بعض الوزراء من اجل تخفيف الكلفة والاعباء على الصناعيين لن ادخل في تفاصيلها الان، على امل ان تتحقق في القريب العاجل.

■ تراجع الصادرات، خصوصا الى دول الخليج، يشكل ضربة قاسية، ما الذي تقوم به الوزارة بالتنسيق مع وزارة الخارجية ورئاسة الجمهورية لاعادة فتح مسارات التصدير وملف الترانزيت البري؟

□ لدى لبنان معابر برية حدودية واحدة، وهي مع سوريا، فيما تنساب البضائع في الشاحنات بشكل طبيعي ذهابا وايابا بين البلدين. ومن سوريا، تتابع البضائع سواء الى الاردن او الى العراق. مشكلة الخليج ليست مع لبنان كدولة، وانما مع مجموعة من اللبنانيين. للأسف، هذا ما خرب علاقة لبنان بالخليجيين. على الرغم من ذلك، نسعى من خلال الاتصالات التي نقوم بها مع المملكة العربية السعودية كي تسمح للشاحنات التي تنقل البضائع اللبنانية ان تعبر اراضيها الى الدول الخليجية المجاورة، آملين ان تعيد المملكة فتح اسواقها للمنتجات اللبنانية في وقت قريب.

■ هل لدى الوزارة خطة دعم خاصة للمصانع المتضررة من الحرب، سواء عبر قروض مدعومة، اعفاءات ضريبية، او برامج اعادة تأهيل؟ ومن اين يمكن تأمين التمويل في ظل الازمة المالية؟

□ كما ذكرت، وزعت وزارة الصناعة استبيانا من اجل تحديد الخسائر المباشرة التي لحقت ببعض الصناعيين. الحكومة على تواصل مع المؤسسات الخارجية كالبنك الدولي الذي يمكن ان يؤمن قروضا ميسرة. المشكلة التي نواجهها ان الاولوية اليوم هي لوقف الحرب، والتي يمكن ان يليها تمويل ميسر للقطاع الصناعي من اجل اعادة إطلاق عجلة الاقتصاد.

■ اذا استمرت الحرب الاقليمية وتوسعت تداعياتها، ما هو السيناريو الاسوأ الذي تخشاه الوزارة على القطاع الصناعي اللبناني؟ وهل هناك خطة طوارئ صناعية للتعامل مع هذا الاحتمال؟

□ التصدير يبقى اولوية لقطاع الانتاج. لدينا انتاج لبناني يتمتع بمعايير عالمية ونعمل على تطوير الاسواق الحالية وفتح اسواق جديدة للانتاج اللبناني. نتمنى ان تنعم منطقتنا ◄

إقتصاد

◄ بالسلام قريبا. بالتوازي، نعمل على مساعدة الصناعيين على تطوير قدراتهم التسويقية في الاسواق العالمية.

■ في المقابل، هل يمكن للازمة الحالية ان تشكل فرصة لاعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني في اتجاه انتاجي اكثر؟ وما هي القطاعات الصناعية التي تراهن عليها الوزارة مستقبلا؟

□ انتهينا من وضع الخطة الوطنية للصناعة، وارتأينا تأجيل اطلاقها بسبب الحرب. تبين الخطة الميزات التفاضلية لقطاعات محددة على الوزارة العمل مع الصناعيين على تطويرها. كذلك هناك صناعات تقليدية يتميز بها لبنان كالصناعات الزراعية والادوية والتغليف والازياء والمجوهرات نعمل على تطوير اسواقها الخارجية. اما القطاع الصناعي الذي علينا ان نراهن عليه لمستقبل لبنان، فهو قطاع الصناعات التكنولوجية الذي يستند على كفاءات علمية يتميز شابات وشباب لبنان بها.

■ لبنان يستورد نسبة كبيرة من حاجاته، الى اي مدى يمكن توسيع سياسة احلال الواردات واستبدال المنتجات المستوردة بمنتجات محلية خلال المرحلة المقبلة؟

□ هذا هو هدفنا الاساسي. فلبنان يعاني من عجز تجاري معدله خمسة عشر مليار دولار سنويا. من اجل تقليص هذا العجز، نعمل على تطوير منتجات بديلة وعلى تطوير التصدير لمنتجات اضافية. انا على يقين بقدرة القطاع الصناعي على مضاعفة تصديره خلال فترة ثلاث سنوات، وان يستبدل العديد من المنتجات المستوردة بانتاج محلي ذات نوعية وجودة عاليتين.

■ الصناعة توفر وظائف مباشرة وغير مباشرة لعشرات الاف العائلات، ما هي رسالتكم اليوم للصناعيين اللبنانيين الذين يشعرون بأنهم يواجهون الازمة منفردين؟

□ القطاع الصناعي هو قطاع سيادي بامتياز، يساهم في تأمين الامن الاقتصادي والرخاء الاجتماعي وهو اكبر رب عمل في لبنان. لقد اثبت الصناعيون، رغم المصاعب والازمات والحروب والكلفة العالية للانتاج، انهم مستعدون لمواجهة التحديات والاستثمار في تطوير منتجات تنافس المنتجات الاوروبية والعالمية. ان الاستثمار في الصناعة هو استثمار ماراتوني طويل الامد يواجه في مراحل عدة مخاطر مختلفة. هذا ما يؤكد ان الصناعي اللبناني يواجه التحديات لكي يساهم في ديمومة قطاع يؤمن فرص العمل، ويحد من هجرة الشباب، ويسعى الى التصدير ليجلب عملات اجنبية، لبنان في أمس الحاجة اليها من اجل تطوير الاقتصاد.

> **مسح اولي للأضرار في انتظار تقدير الخسائر النهائية**

■ ما هي التوجهات العالمية للصناعة وكيف يمكن للبنان ان يتأقلم مع التطورات؟

□ هناك اربعة توجهات رئيسية تعيد تشكيل القطاع الصناعي العالمي :

1 - التحول الرقمي والصناعة 4.0 من خلال الذكاء الاصطناعي والاتمتة. مفهومان مترابطان يشيران الى انتقال المؤسسات الصناعية، من النماذج التقليدية الى نماذج تعتمد على البيانات، الاتصال الذكي والانظمة المؤتمتة.

2 - التشنجات الجيواستراتيجية واعادة توضع اماكن الانتاج، فالتوترات الاقليمية تدفع نحو التصنيع القريب ونحو سلاسل توريد إقليمية، وحتى التوجه نحو اتفاقيات ثنائية.

3 - الاقتصاد الدائري والصناعة الخضراء، من خلال الانتقال نحو انتاج منخفض الكربون وانتاج دائري.

4 - أخيرا، التوجه نحو الصناعات المتطورة التي تتمتع بقيمة عالية، وهذا ما تتميز به الصناعات التكنولوجية. في لبنان خيارنا للمستقبل هو تطوير الصناعات التكنولوجية التي تحتاج الى كفاءات عالية وهذا ما يتميز به شباب لبنان وشاباته.

نحن وضعنا الاسس التشريعية الكفيلة باستقطاب مؤسسات عالمية لكي تتخذ من لبنان مركزا لانتاج الصناعات التكنولوجية المتطورة، والتي يمكنها ان تؤمن فرص عمل لعشرات الآلاف من الشباب، وتساهم في زيادة الناتج المحلي بمليارات الدولارات. هذا هو رهاننا الاساسي للمستقبل: الصناعات التكنولوجية.

بلدية بصاليم، مزهر والمجذوب
BSALIM, MEZHER & MAJZOUB MUNICIPALITY

إقتصاد

تريز الخوري
Khourytherese@hotmail.com

رئيس تجمّع الشركات المستوردة للنفط: لدينا ما يكفي من المخزون الإحتياطي ولكن...

تشهد اسواق الطاقة العالمية ارتفاعا قياسيا في اسعار البنزين والديزل نتيجة التوترات الجيوسياسية واضطرابات الامدادات النفطية، مما انعكس مباشرة على العديد من الدول، بينها لبنان الذي يعتمد بشكل شبه كامل على استيراد المحروقات. وقد ادى ذلك الى زيادة الضغوط المعيشية على المواطنين، مع ارتفاع كلفة النقل والكهرباء والسلع الاساسية

تأثرت الاسواق المحلية بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتشابكة، أبرزها التقلبات الحادة في اسعار النفط الى جانب الحروب التي تشهدها المنطقة والعالم، والتي انعكست بشكل مباشر على الاقتصاد اللبناني نظرا الى اعتماده بشكل اساسي على الاستقدام من الخارج لتأمين معظم الحاجات في مختلف القطاعات الانتاجية، حيث ازدادت كلفة النقل بشكل كبير نتيجة غلاء المحروقات، كما ارتفعت فاتورة الكهرباء والاشتراكات الخاصة بالمولدات، الامر الذي زاد من الاعباء المالية على الناس والمؤسسات التجارية والصناعية على حد سواء. ومع استمرار التوترات تبقى المخاوف قائمة من احتمال تسجيل مزيد من الغلاء خلال الفترة المقبلة، خصوصا ان العالم لا يزال يشهد تغيرات سريعة، كما ان اي اضطراب اضافي في الحركة او سلاسل الامداد الدولية، قد ينعكس مباشرة على الاسواق المحلية. في ظل هذا الواقع، يترقب الجميع التطورات وانعكاساتها على القطاعات برمتها، في وقت تتزايد فيه التحديات المرتبطة بتوفير الاستقرار والحد من تداعيات الازمة على مختلف الفئات وسط حاجة ملحة الى الحفاظ على مصادر التموين الرئيسية وتخفيف الاعباء التي تثقل كاهل المواطنين بشكل يومي.

"الامن العام" اضاءت على الموضوع من جوانبه عبر حوار مع رئيس تجمع الشركات المستوردة للنفط مارون شماس.

■ كيف يتم استيراد المحروقات الى لبنان في ظل الازمات الاقتصادية والتطورات الامنية الحالية؟

□ نحن كشركات نفط جزء من هذا البلد، ونعاني كالشعب تماما من الازمات المتتالية والضغوط المتزايدة التي يعيشها لبنان والمنطقة. لكن على الرغم من كل هذه الظروف، لا يزال القطاع الخاص يتحمل مسؤولية اساسية في تأمين المحروقات، سواء البنزين او المازوت او الغاز، وذلك بهدف منع حصول اي انقطاع شامل او ازمة تمس حياة الناس اليومية. ما اود قوله، انه لو لم تكن هناك مؤسسات قادرة على الاستمرار وتوفير التمويل، لكان وطننا شهد مشكلات أكبر بكثير خلال السنوات الماضية، خصوصا مع الانهيار وغياب قدرة الدولة على تأمين الدعم الكامل. فنحن نتحدث هنا عن احتياجات ضخمة، في حين ارتفع سعر طن المازوت من 750 دولارا الى أكثر من 1300 دولار خلال هذه الفترة القصيرة، اي ان الكلفة تضاعفت بنسبة عالية جدا، وهذا الامر فرض علينا تأمين المال حتى لا تتوقف عمليات الاستيراد. لكننا تمكنا بفضل خبرتنا من الحصول على السيولة، والا لكنا وصلنا الى انقطاع للوقود. صحيح ان الفرد هو من يتحمل في النهاية جزءا من هذه التكاليف، لكن يجب ايضا ان يعرف ان هناك جهدا يوميا يبذل للحفاظ على الاستقرار ومنع الانهيار، خصوصا في ظل ما نمر به من مشاكل.

■ من اين يتم الاستيراد الى لبنان، وهل تغيرت المصادر خلال السنوات الاخيرة؟

□ نعتمد بشكل اساسي على الخارج لتأمين حاجتنا، فنحن نقوم بالحصول على البنزين والمازوت والغاز من عدد من الدول وخصوصا الاوروبية منها. خلال السنوات الاخيرة، اصبحت اليونان وجهتنا الاساسية التي نعتمد عليها، كما ان اختيار المصدر لا يرتبط فقط بالسعر، بل ايضا بعوامل عدة مثل سرعة التسليم، تكاليف النقل البحري، جودة المادة، اضافة الى الاوضاع السياسية والامنية في المنطقة. لذلك نحاول دائما تفادي أي نقص او تأخير قد يؤثر علينا. ففي ظل الازمات العالمية والتوترات الاقليمية، اصبحت العملية أكثر تعقيدا، خصوصا مع التقلبات الكبيرة، لكن على الرغم من ذلك نستمر في العمل لتأمين ما يلزم ومنع حصول اي انقطاع.

■ من يتحكم بالأسعار ومن هي الجهة المسؤولة عن ذلك؟

□ علينا اولا ان نوضح نقطة أساسية، نحن لسنا جمعيات خيرية او مؤسسات دعم اجتماعي، لكن في الوقت نفسه لا يمكننا القول بأننا الجهة التي تضع التعرفة او تتحكم بها كما يعتقد البعض. هناك آلية رسمية تعتمدها وزارة الطاقة، وترتبط مباشرة بكلفة الشحن وبالتأمين وبالتخزين وبالتوزيع، وبقيمة الدولار في مقابل العملة المحلية، وغيرها من العناصر. ليس صحيحا ما يشاع في بعض الاحيان اننا نسيطر على كل الامور، لأن هناك تركيبة كاملة نلتزم بها. فخلال الفترات الصعبة، وخاصة عندما كان الناس يتهافتون على المحطات خوفا من فقدان البنزين، كنا نعمل لساعات طويلة ونفتح حتى في ايام العطل الرسمية لمنع حدوث أي مشكلة. ما استطيع تأكيده، ان الكل يتذكر كيف كانت الطوابير عندما كان الهلع يسيطر علينا لأن الوقود مهم جدا، لذلك نحن لم نقم الا بدورنا الريادي المسؤول، وما زلنا مستمرين في تقديم كل ما يلزم للحفاظ على دعم المواطن.

■ كيف تتعاملون مع حالات الخوف التي اصيب بها الناس من جراء العدوان الاسرائيلي؟

□ نلاحظ ان الجميع ارتعب من الوضع الذي بدأ يتدهور تدريجيا، فيما سارع البعض الى التخزين، وهذا ما زاد الضغط بشكل كبير على المحطات. لقد شهدنا في بعض الاحيان ارتال من السيارات تتوافد كلما ازدادت الغارات الاسرائيلية، لكننا حاولنا قدر الامكان إحداث جو من الطمأنينة، والتأكيد على ان المواد متوافرة وان القطاع يعمل للحصول عليها. في هذا السياق لا بد لي من القول، انه يتم التنسيق مع الجهات المعنية لتسهيل دخول الشحنات، وتسريع عمليات التوزيع في مختلف المناطق اللبنانية. حتى في أصعب الظروف التي نمر بها نحن حريصون على راحة الانسان، لأن أي تأخير يؤدي الى ازمة حقيقية.

رئيس تجمع الشركات المستوردة للنفط مارون شماس.

> **لا نتوقع ان يعود برميل النفط الى 60 دولارا**

■ ما هو السبب الرئيسي وراء التقلبات الكبيرة في اسعار النفط عالميا؟

□ المشكلة الاساسية لم تعد مرتبطة فقط بعوامل العرض والطلب التقليدية، بل اصبحت تتأثر بشكل كبير في السياسة. في السابق، كانت السوق النفطية مستقرة نسبيا، اما اليوم فمجرد تصريح من رئيس دولة كبرى او مسؤول، يمكن ان يرفع السعر أو يخفضه بشكل حاد خلال ساعات قليلة. على سبيل المثال، أي كلام للرئيس الاميركي دونالد ترامب في هذه الفترة يضعنا امام تحديات جمة، لأنه يساهم في تغيير الاسعار العالمية، وبالتالي تتأثر عمليات التوريد التي لا تتم خلال دقائق، بل تحتاج الى وقت، وهكذا تصبح ادارة هذا المرفق الحيوي أكثر تعقيدا.

■ ما هي الحلول التي ترونها للتخفيف من العبء المالي في هذه الاوضاع الراهنة؟

□ تعتمد وزارة الطاقة على متوسط الاسعار العالمية خلال فترة معينة عند اصدار الجدول. اما إذا تم التعديل بشكل يومي او كل بضع ساعات، فستصبح السوق في حالة فوضى كاملة، لأن البضاعة يكون قد تم شراؤها بتكلفة مرتفعة ثم تنخفض عالميا قبل بيعها، او العكس. لذا نحن نعتمد على حلول وسطية، لا يتأثر فيها أحد بشكل كبير، وهذا الامر ينعكس على السلع وعلى القدرة الشرائية للمواطن الذي يعاني اساسا من أزمة خانقة. كذلك فان المولدات الخاصة تركز على المازوت، وأي موجة غلاء ترفع الفاتورة، كما ان المؤسسات الصناعية والتجارية اصبحت تتحمل اعباء تشغيل ما يهدد استمرارية العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويؤثر على فرص العمل والاستقرار. ما اود قوله، انه في حال استمرت المحن في المنطقة، فان الضغوط ستزداد علينا كثيرا، فنحن ايضا لا نتوقع ان يعود برميل النفط سريعا الى مستويات 60 او 70 دولارا لأننا نعيش في وضع غير متوازن. فالصراعات كبيرة، اضافة الى تقلبات اقتصادية تساهم بشكل مباشر على تكلفة النفط والشحن والتأمين. أصبح من الواضح ان الاسعار لم تعد مرتبطة فقط بالعرض والطلب، بل ايضا بالأحداث. الاخطر من ذلك، ان بلدنا يعتمد بشكل شبه رئيسي على الاستيراد، وبالتالي اي ازمة عالمية او اي تعطيل في حركة النقل البحري او في المرافئ قد تؤدي الى ضغوط اضافية علينا. لذلك نحن نعتبر ان المرحلة المقبلة تحتاج الى ادارة دقيقة، والى تعاون كامل بين الدولة والقطاع الخاص لتأمين الحد الادنى من منع الوصول الى مرحلة الانفجار.

■ ما هي المخاوف التي تراودكم حاليا في ظل التغيرات الاقليمية؟ ◄

إقتصاد

◄ □ حتى هذه اللحظة، لا توجد مؤشرات تعيق عملنا طالما ان عمليات الاستيراد مستمرة بشكل طبيعي، وما دامت خطوط الامداد البحرية تعمل من دون أي تعطيل كبير. هناك متابعة يومية لحركة البواخر والمخزون الموجود لتفادي أي نقص او أي مفاجأة. لكن في المقابل، لا يمكن انكار أن الوضع يبقى حساسا لأن البلد يعتمد على

لا توجد مؤشرات تعيق عملنا والاستيراد مستمر

الخارج لتأمين حاجته من المحروقات، لذلك فان اي تطور أمني كبير او توتر اقليمي واسع قد ينعكس مباشرة علينا. كما أن الخطر الحقيقي، يمكن ان يظهر في حال حصول حرب واسعة او حصار بحري او استهداف مباشر للبنى التحتية الاساسية، علما ان اي تصعيد أمني في المنطقة ينعكس ايضا على الكلفة والتأمين على البواخر، مما يزيد الضغوط علينا بشكل عام. على الرغم من كل هذه المخاطر، نعمل للحفاظ على مخزون احتياطي لتأمين الاستمرارية قدر الامكان، كما ان هناك تنسيقا ومتابعة مع الجهات الرسمية والاجهزة المعنية لمتابعة الوضع اللوجستي وتأمين دخول الشحنات بشكل منتظم. خلال الفترات السابقة، التي مررنا بها استمررنا في الحصول على المنتجات النفطية. لكن في النهاية، يجب الاعتراف بأننا نرتبط بالأوضاع في الخارج، لذلك فان الاستقرار الامني واستمرار العمل في خطوط النقل البحرية، يشكلان عنصرين اساسيين في ضمان توافر البنزين والمازوت والغاز.

■ ما هي الرسالة التي تودون توجيهها اليوم؟

□ اتقدم بشكل خاص بتحية اجلال وتقدير الى الاجهزة الامنية، لا سيما الامن العام بشخص اللواء حسن شقير، اضافة الى جميع العناصر الذين يواصلون اداء مهامهم رغم الامكانات المحدودة والظروف الصعبة التي نمر بها. فهذه المؤسسات تبذل جهودا كبيرة يوميا، سواء على المعابر الحدودية او في المطار للمساعدة في ضبط الاوضاع والحفاظ على الحد الادنى من التوازن. كما اؤكد ان القطاع الخاص، مهما حاول ان يتحمل المسؤولية، لا يمكنه ان يعمل في معزل عن الدولة او ان يواجه الازمات وحده. فالتجارب التي مررنا بها، اثبتت ان التعاون بيننا هو الاساس في تخفيف تداعيات الحروب. لذلك نأمل ان تتكاتف كل الجهات خلال المرحلة المقبلة لتجاوز هذه الظروف الدقيقة بأقل الاضرار الممكنة، لكون مصلحة بلدنا تبقى فوق كل شيء. كما نأمل في ان تستمر الجهود الرسمية والامنية والاقتصادية للحفاظ على انتظام العمل في المرافق الحيوية، لان اي خلل اضافي سينعكس بشكل مباشر على حياة اللبنانيين وعلى مختلف القطاعات الانتاجية والتجارية. ومن الضروري ايضا دعم المؤسسات التي لا تزال تقوم بواجباتها، لان الحفاظ عليها يشكل العنصر الاساسي في الوصول الى الانهيار الكامل. ونحن في هذا المجال، نحتاج الى قدر كبير من التضامن الداخلي والتعاون الوطني، لأن المرحلة المقبلة قد تكون دقيقة وحساسة على مختلف المستويات. مع ذلك، يبقى الامل موجودا في قدرتنا على الصمود وتجاوز المحن، كما فعلنا في محطات كثيرة سابقة، شرط توافر الارادة والمسؤولية والعمل المشترك. وفي النهاية، تبقى الاولوية التي نراهن عليها هي الحفاظ على الثبات، اما الاقتصاد فهو مسؤولية كبرى تتطلب تضافر جهود الجميع، وهو امر اساسي لعبور هذه المرحلة بأقل الخسائر الممكنة وحماية المستقبل والاجيال القادمة. لذلك ادعو الى اعتماد مقاربة واقعية تراعي الظروف وتحد من تأثير هذه المعضلة، وهنا تتزايد مخاوفي من استمرار الضغط الكبير على التكاليف في ظل غياب اي خطة دعم واضحة او اجراءات تخفف من الاعباء المتفاقمة.

ثقافة

تراث لبنان تحت النار: ذاكرة تُمحى ببطء
حماية الآثار مسؤوليّة وطنيّة والإهمال يسرّع اندثارها

بين الحروب المتلاحقة والاهمال المزمن، يقف التراث اللبناني اليوم امام تحديات تهدد ذاكرته وهويته الثقافية. من المواقع الاثرية والمعالم التاريخية الى الحِرف والعادات الشعبية، تتعرض مكونات هذا الارث لخطر التدمير والاندثار. فكيف يمكن حماية ما تبقى، وعلى مَن تقع مَسؤولية انقاذ التراث اللبناني قبل فوات الاوان؟

برز خلال الحرب الاسرائيلية الاخيرة على لبنان، ملف حماية الاثار والتراث الثقافي كواحد من أكثر الملفات الحاحا، في ظل الاضرار الكبيرة التي طالت مواقع تاريخية ودينية واسواقا تراثية، خصوصا في الجنوب. وقد سارعت الدولة اللبنانية، بالتعاون مع الجهات الدولية المختصة، الى اتخاذ خطوات تهدف الى الحد من اندثار هذا الارث وحمايته من التدمير.

في مقدمة هذه الخطوات، عملت وزارة الثقافة والمديرية العامة للآثار على توثيق الاضرار التي اصابت المواقع التراثية التي شملت معالم تاريخية، ومساجد وكنائس قديمة، اضافة الى مبان تراثية واسواق شعبية تضررت بفعل القصف.

كما كثفت الدولة تعاونها مع منظمة الاونيسكو والمنظمات الدولية المعنية بالتراث، بهدف تأمين حماية عاجلة لبعض المواقع المهددة. ففي الاول من نيسان 2026، عقدت منظمة الاونيسكو اجتماعا استثنائيا بهدف تعزيز حماية التراث الثقافي في لبنان، وذلك بناء على طلب الدولة اللبنانية. وقد تمثل هذا الاجتماع في جلسة استثنائية للجنة حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، وأسفر عن منح الحماية المعززة المؤقتة لـ39 موقعا ثقافيا، الى جانب تقديم مساعدة مالية دولية تتجاوز 100,000 دولار لدعم العمليات الطارئة على الارض. اضافة الى الـ34 الموضوعة عام 2024 ليبلغ العدد الاجمالي 73 موقعا، ليكون لبنان البلد الذي يتمتع بأوسع وأكبر حماية معززة لمواقعه.

من أبرز المعالم التي تضررت قلعة شمع في قضاء صور، وهي من القلاع التاريخية التي تشرف على منطقة غنية بالآثار والمعالم القديمة. وقد ادى القصف الى الحاق اضرار بأجزاء من القلعة ومحيطها.

استاذ التاريخ شارل الحايك.

> **التراث اللبناني يواجه خطرا وجوديا متصاعدا**

كما تعرض سوق النبطية التراثي لدمار واسع، وهو من اقدم الاسواق الشعبية في الجنوب اللبناني، ويشكل مركزا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لأهالي المنطقة.

وطال القصف ايضا عددا من المساجد والكنائس التاريخية في القرى الجنوبية، ومنها مسجد بليدا التاريخي، اضافة الى كنائس قديمة تحمل قيمة دينية وثقافية كبيرة.

كذلك تضررت البيئة التراثية والطبيعية المحيطة بهذه المواقع، خصوصا بساتين الزيتون المعمرة التي تعد جزءا من التراث الزراعي والثقافي للجنوب.

لا شك في ان التحديات كبيرة، اذ يعاني قطاع الاثار في لبنان من ضعف التمويل ونقص الامكانات البشرية والتقنية، اضافة الى غياب خطط وطنية طويلة الامد لحماية التراث خلال الازمات. كما ان اعادة الاعمار العشوائية قد تشكل خطرا اضافيا على المباني التاريخية إذا لم تخضع لرقابة صارمة ومعايير علمية واضحة.

ان الحفاظ على التراث اللبناني مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع والمؤسسات الثقافية والتربوية، لأن حماية الاثار لا تعني فقط انقاذ حجارة قديمة، بل الحفاظ على ذاكرة وطن وهوية شعب وتاريخ اجيال متعاقبة.

"الامن العام" اجرت حوارا مع استاذ التاريخ شارل الحايك.

■ كيف تقيمون واقع التراث اللبناني اليوم في ظل الحروب والازمات المتلاحقة؟

□ التراث اللبناني، كغيره من تراث شعوب العالم، ينقسم الى شقين: التراث المادي والتراث غير المادي. قبل الغوص في الكوارث، لا بد من الاضاءة على بعض الجوانب الايجابية، اذ ان لبنان، رغم مساحته الصغيرة، يضم 6 مواقع مدرجة في قائمة التراث العالمي التابعة للأونيسكو بوصفها تراثا ماديا، وهي: ارز الرب، جبيل، صور، عنجر، بعلبك، ومعرض رشيد كرامي الدولي في طرابلس الذي اضيف اخيرا. اما على صعيد التراث غير المادي، فقد أدرج الزجل اللبناني. التراث المادي، شأنه شأن البشر، ضحية للحروب على ثلاثة مستويات: التدمير، محو العلاقة القائمة بين المعالم والمجتمعات، واعادة البناء بعد الحروب. وهي غالبا ما تكون مدمرة ايضا، لأن اعمال الترميم في كثير من الاحيان لا تخضع للشروط العلمية. حاليا، يواجه التراث اللبناني، المادي وغير المادي، خطرا حقيقيا بسبب الحروب.

■ ما أبرز المواقع او الابنية التراثية التي تضررت خلال السنوات الاخيرة؟

□ قلعة شمع، لأن الحرب تتركز حاليا في الجنوب، وهي من المواقع التي تعرضت لضرر كبير وتدمير، اضافة الى مسجد بليدا، سوق النبطية التراثي، وعدد من المساجد الاثرية والكنائس. ثمة امر مشترك بين هذه المواقع المتضررة، فاذا اخذنا تراث الجنوب مثلا، نجد ضررا طال الارث الطبيعي، كشجر الزيتون، وضررا اصاب مساجد قديمة جدا تروي تاريخ التشيع الاثني عشري، وكنائس تاريخية توثق الوجود المسيحي العريق في الجنوب وجذوره، فضلا عن اماكن ذات طابع اجتماعي بامتياز، كسوق النبطية. تكمن الكارثة في ان تدمير هذه المعالم يؤدي الى تدمير الرابط بين المجتمع والارض التي عاش فيها. كما ان اعادة ترميمها تبدو صعبة في ظل حجم الدمار الهائل الذي تعرضت له، إذ أن ما حدث هو نسف كامل أكثر منه مجرد تدمير. ◄

المقال

الذاكرة المهدّدة

لا تقتصر الحروب الحديثة على ساحات القتال والدمار المادي فقط، بل تمتد لتأخذ شكلا أخطر واعمق يعرف بـ"الحروب الثقافية"، وهي حروب تستهدف ذاكرة الشعوب، وتسعى الى اضعاف هويتها عبر طمس تراثها وتشويه تاريخها واضعاف ارتباطها بأرضها وموروثها. وفي حالات كثيرة، تأتي هذه الحروب مرافقة للحروب الميدانية، فتكمل الدمار المادي بدمار رمزي طويل الامد.

تتمثل الحروب الثقافية في استهداف المواقع الاثرية، تدمير المعالم التاريخية، حرق المكتبات، وتهجير السكان من اماكنهم الاصلية، اضافة الى تغيير الطابع العمراني للمدن بشكل يفقدها هويتها الاصلية. وعندما يدمر موقع أثري أو يهمل عمدا، فإن الخسارة لا تكون في الحجر فقط، بل في القصة التي يحملها هذا الحجر، وفي الذاكرة التي تربط الناس بتاريخهم.

في لبنان، تبرز خطورة هذا النوع من الحروب بشكل واضح، حيث تتعرض مواقع تراثية لضغوط دائمة بين الاهمال، الحروب، وعدم الاستقرار، مما يهدد استمرارية حضورها كرموز للهوية الوطنية. فهذه المواقع ليست مجرد آثار سياحية، بل شواهد على تعاقب حضارات ساهمت في تشكيل هوية المنطقة. اما الهدف الاساسي من الحروب الثقافية فهو اضعاف الرابط بين الانسان وارضه، عبر خلق فراغ في الذاكرة التاريخية، بحيث يصبح المجتمع أكثر قابلية لفقدان انتمائه. وعندما تمحى المعالم وتضعف الرواية التاريخية، يسهل استبدال الهوية الاصلية بهويات مشوهة أو مستوردة. لمواجهة هذه التحديات، يجب اولا تعزيز الوعي الثقافي والتربوي داخل المجتمعات، من خلال ادخال التراث والتاريخ المحلي بشكل عميق في المناهج التعليمية، وليس كمواد ثانوية. فالتعليم هو خط الدفاع الاول ضد محو الذاكرة. إذ ان الشباب يلعبون دورا محوريا في حماية التراث الثقافي، وهم يشكلون القوة الاكثر قدرة على استمرارية نقل الذاكرة التاريخية للأجيال المقبلة.

يتمثل دور الشباب اولا في التوعية على اهمية التراث، سواء داخل المدارس أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال نشر محتوى يبرز قيمة المواقع الاثرية، وتعريف الجمهور بتاريخها واهميتها الحضارية. كما يمكنهم المشاركة في الانشطة الميدانية، مثل الزيارات التراثية، المهرجانات الثقافية، وورش الحرف التقليدية، مما يعزز ارتباطهم المباشر بالموروث الثقافي، ويحوّل المعرفة النظرية الى تجربة حيّة.

كذلك ينبغي دعم توثيق التراث ماديا، وبطريقة غير مادية أيضا، عبر الارشفة الرقمية، التصوير، وتسجيل الروايات الشفهية، لضمان عدم ضياعها حتى في حال تضرر المواقع او اندثارها.

اضافة الى ذلك، يجب تفعيل القوانين الدولية التي تحمي التراث في اوقات النزاع، وتعزيز دور المنظمات مثل الأونيسكو في مراقبة الانتهاكات وتقديم الدعم الفني والمالي لإعادة الترميم.

إن مواجهة الحروب الثقافية لا تكون فقط بحماية الحجر، بل بحماية الوعي نفسه. فالشعوب التي تدرك قيمة تراثها قادرة على الصمود امام محاولات الطمس، بينما الشعوب التي تفقد ذاكرتها تصبح أكثر عرضة للتلاشي التدريجي، حتى وان بقيت على الارض.

ميرنا الشدياق

■ هل يشكل الاهمال احيانا خطرا أكبر من الحرب على التراث اللبناني؟

□ طبعا، فالاهمال وعدم التوثيق يشكلان خطرا كبيرا، لأن التراث يعيش عبر الاستمرارية، أي عبر انتقاله من جيل الى جيل، مما يستدعي التوثيق، والاهم من ذلك الممارسة. فعندما تتوقف ممارسة العناصر التراثية، تتحول الى مادة متحفية وتصبح آثارا جامدة. الفرق بين التراث والاثار ان التراث حي وله وظيفة مجتمعية. فجامع تاريخي، او كنيسة تاريخية، او سنديانة معمرة، او قلعة قديمة، جميعها تروي قصصا من تاريخ بلادنا. لكن الكارثة الاكبر تكمن في ان لبنان، حتى في زمن السلم، يشهد اهمالا واسعا للأبنية التراثية، وخصوصا للتراث غير المادي. فعلى سبيل المثال، الزجل اللبناني مدرج في قائمة التراث غير المادي العالمي، ومع ذلك لم يوثق سوى القليل من الزجل التقليدي في لبنان.

■ الى اي مدى تطبق القوانين التي تحمي الابنية والمواقع التراثية في لبنان؟

□ لبنان في حاجة الى مقاربة جديدة لآليات الحماية القانونية. فالقانون موجود، لكن تطبيقه يفتقر الى آلية صارمة، وفي كثير من الاحيان يتم التحايل عليه، فتهدم الابنية التراثية لإقامة مبان اخرى مكانها. كما لا توجد آلية رقابة فعلية، ولا اجراءات رادعة عند بدء عمليات الهدم، إذ أن آلية التنفيذ والمحاسبة شبه غائبة.

■ ما هي اسباب تراجع الاهتمام الرسمي بحماية التراث؟

□ انها عملية تفكك متكاملة. صحيح ان جزءا كبيرا من المسؤولية يقع على السلطات، لكن جزءا آخر تتحمله المجتمعات، فيما يتحمل القطاع التربوي القسط الاكبر، لأنه لا يشرح للطلاب اهمية التراث، بل يختصره غالبا بالفولكلور، فيتحول التعرف على التراث اللبناني الى نشاط موسمي يمارس ليوم واحد في السنة داخل المدارس. التراث عملية مستمرة، لذلك فالمشكلة ثلاثية الابعاد: الدولة، والمجتمع، والتعليم. الحفاظ على التراث يتطلب خلق رابط بين المجتمع وتراثه، وهذا الرابط لا يتكون تلقائيا، بل يبنى عبر سياسات ثقافية وتربوية، وممارسات تجعل المجتمع الحامي الاول لتراثه، والرافض لأي عملية تدمير تطاله.

■ ما اهمية الحفاظ على البيوت التراثية القديمة في المدن اللبنانية؟

□ التراث يؤمن الاستمرارية في زمن الازمات، ويذكرنا بما كنا عليه وما نحن عليه اليوم. فتدمير المباني التراثية يسمح بمحو الهويات واستبدالها بأخرى، حتى وان كان التبدل سيد التاريخ. علينا ان ننقل من جيل الى جيل بعض الخصائص التي تميزنا عن الآخرين، وهذه الخصائص لا تقتصر على القيم والافكار والممارسات، بل تشمل ايضا المعالم العمرانية التي تمنح المدن طابعها الجميل والخاص. صحيح انه من المستحيل الحفاظ على كل شيء، لأن المدن في تغير دائم، ولبنان بلد صغير المساحة، لكن من الضروري المحافظة على ما تبقى، لأنه قليل جدا. فمن غير المعقول ان تكون بيروت مدينة عريقة بهذا القدر، ولا نجد فيها الا عددا محدودا جدا من المباني التي تعود الى ما قبل القرن العشرين، علما ان هذه الحالة نادرة عالميا. بيروت مدينة قديمة جدا، لكن لا شيء يكشف قدمها للعين سوى بعض الآثار التي جرى الحفاظ عليها بطريقة غير جدية وغير رسمية. عدم المحافظة على التراث يؤدي الى خلق تراث زائف، فنختزل الهوية اللبنانية بفنجان قهوة، وهذا امر خطير.

■ هل هناك خطر حقيقي من اندثار بعض الحِرف والعادات التقليدية اللبنانية؟

□ الخطر موجود، لأن التراث يحتاج الى وظيفة لكي يستمر. إن اندثار بعض العناصر ليس هو الكارثة في ذاته، بل الكارثة ان تندثر من دون توثيق، فلا نستطيع نقلها الى المتاحف او الاستفادة منها لفهم كيفية عيش الاجيال السابقة. غالبا ما تكون الحرف التقليدية جزءا من سياسات تربوية واقتصاديَة وسياحية، فتتحول الى منتجات فاخرة عالية الجودة. ففي الارياف الفرنسية مثلا، تباع منتجات اللافندر الحرفية بأسعار مرتفعة، وفي مدينة لوكا الايطالية التي تشتهر بصناعة الجلود منذ قرون، تباع المنتجات الجلدية بأسعار باهظة، فيما يواصل الحرفيون الذين ورثوا المهنة عن اجدادهم العمل فيها وتحقيق الارباح. اما في لبنان، فمثل هذا النموذج غير موجود، رغم امتلاكنا كل المقومات. فسوق الزوق التراثي مثلا اشتهر بصناعة العباءات، ومن المؤسف الا تنتج اليوم عباءات محلية تباع بأسعار مرتفعة وتحمل الطابع المشرقي الاصيل، فيما نستوردها من الخارج بألوان وتصاميم لا تمت الى تقاليدنا بصلة. كذلك الامر بالنسبة الى صناعة الزجاج في الصرفند، وغيرها من الحِرف التي تستحق الدعم.

■ ما دور البلديات والمجتمع المحلي في حماية التراث؟

□ يجب تمكين البلديات، فهي تمتلك الرغبة في حماية الارث الثقافي وتفعيله، لكنها لا تملك الصلاحيات القانونية الكافية، لأن الدولة لم تمنحها هذه الصلاحيات. لذلك، من المفيد اعتماد سياسة لامركزية في ادارة التراث، مع الحرص على توافر الخبرات الاساسية لحمايته، وهي موجودة بالفعل، سواء في مديرية الآثار او في القطاع الخاص. ان تمكين البلديات من حماية ارثها وتفعيله، يمكن ان يجعل التراث ركيزة من ركائز التنمية المحلية.

■ كيف يمكن اشراك الشباب في الحفاظ على الهوية الثقافية والتراثية؟

□ عبر الثقافة والتعليم. فابتعاد الشباب عن التراث سببه الاساسي عدم معرفتهم بقيمته، لأن احدا لم يشرح لهم، خلال سنوات الدراسة والجامعة، اهمية هذا التراث. هذه المسؤولية تقع على عاتقنا نحن، في المجال التربوي، لا على عاتق الشباب. فمن الطبيعي الا يهتم الجيل الجديد بالماضي إذا لم ينَ هذا الاهتمام عبر التعليم والتوعية.

■ هل التعاون بين لبنان والمنظمات الدولية، كالأونيسكو، فعال في حماية التراث؟

□ التعاون جيد. فخلال الحرب الاخيرة، حصل لبنان بسرعة قياسية على ما يعرف بـ"الحماية المعززة" من الأونيسكو لعدد من المواقع المهددة، وهذا دليل على متانة العلاقة، خصوصا ان لبنان من الدول المؤسسة للأمم المتحدة والأونيسكو. وبالتالي، فان هذه المواقع تعد نظريا محمية بموجب القانون الدولي.

■ ما الخطوات العاجلة المطلوبة اليوم إنقاذ ما تبقى من التراث اللبناني؟

□ علينا اعادة النظر في المناهج التربوية، ودمج مفهوم التراث والتوعية على أهميته داخل المدارس. فنحن لم نفشل فقط في حماية تراثنا بسبب الحروب، بل ايضا بسبب الاهمال وسوء الادارة، اذ كان هذا التراث يعاني اصلا اوضاعا سيئة قبل الحرب. من المستحيل القيام بأي عمل فعال من دون موازنات كافية وفرق متخصصة.

■ ما الرسالة التي تودون توجيهها الى اللبنانيين عن اهمية الحفاظ على تراثهم؟

□ يجب ان يكون للمواطنين دور اساسي في حماية تراثهم، لأنه أحد السبل لضمان استمرارية البلد. يكثر الحديث عن الهوية، لكن الهوية تحتاج الى تراث حي يدعمها، لذا علينا ان نحول هذا الكلام الى افعال: ان نقلل الكلام ونكثر الأفعال، في سبيل حماية هويتنا وتراثنا.

م. ش

تربية

ميرنا الشدياق
mirnachidiac@gmail.com

العلوم الاجتماعيّة ليست مجرّد اختصاص جامعي: فهم المجتمع في لحظات التحوّل والأزمات

تشهد المجتمعات المعاصرة والافراد ضمنها، تحولات متسارعة وازمات متشابكة تتطلب ادوات علمية قادرة على الفهم والتحليل والتفسير. في هذا السياق، تبرز العلوم الاجتماعية وتعليمها الأكاديمي في لبنان بوصفها مدخلا معرفيا اساسيا لفهم المجتمعات عموما، والواقع المجتمعي اللبناني المعقد خصوصا، لا سيما انها تعد من اكثر الحقول العلمية قدرة على مقاربة الازمات

لو ركزنا على اهمية العلوم الاجتماعية الراهنة في دراسة الفرد والمجتمع اللبناني، لتبين مدى الحاجة الملحة اليها لفهم ما يعيشه الافراد والمجتمع ككل من اضطرابات طالت مختلف جوانب الحياة اليومية، من تنامي انهيار الثقة بالمؤسسات، الى تغير انماط العلاقات داخل المجتمع المحلي، وصولا الى الازمات الوجودية التي باتت تهدد الكيان اللبناني نفسه في المرحلة الراهنة.

فالعلوم الاجتماعية، لا سيما تدريسها الاكاديمي، هو الذي يتيح قراءة التحولات وتحليل السلوكيات الفردية والجماعية، من خلال ربطها بالبنى التي تحكم المجتمع اللبناني وتؤثر في تشكله واستمراره. فهذه العلوم لا تكتفي بوصف الازمات، بل تسهم في تفسير اسباب تشكلها واستمرارها، بما يجعلها ضرورة علمية ومعرفية لأي مقاربة اصلاحية او سياسات عامة أكثر واقعية وفعالية.

"الامن العام" حاورت عميدة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية البروفسورة مارلين حيدر نجار.

■ ماذا يتضمن اختصاص العلوم الاجتماعية، وما هي مجالات العمل التي يغطيها؟

□ عندما نتحدث عن العلوم الاجتماعية، فنحن نتحدث عن حقول علمية واسعة ترتبط بهذا العلم. في الجامعة اللبنانية، نركز على علم الاجتماع وميادينها، علم النفس الاجتماعي، الديموغرافيا، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسات الاجتماعية. هذه العلوم هي اختصاصات جامعية اساسية لفهم المجتمع والانسان، خصوصا في اوقات التحولات والازمات. اليوم، نحن في أمس الحاجة اليها واكثر حاجة لمتابعة تطوراتها المعرفية، لا سيما في ظل الازمات الاقتصادية والحروب والتسارع التكنولوجي غير المسبوق. اذ لم يعد يكفي ان نصف الحدث فقط، بل يجب ان نفهم اسبابه، وكيف يؤثر في بنية المجتمع، وما هي انعكاساته على الافراد والشعوب، كذلك لوعي تحولات الافراد وتبدلات علاقاتهم، وقيمهم، ومعارفهم ضمن المؤسسات المجتمعية. منذ اكثر من عقد، استجابة لحاجة سوق العمل في لبنان، انتقلنا من الاكتفاء بالمجالات البحثية الى استحداث اختصاصات عصرية اسهمت في خلق فرص عمل جديدة، وتحسين اداء اليد العاملة المتخصصة. أطلق معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية 6 ماجيستيرات مهنية رائدة في لبنان: هندسة مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتعاضدي، سوسيو-انثروبولوجيا المدينة، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، علم الاجتماع وادارة الموارد البشرية، والارشاد والتوجيه النفسي-الاجتماعي. اما سوق العمل، فيشمل بالنسبة الى خريجي الاختصاصات البحثية، العمل كباحثين ومستشارين في المنظمات الدولية والمؤسسات العامة والخاصة ومراكز البحوث والتعليم، فيما يتسع امام خريجي الماسترات المهنية ليشمل مؤسسات القطاعين العام والخاص، المدارس والمستشفيات والوزارات، اضافة الى العمل الاستشاري في المنظمات الدولية وغير الحكومية والجمعيات والتعاونيات والمشاريع التنموية والبلديات والمراصد.

■ ماذا تدرس العلوم الاجتماعية فعليا؟

□ تؤدي العلوم الاجتماعية ادوارا اساسية في فهم الانسان بوصفه كائنا اجتماعيا فاعلا في انتاج المجتمعات، بما تتضمنه من مؤسسات وعلاقات وثقافات ورموز متنوعة. من هنا، تدرس العلاقات الاجتماعية داخل العائلة والحي والمؤسسات، وكل ما يرتبط بالبنى الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية والفنية، اضافة الى التحولات الكبرى كالهجرة والنزوح والفقر والنزاعات والتغيرات الثقافية. كما تشمل مجالاتها المهنية الرصد، وتعزيز مهارات التعامل مع الضغوط المهنية، وتحقيق الرضا الوظيفي وغيرها. فهذه العلوم لا تنظر الى الازمات كأحداث منفصلة، بل كجزء من منظومة مترابطة، وتمتاز بربط التنظير بالواقع، وباعتمادها القياس والاختبار العلمي في مقاربة المجتمع ورصد تحولاته. لذلك، فهي ليست نظرية فقط، بل عبارة عن علوم نظرية وتطبيقية مدمجة تهدف الى قراءة المجتمع والانسان وتحليلهما، وتستخدم في اعداد السياسات العامة، وعمل المنظمات الدولية والانسانية، وفهم النزاعات وادارتها، وتصميم برامج تنموية واقعية. عند الحديث عن ازمة الانهيار الاقتصادي في لبنان عام 2019، قد يركز الاقتصادي على التضخم وارتفاع الاسعار، بينما تتساءل العلوم الاجتماعية عن السياسات التي اوصلت الى الازمة، وكيف انعكست على الافراد والعائلات والطلاب، وكيف غيرت علاقات التضامن داخل الاحياء وزادت الاعتماد على شبكات القرابة بدلا من الدولة. لذلك، لا تعد ازمة المصارف بالنسبة الى الباحثين الاجتماعيين مجرد ازمة مالية، بل ازمة ثقة عميقة بين المواطن والمؤسسات، حيث تفسر كيف تحول السلوك من الادخار الى التخزين في المنازل، ومن الاعتماد على الدولة الى الاعتماد على الشبكات العائلية.

■ خلال هذه الازمة، هل تمت الاستعانة بمتخصصين في العلوم الاجتماعية؟

□ شارك العديد من خريجي العلوم الاجتماعية في اعمال ودراسات ميدانية وتنفيذية مع منظمات دولية وجمعيات محلية، واثبتت البرامج الجديدة، خصوصا المهنية منها، فاعلية هذه الاختصاصات ميدانيا وقدراتها على الاستجابة لفهم التعاطي مع الازمات. لكن الاستعانة بأصحاب الاختصاصات الاجتماعية بقيت محدودة ودون مستوى الطموحات المرجوة، رغم امتلاك خريجي العلوم الاجتماعية ادوات قياسية واحصائية وتحليلية مهمة، عدا عن خبراتهم في التدخل الميداني لفهم المجتمع والمساهمة في معالجة قضاياه وصنع القرار. ما نفتقده في لبنان هو فهم اوسع لطبيعة هذه التخصصات التي لا تزال ينظر اليها كحقول نظريه أكثر منها كتخصصات تدخل اجتماعي. يمكن توضيح ذلك بأمثلة من الواقع اللبناني: فانفجار مرفأ بيروت عام 2020 لم يكن، من منظور الباحث الاجتماعي مجرد كارثة مادية، بل كشف ايضا عن قوة التضامن المجتمعي المحلي في لبنان من خلال اندفاع آلاف الشباب الى التطوع والمساعدة، الامر الذي يؤشر على وجود طاقات مجتمعية كامنة رغم ضعف الدولة. كذلك، فان الهجرة المكثفة للشباب والكفاءات ليست فقط نتيجة البطالة، بل هي تعبير عن فقدان الامل والانتماء، وما يرافق ذلك من تأثيرات على العائلات ومستقبل البنية الاجتماعية في لبنان. من هنا، تستطيع العلوم الاجتماعية المساهمة في فهم الاسباب العميقة للازمات، تصميم سياسات واقعية تتناسب مع المجتمع اللبناني، اعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، وتعزيز ثقافة المواطنة والعيش المشترك.

عميدة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية البروفسورة مارلين حيدر نجار.

الشباب والهجرة تحديات اجتماعية متفاقمة

■ هل يلقى خريجو هذه الاختصاصات الاجتماعية الاهتمام اللازم في لبنان؟ وهل يتم الاعتماد عليهم أكثر في الدول الاخرى؟

□ هناك فرق جوهري بين لبنان والدول الاخرى لا سيما المتقدمة منها، ليس على مستوى الخريجين، بل في طريقة ادماجهم داخل مؤسسات الدولة. ففي فرنسا والمانيا مثلا، لا ينظر الى خريج العلوم الاجتماعية كمراقب خارجي، بل كشريك في صناعة القرار، يساهم في اعداد السياسات العامة وادارة الازمات، ويتم دمجه داخل الوزارات والبلديات ومراكز التخطيط. اما في لبنان، فغالبا ما تتخذ القرارات في معزل عن هذا النوع من التحليل. في فرنسا مثلا، عندما توضع سياسات للاسكان، يتم الاستعانة بعالم اجتماع لدراسة سلوك السكان وتحليل العلاقات داخل الاحياء، بهدف تفادي انتاج العزلة او التهميش، والتأكد من ان القرار يخدم المجتمع ولا يضره. بينما في لبنان، نادرا ما تتم مراعاة البعد الاجتماعي عند تنفيذ المشاريع العمرانية، ونأسف ان نشعر بأن الاعتماد على هذه الاختصاصات الاجتماعية لا يتم في الغالب الا بطلب من منظمات دولية. لذلك نرى ان نتائج الكثير من المشاريع التشاركية مع مؤسسات الخارج لا تنسجم مع الواقع، وغالبا ما تفشل على المدى المتوسط، ◄

◄ لا البعيد فقط. فعندما يتم استبعاد الفهم الاجتماعي من عملية اتخاذ القرار، تصبح الحلول قصيرة المدى، وتقتصر على المعالجات التقنية فقط.

■ هل تأخذ الوزارات والمؤسسات برأي هؤلاء المتخصصين؟

□ عملنا منذ عام 2016 على تطوير البرامج الاكاديمية واستحداث اختصاصات جديدة، بعد ملاحظة فجوة بين سوق العمل وعدد المتخرجين. فقد اظهرت دراسة ميدانية حاجة السوق الى مهارات تطبيقية واختصاصات نوعية، مما ساهم في تقريب المسافة بين المؤسسات والوزارات والجمعيات من جهة، وبين خريجي العلوم الاجتماعية من جهة اخرى، خصوصا عبر التدريب المهني الذي اتاح لهذه الجهات التعرف عمليا الى قدرات هؤلاء الاختصاصيين. لكن يبقى السؤال الاساسي: ما جدوى تطوير الاختصاصات إذا لم تعمل الدولة بالتوازي على تطوير الوظائف واستحداث اطر تستوعب الخريجين؟ ولابراز اهمية تطوير علومنا الاجتماعية واختصاصاتها، يكفينا اعطاء مثال واقعي عما حدث بعد انفجار مرفأ بيروت، حين تدفقت المساعدات بشكل كبير. كلنا يعرف كيف تم توزيعها بنوع من الفوضى والتفاوت بين المتضررين، اذ حصلت بعض العائلات على مساعدات متعددة فيما حرمت اخرى منها. هنا تتجلى اهمية دور الباحث الاجتماعي وتدخلاته، فهو قادر على اجراء مسح دقيق للفئات الاكثر هشاشة والاكثر فهما لطبيعة العلاقات داخل المجتمع المحلي اللبناني، بما يحد من الهدر ويعزز العدالة الاجتماعية. الاستعانة بخريجي العلوم الاجتماعية داخل الجمعيات والمنظمات الانسانية لا تزال غالبا على المستوى التنفيذي اكثر منها على مستوى التخطيط وصناعة القرار، رغم الحاجة الى اشراكهم في رسم السياسات الاجتماعية وآليات التدخل.

> **العدالة الاجتماعية تحتاج تخطيطا علميا**

فهم الواقع مدخل لصنع السياسات

■ لماذا لا تطرحون فكرة فرض الاستعانة بمتخصصين في العلوم الاجتماعية داخل الجمعيات، عبر قوانين او انظمة ملزمة؟

□ هناك تعاون قائم مع عدد من الوزارات والجمعيات، لا سيما وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة العمل، وزارة الداخلية والبلديات، ومجلس الخدمة المدنية، الا ان هذا التعاون لا يزال في معظمه غير ملزم ضمن اطر قانونية وتنظيمية واضحة. من خلال تجاربنا في الماسترات البحثية والمهنية، سعينا الى بناء شراكات مع وزارة الشؤون الاجتماعية ودائرة الارشاد والتوجيه في وزارة التربية، وعُقدت اجتماعات عدة لإدخال هذا الكادر المتخصص الى المؤسسات الرسمية، لكن البيروقراطية والانظمة الادارية لا تزال تعيق الوصول الى نتائج عملية ومستدامة. نحن لا نطالب باشراك المتخصصين في العلوم الاجتماعية على المستوى التنفيذي فقط، بل في التخطيط وصناعة القرار، لأن التحدي لا يقتصر على تصميم البرامج، بل يشمل فهم الفئات المستهدفة وكيفية تفاعلها معها والعوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة فيها. عند إطلاق برامج دعم نقدي، غالبا ما تعتمد معايير ادارية بحتة من دون مراعاة العديد من العوامل الاجتماعية المهمة، اذ قد تمتنع بعض العائلات عن التصريح بحاجتها لأسباب مرتبطة بالكرامة او الثقافة الاجتماعية، مما يخلق فجوة بين المستحقين والمستفيدين الفعليين. اثبتت بعض التجارب المحلية ان اشراك الباحثين الاجتماعيين في تنظيم توزيع المساعدات داخل بعض البلديات اللبنانية ساهم في تحقيق قدر اكبر من العدالة، فخفف التوترات وعزز الثقة بين المواطنين والجهات المعنية.

■ ما المطلوب اليوم لتفعيل دور هؤلاء المتخصصين، سواء من السلطات او الجامعات؟

□ المطلوب اليوم ليس تحسينا محدودا، بل تحولا فعليا في النظرة الى العلوم الاجتماعية، من اختصاصات تعتبر هامشية الى ادوات اساسية لفهم المجتمع وادارة الازمات وصنع السياسات العامة. يتحقق هذا التحول على ثلاثة مستويات:

على مستوى الدولة عبر دمج خبراء العلوم الاجتماعية داخل الوزارات والمؤسسات العامة، بحيث تصبح مشاركتهم جزءا من صناعة القرار، لا مجرد مساهمة ظرفية او استشارية، اذ يصعب وضع سياسات تربوية او اجتماعية فعالة من دون دراسات ميدانية وفهم عميق للواقع الاجتماعي.

على مستوى الجامعات من خلال تعزيز الربط بين التعليم والميدان عبر توسيع التدريب العملي والتطبيقات الميدانية، وهو ما بدأنا العمل عليه عبر تطوير برامج أكاديمية وماسترات مهنية تتضمن ابحاثا تطبيقية وتدريبا مباشرا.

على مستوى المنظمات والجمعيات عبر توسيع دور خريجي العلوم الاجتماعية ليشمل التخطيط والتقييم والمشاركة في اعداد البرامج والسياسات، لا التنفيذ فقط. نحن لا نواجه ازمة اقتصادية او ادارية فحسب، بل ازمة مجتمع وثقة وعلاقات اجتماعية. في بلد كلبنان، حيث تتداخل الازمات، لا يمكن اعادة بناء الدولة او المجتمع من دون فهم عميق للبنية الاجتماعية والثقافية. هنا تكمن اهمية العلوم الاجتماعية، لأنها تساعد على فهم الازمات وتحليلها بما يتيح بناء سياسات أكثر عدالة وفعالية واستدامة، بدل الاكتفاء بادارة الازمات من دون حلها.

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام
تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المديريّة العامّة
للأمن العام

السائق البطل الشاب كريستوفر عبدو فغالي.

الموهبة الواعدة في عالم الفورمولا كريستوفر فغالي:

إذا أغلقت الأبواب قد أقود تحت علم دولة عربيّة

مواليد 29 آب 2009، حمل لقب بطولة لبنان بالكارتينغ 8 مرات، يحمل لقب بطولة العالم للكارتينغ لعام 2022 في البرتغال عن فئة "ميني ماكس" (Mini Max)، بعد سيطرة تامة على السباق النهائي متفوقا على أبرز السائقين البريطانيين والعالميين، ليصبح اول سائق لبناني وعربي يحقق هذا الانجاز التاريخي في سن صغيرة

تدرج على Formula 4، ويشارك حاليا في بطولة Eurocup-3 القريبة من Formula 3 على سيارة تتمتع بمواصفات قريبة من سيارة Formula-1. بدأ التدريب على حلبات الكارتينغ في لبنان منذ سن الخامسة. انتقل للمنافسة في بطولة اسبانيا للفورمولا 4، محققا نتائج مميزة في فئة الناشئين اهلته للوقوف على منصة التتويج أكثر من مرة، تحت مظلة اكاديمية "ريد بل" للمواهب الشابة. يشارك حاليا كسائق رسمي مع فريق "درايفكس" في بطولة يورو كاب 3، مواصلا تسلق السلم الرياضي بهدف الوصول الى بطولة العالم للفورمولا. يحمل ارث عائلة لديها تاريخا ناصعا في عالم المحركات. يشق طريقه بثبات على الساحة الدولية لرياضة السيارات بمسار يجمع بين الموهبة، الانضباط والتضحية.

"الامن العام" التقت البطل الشاب كريستوفر فغالي.

■ هذا المسار الذي اخترته باكرا وفي سن صغيرة يتطلب ارادة وتضحية وانضباطا، كيف تتمكن من مقاومة اغراءات سن المراهقة قبل ان نتحدث عن الدرس والتمارين والتحضير؟

□ صحيح، اختيار هذا المسار صعب منذ بدايته وصولا الى خيار العيش في اسبانيا. كنت اعلم مسبقا ان الامور لن تكون سهلة بدءا من الابتعاد عن اهلي وعائلتي واصدقائي وصولا الى نمط حياة مختلف يتطلب تمارين، ارادة وتضحية، بعيدا عن الحياة الاجتماعية. هذا حلمي من الصغر ولو كان لدي أدنى شك في التراجع عنه لما استمررت به.

■ ما الذي تشعر به في هذه الفترة أكثر، فرحة الانتصار أم همّ الاستمرار؟

□ منذ العام 2017 عندما بدأت قيادة سيارة الكارتينغ، كنت ادرك صعوبة الخيار الذي اتخذته والتحديات التي تنتظرني مع عائلتي، وتحديدا مع والدي عبدو الذي هو بطل في سباقات السرعة، علما ان هذا النوع من الرياضة مكلف جدا ولا يمكن ان يتحمله اي فرد اذا لم يكن مدعوما من شركات كبيرة، مثل "رد بول" او درايف اكس" او غيرها من الشركات التي تهتم بالطاقات الشابة الواعدة. حاليا، انا سعيد مع فريقي الجديد "درايف اكس"، واتمنى تحقيق المزيد من الانتصارات. اشكر كل من ساعدني ومن أعرب عن اهتمامه بدعمي ومساعدتي. اتفهم قلق عائلتي ووالدي تحديدا، واشكرهما على تضحياتهما.

■ هذا النوع من الرياضة كلفته باهظة ويحتاج الى تمويل كبير، كيف تؤمن التكاليف؟ هل تتلقى دعما او مساعدة؟ وهل بدأت تشعر بعد هذا الانتصار ان هناك اشخاصا يقفون الى جانبك؟

□ لا شك في أن هذا الفوز حرك أشياء في المياه الراكدة، وادخل الحماسة في عدد من الأشخاص والشركات. أستطيع ان أقول اننا بتنا نرى ضوءا ولو خفيفا في نهاية النفق.

■ زرت فخامة رئيس الجمهورية جوزف عون، ماذا قال لك وماذا طلبت منه؟

□ أعرب عن فخره بما حققته واعتزازه بسماع النشيد الوطني ورفع العلم اللبناني للمرة الاولى على حلبة "بول ريكارد". تمنيت عليه تسهيل حصولنا على التأشيرات لبلدان مثل الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا، خصوصا عندما يكون لدينا اختبارات وسباقات ضمن البطولة وممنوع ان نتأخر عليها، ومساعدتنا للتواصل مع رجال اعمال لبنانيين مقيمين ومغتربين لدعمنا للاستمرار بهذه الطريق لأن كلفة ما نقوم بها مرتفعة كثيرة ولا يمكن لفرد واحد ان يتحملها، بل تحتاج الى تعاون بين مجموعة من المتمولين، وقد وعدنا خيرا.

■ هل كريستوفر فغالي يحقق حلم والده عبدو؟

□ نحن في العائلة فخورون بوالدي وعمي روجيه وبمسيرتهما المحلية والخارجية. طبعا والدي له الفضل الاول في كل ما احققه. الحلم هو الوصول الى "الفورمولا واحد" وهذا ليس بالأمر السهل اطلاقا، بل هو صعب وشاق، لكن عدم بلوغه ليس نهاية العالم. لقد اكتشفنا خلال هذه الفترة ان احتراف قيادة السيارات يمكن ان يكون في بطولة "جي تي" في اوروبا، او في "ناز كار" او في "Formula I" او في "Hyper Car". هناك الكثير من الأبواب التي يمكن طرقها، لكن تبقى "الفورمولا واحد" هي الهدف.

■ هل فوجئت بعد تحول هذا الانتصار بسرعة جنونية الى امل عند اللبنانيين، هل ما حصل يضع عليك ضغطا اضافيا؟

□ هذا الانتصار ليس الاول لي، بل لفريقي أيضا الذي يحقق اول لقب له في هذه البطولة. اريد ان اشكر كل من تفاعل مع هذا الانتصار ومعي شخصيا، واود ان اوجه رسالة الى كل اللبنانيين ان لا شيء مستحيلا اذا قمنا بعملنا بجدية واصرار وثبات.

■ حلم الوصول الى "F1" طريق طويل وصعب، هل لديك ثقة بقدرتك على الوصول؟ ◄

ريال مدريد في أسوأ أيامه وبلا هوّية

أن يخرج فريق كبير من موسم واعد بلا القاب ليس بأمر غريب، لكن ان يكون الفريق ريال مدريد ويختتم موسمه بمشكلات داخلية كبيرة وصلت الى حد التضارب بين لاعبيه، فهو امر مستغرب لا بل غير طبيعي.

ناد في حجم ريال مدريد عودنا على الاستقرار الاداري والفني لسنوات طويلة، يصل قبل مراحل قليلة من نهاية الموسم الى مرحلة الانفجار!

ما سرّع "الانفجار" خسارته باكرا هو معركة المنافسة على لقب الدوري الاسباني، والمؤلم لجمهوره ان غريمه الازلي برشلونة حسم اللقب رسميا امامه في مباراة "الكلاسيكو" على ملعب "كامب نو". من دون ان ننسى خروجه المبكر من المنافسة على "كأس ملك اسبانيا"، وبدل ان يعوض في "دوري ابطال أوروبا" سقط بشكل دراماتيكي امام العملاق البافاري بايرن ميونيخ في الدور الربع النهائي ليخرج من موسم 2025 – 2026 خالي الوفاض.

كل ما سبق ممكن ان يحصل مع اي فريق مرشح لاحراز الالقاب، لكن ما لم يكن في الحسبان الازمات الداخلية التي عانى منها ريال مدريد هذا الموسم والتي لاحقته في مختلف المراحل والمسابقات، واثرت مباشرة على اداء لاعبيه ومستواهم الفني، وجعلته يعيش اسوأ ايامه لا بل اسوأ مواسمه. بدأت ملامح هذه الازمات في بداية الموسم، مع المدرب الاسباني تشابي الونسو، وتطورت لا بل تفاقمت مع المدرب المؤقت الفارو اربيلوا.

ظنت الادارة انها تعالج جزءا من المشكلة مع اقالة الونسو، لكن ما بدا واضحا ان "الخلافات" تأججت بقيادة اربيلوا. فارتفعت وتيرة التوترات بين اللاعبين والمدرب، وزادت حدتها في التمارين وفي غرف الملابس. كما ان بعض اللاعبين افتعل مشكلات على خلفيات شخصية في معظمها، من انتونيو روديغر والفارو كاريراس، مرورا باوريليان تشواميني وفيديريكو فالفيردي، وصولا الى كيليان مبابي وبعض الزملاء من بينهم فينيسيوس جونيور... مستغلين ضعف الاجراءات الصارمة وغياب المحاسبة، وعدم قدرة المدير الفني على ضبط الاوضاع الشاذة بحزم. كل هذه التراكمات انفجرت بعدما تأكد خروج ريال مدريد خالي الوفاض من موسم كان منتظرا ومرتقبا من جمهوره الكبير.

صحيح ان الازمة الحقيقية في النادي "الملكي" تكمن في عقلية اللاعبين وشخصيتهم، فبعضهم يتمرد على قرارات المدرب، واخرون لا يتقبلون الجلوس على مقاعد البدلاء... والبعض الآخر يتدخل في شؤون فنية وتنظيمية في التشكيلة ليست من شأنه ولا من اختصاصه. نعم، ربما كثرة النجوم في ريال مدريد، كانت أبرز الاسباب لفقدان هويته وتراجع عزيمته.

الجميع يتحمل مسؤولية هذه الفوضى بلا أدنى شك، وفي مقدمهم ادارة النادي التي عملت على معالجة القشور بدل لب الموضوع، مرورا بالمدربين الونسو واربيلوا اللذين لم يعرفا كيف يتعاملان مع غرف الملابس، وصولا الى اللاعبين أنفسهم الذين يبحثون عن انجازات شخصية من دون الاكتراث او الاهتمام بمصلحة الفريق.

ريال مدريد تحول هذا الموسم الى فريق بلا شخصية، وامام الادارة، برئاسة فلورنتينو بيريز، الكثير من العمل خلال الصيف من اجل العودة بحلة جديدة في الموسم المقبل ومحو صورة الموسم الحالي، حتى لو اقتضى الامر اقصاء نجوم من العيار الثقيل، فاذا حدث ذلك من اجل مصلحة الفريق، فلم لا؟

اما المدرب جديد المرشح لتولي زمام الامور قريبا، اكان البرتغالي جوزيه مورينيو أو غيره، فان ما ينتظره اصعب مما يمكن توقعه، لهذا يجب على ادارة ريال مدريد ان تختار مدربا مخضرما قادرا على ضبط الوضع في غرف الملابس، وفي الحصص التدريبية، وإعادة الفريق على سكة الانتصارات وصولا الى الألقاب.

نمر جبر
nemer.jabre66@yahoo.com

رياضة

◄ □ لا خلاف على ان الطريق صعب وشاق وطويل، وليس خافيا على أحد ان التدخلات السياسية تلعب دورا بارزا، لكن ثقتي بنفسي كبيرة وبوالدي ايضا الذي يقف الى جانبي ويدعمني ويرشدني. لن نستسلم ولن نتراجع، وسنعتمد على تفاصيل دقيقة ومهمة لخلق الفارق عن بقية السائقين. هذه الفوارق تتعلق بشخصيتي، طريقة تعاملي مع الفريق التقني والفني، تأقلمي مع الاجواء القائمة في الفريق، أسلوبي في فرض وجهة نظري، طريقتي في الحوار وغيرها، كل هذه الامور تجعل من السائق محط انظار واهتمام الشركات الكبرى. اعلم ان المهمة ليست سهلة لكنها ليست مستحيلة، لذا علينا ان نضحي، نتعب، نقلق حتى نحقق هدفنا.

■ مرتاح مع السيارة ومع فريقك "DriveX"، والى اي درجة رفع فوزك الاول ثقتك بنفسك؟
□ أكثر من مرتاح، منذ التحاقي بالفريق العام الماضي شعرت انني بين افراد عائلتي. فخور بكل شخص في الفريق وسعيد بأنني فرد منه، واتمنى تحقيق المزيد من الانتصارات معه. لا شك في ان الفوز جاء كدليل قاطع على انني قادر على اعتلاء منصة التتويج ورفع علم بلادي أكثر من مرة.

■ هل صحيح أنك تلقيت عرضا للقيادة بقميص تحمل علم دولة عربية، في مقابل تأمين كل وسائل الدعم؟
□ للأسف، لدينا شعور اننا في لبنان في حاجة الى معجزة لكي نتمكن من تأمين استمراريتنا، خصوصا في ظل الاوضاع السائدة والظروف الاقتصادية. العرض جاء من احدى الدول العربية، لكننا لا نزال في مرحلة دراسته، ولن نتردد في حال لم نجد اي طرق اخرى لتوفير الاستمرارية. نحب وطننا ونفتخر به، وهذا الشعور ترسخ أكثر عندما سمعنا النشيد الوطني وشاهدنا علمنا يرتفع على منصة التتويج، لكن في المقابل التكاليف عالية بدليل ان كلفة بطولة العام الجاري ناهزت 800 ألف دولار سدد جزء كبير منها فريق "درايف اكس". نعم القرار صعب والخيارات ضيقة، لن نضحي بمستقبل بدأنا في بنائه منذ كان عمري 4 سنوات.

■ من هي اول شخصية خطرت على بالك عندما كنت تتجاوز خط النهاية "Finish line"؟

"هذه الرياضة مكلفة جدا ولا يمكن ان يتحملها فرد واحد"

□ والدي، لأن ما حققته ليس حلمي فقط بل حلمه ايضا. كنت اشعر منذ الموسم الماضي انه ينتظر اول فوز بفارغ الصبر، لذا كان تفاعله مع الفوز مميزا خصوصا عند عزف النشيد الوطني، فقد سمعت صوته وصراخه عن بعد 200 متر من شدة حماسته وتأثره. كذلك امي التي لم ترافقنا، فقد كانت تبكي على الهاتف ولم تتمكن من التحدث معي.

■ مَن هو مثلك الاعلى في القيادة باستثناء والدك؟
□ كنت سأختار والدي الذي افتخر به وبتاريخه، لكن لأنه مستبعد من الخيارات اختار ماكس فيرستابن لأن ما حققه في السنوات الاخيرة يعتبر أمرا غير طبيعي، حتى أنني اعتبره أفضل سائق في تاريخ "الفورمولا واحد".

■ هل يمكن ان نراك يوما في بطولة لبنان للراليات، ومنافسا لابن عمك الكس؟
□ احتمال كبير، الهدف الاول هو بلوغ سباقات "الفورمولا واحد"، وخلال فترات الراحة او التوقف قد تكون من خياراتي سباقات الرالي لأنني اعرف ان لدي موهبة كبيرة في هذه الرياضة. عودة "ديو" عائلة فغالي واردة جدا.

■ ماذا يعني ان يتفوق كريستوفر على 30 سائقا من نخبة المواهب الشابة في اوروبا؟ هذا دليل ماذا؟
□ هذا دليل على الشغف والامكانات والقدرات والطاقة. ربما مع هذا الفوز استعيد ولو جزءا بسيطا من التضحيات، علما أنه يبرهن في مكان ما اننا على الطريق الصحيح لبلوغ الاهداف المرجوة.

■ تتابع كرة سلة؟ مَن تشجع ومَن هو لاعبك المفضل؟ ولماذا؟
□ أحبها، لكن ليس لدي الكثير من الوقت لمتابعتها. أشجع فريقي الرياضي والحكمة، وأتمنى لهما التوفيق دائما في استحقاقاتهما الخارجية. أحب متابعة مباريات منتخب لبنان، ومعجب جدا باللاعب وائل عرقجي وبأسلوبه وطريقة لعبه.

ن. ج

FMPS HOLDING S.A.L
SMG ISO 9001
Bioteck MEDICAL & HOSPITAL SUPPLIES S.A.L
Biotekno RESEARCH & QUALITY SOLUTIONS S.A.L
UNITED FOR A HEALTHIER WORLD
Supporting Lebanese Businesses since 1990
YOUR MISSION. OUR CARE.
Naccache, Talet el Srour, Blue Zone, FMPS Bldg.
P.O.Box 60247, Beirut-Lebanon
T +961 4 403 410/411 F +961 4 520164
fmps.holding FMPS Holding
FMPS.Holding FMPS Holding
www.fmpsholding.com

نمر جبر

178 مليون دولار ستوزّع على 84 منتخبًا "مونديال 2026": خسائر كارثيّة رغم الإيرادات الخياليّة

كأس العالم 2026 هي النسخة الثالثة والعشرون من "المونديال" الذي يقام كل 4 سنوات، والاولى التي تستضيفها 3 بلدان بشكل مشترك هي كندا، المكسيك والولايات المتحدة الاميركية. ستصبح المكسيك اول دولة تستضيف أو تشارك في استضافة كأس العالم ثلاث مرات، في حين أنها ستكون المرة الاولى التي تستضيف فيها كندا هذا الحدث

للمرة الأولى تضم البطولة 48 فريقا بدلا من 32، أسوة بالنسخ السابقة. لذا، من المتوقع ان تشهد بعض المدن الاميركية، خصوصا في الساحل الشرقي، ارتفاعا حادا في اسعار المواصلات، بحيث قد تتجاوز تكلفة الرحلة بين مانهاتن وملعب "ميتلايف" حاجز 100 دولار، مقارنة بنحو 13 دولارا في الظروف الطبيعية.

مع اقتراب النهائيات (من 11 حزيران الى 19 تموز) يكثر الحديث عن المشاكل التي يمكن ان تنجم عن قرارات الرئيس الاميركي دونالد ترامب، خاصة في ملف الجمارك، ارتفاع اسعار النفط والسلع، الخدمات، نتيجة التداعيات المستمرة للحرب الأميركية - الاسرائيلية والايرانية، الامر الذي من شأنه ان يزيد شهية الرئيس الاميركي وكندا والمكسيك لفرض ضرائب على المنتخبات المشاركة والجماهير في هذا العرس العالمي.

لطالما اعتاد الاتحاد الدولي لكرة القدم "FIFA" على فرض شروطه بالحصول على "اعفاء ضريبي شامل" كشرط لاستضافة المونديال، لكن نسخة 2026 كشفت عن تصدعات في هذا العرف. ففي المكسيك، أقر قانون الايرادات الفيديرالية لعام 2026 اعفاءات واسعة، لكنه استثنى بشكل مفاجئ اللاعبين الاجانب، حيث سيخضعون لضريبة دخل بنسبة 25 في المئة على مكافآتهم وجوائزهم، وهو ما يثير غضب الاتحادات الوطنية.

اما في الولايات المتحدة، فالأزمة أكثر تعقيدا، حيث فشل الـ"FIFA" في اقناع جميع الولايات (11 ولاية مستضيفة) بالتنازل عن ضرائب المبيعات والدخل. كما تشير التقارير

كرة "تريوندا" التي تحمل ابتكارات تساهم في دعم قرارات الحكم.

الى ان ولاية جورجيا وحدها تتوقع خسارة 25 مليون دولار من ايرادات الضرائب إذا منحت الاعفاءات، بينما تخشى ميزوري خسارة 11 مليون دولار. هذا الصدام دفع مدنا مثل شيكاغو للانسحاب من الاستضافة تجنبا للديون.

في كندا اجراءات صارمة، حيث بدأت مصلحة الضرائب (CRA) منذ شباط الماضي بفرض اجراءات صارمة تتطلب من المقاولين واللاعبين غير المقيمين تقديم نماذج معقدة، مثل نموذج (R105) لضمان تحصيل الحقوق الضريبية، ما لم توجد اتفاقات دولية تمنع الازدواج الضريبي.

بحسب الارقام، فان الميزانية الاستثمارية التقديرية للفيفا الصيف المقبل هي 12,9مليار دولار، فيما تبلغ التكلفة التي تتحملها كل مدينة مستضيفة لتجهيز البنية التحتية والامن نحو 200 مليون دولار، و25 في المئة هي نسبة ضريبة الدخل التي تصر المكسيك على تحصيلها من مكافآت اللاعبين.

رفع الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا" اجمالي المبالغ المالية الموزعة في بطولة كأس العالم 2026 الصيف المقبل الى قرابة 900 مليون دولار، عقب مخاوف من التكاليف المتزايدة التي تتحملها المنتخبات المشاركة في النهائيات المقررة في اميركا الشمالية.

وقد كشف ان مجموع الاموال التي ستوزع على المنتخبات الـ48 المشاركة في النهائيات المقررة في الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، باتت 871 مليون دولار، مقارنة بمبلغ اولي مقداره 727 مليونا اعلن عنه في كانون الاول الماضي.

المكافآت ستوزع على النحو التالي:

البطل: 50 مليون دولار اميركي، الوصيف: 33 مليونا، صاحب المركز الثالث: 29 مليونا، صاحب المركز الرابع: 27 مليونا، اصحاب المراكز من 5 الى 8: 19 مليونا، من 9 الى 16: 15 مليونا، من 17 الى 32: 11 مليونا، واصحاب المراكز من 33 الى 48: 9 ملايين دولار.

تأتي الزيادة الكبيرة بعدما افادت تقارير بأن عددا من اعضاء الاتحاد الدولي للعبة، تذمروا من التكاليف المرتفعة للسفر والضرائب والنفقات التشغيلية التي تؤدي الى تكبدهم خسائر من جراء المشاركة في البطولة. وسارع "الفيفا" الى تخفيف هذه المخاوف، رافعا منحة "تكاليف التحضير" من 1,5 مليون دولار الى 2,5 مليون لكل منتخب متأهل. الى ذلك، زادت مكافأة التأهل الى البطولة من 9 ملايين دولار الى 10 ملايين. تشمل الزيادة الاجمالية ايضا مساهمات اضافية لتكاليف وفود المنتخبات، وزيادة مخصصات تذاكر الفرق.

من جهته، اعرب رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم السويسري - الايطالي جياني انفانتينو عن اعتزازه وفخره بالوضع المالي لاتحاده، وقال: "فيفا فخور بكونه في اقوى وضع مالي في تاريخه، مما يتيح لنا مساعدة كل الاتحادات الاعضاء بطريقة غير مسبوقة".

اضاف: "هذا مثال آخر على كيفية اعادة استثمار موارد الاتحاد في اللعبة".

ومن المتوقع ان يحقق "فيفا" نحو 13 مليار دولار من دورة كأس العالم الحالية الممتدة لأربع سنوات وتختتم بنهائيات هذا العام، وهي الاكبر في التاريخ مع مشاركة 48 منتخبا للمرة الاولى. تتجاوز قيمة الجوائز المالية المخصصة لنسخة 2026 والتي أعلن عنها العام الماضي، ما قدم في مونديال 2022 بزيادة بلغت 50 في المئة.

تأتي الزيادة في المدفوعات في وقت يتعرض فيه "الفيفا" لانتقادات متزايدة بسبب ارتفاع اسعار تذاكر النهائيات، فيما رفعت بعض السلطات المحلية في الولايات المتحدة تكاليف النقل بشكل كبير خلال الحدث. علما انه بيع ما يناهز 3 ملايين تذكرة قبل 50 يوما من موعد انطلاق البطولة، من أصل نحو 7 ملايين تذكرة مطروحة، مع احتساب طاقات الاستيعاب للملاعب الـ16. وتتوقع الهيئة العالمية تحطيم الرقم القياسي التاريخي البالغ 3,5 ملايين تذكرة مباعة في نسخة 1994، وان يصل الرقم الى 7 ملايين بطاقة.

انطلاقا من كل ما تقدم، فان ما يحصل اليوم ليس مجرد خلاف مالي، بل هو اعادة تعريف للعلاقة بين المنظمات الرياضية الكبرى وسيادة الدول. فبينما يرى الـ"FIFA" ان الاعفاءات هي اساس النجاح الاقتصادي للبطولة، ترى الحكومات المحلية ان دافع الضرائب لا يجب ان يتحمل فاتورة "ارباح الفيفا" التي تقدر بمليارات الدولارات. ولم يعد ممكنا التعامل مع ما يجري في تكلفة حضور نهائيات كأس العالم 2026، على انه "تضخم اسعار" او "سوء ادارة"، اذ يمكن ان يمثل نموذجا اقتصاديا محكما، واضح المعالم، كما انه قائم على

> **ولاية جورجيا وحدها تتوقع خسارة 25 مليون دولار**

ملعب "ازتيكا" في المكسيك الذي سيستضيف المباراة الافتتاحية لكأس العالم.

تعظيم العائد الى الحد الاقصى ولو على حساب جوهر اللعبة نفسها.

الفجوة بين خطاب "الوحدة" الذي حمله ملف الاستضافة عام 2018، والواقع الذي يتكشف حاليا، ليست فجوة تنظيمية، بقدر ما هو فضيحة بنيوية تضرب في قلب فكرة كرة القدم كرياضة شعبية.

في وثائق الترشيح، كانت اللغة حالمة ومباشرة، وتضمنت عناوين اتاحة، شمول، اسعار معقولة، وتجربة جماهيرية مفتوحة، لكن ما يطبق هو النقيض التام. فتفلت الاسعار من اي منطق رياضي او اجتماعي، حول التذكرة من وسيلة حضور الى اداة فرز طبقي، فمن يملك المال يحضر، ومن لا يملك يقصى... هكذا بكل بساطة.

التحول الاخطر ليس في الرقم، بل في الفلسفة، فاعتماد التسعير الديناميكي يعني ان المشجع لم يعد شريكا في الحدث، بل أصبح هدفا لخوارزمية. السعر يتغير وفق الطلب، التوقيت، السلوك، وحتى القدرة المتوقعة على الدفع. كما يمكن القول انه جرى استنساخ عقلية شركات النقل والتجارة الرقمية، وقد زرعت في قلب كرة القدم، والنتيجة هي تجربة مصممة لاستخراج أكبر قدر ممكن من المال، لا لبناء ذاكرة جماعية.

ويرى محللون ان الاتحاد الدولي لكرة القدم يستحوذ على كل الايرادات تقريبا من التذاكر، البث، التسويق، وحتى مواقف السيارات، بينما تتحمل المدن المضيفة التكلفة الحقيقية من البنى التحتية، الامن، والتنظيم. وهذا ينظر اليه كأنه توصيف لنظام يحتكر الارباح ويعمم الخسائر.

الأرقام والسياسات تؤكد ذلك، فالمدن تدفع لتوسيع شبكات النقل، تعزيز الامن، تهيئة الملاعب ومحيطها، بينما لا يتحمل "الفيفا" سوى الحد الادنى من المخاطر، وحين ترتفع تكلفة النقل او الخدمات، لا تمتص مركزيا، بل تنقل مباشرة الى الجمهور. هكذا تتحول الرحلة الى الملعب، التي كانت جزءا من متعة البطولة، الى سلسلة من الفواتير.

وفقا لصحيفة "ليكيب" الفرنسية، من ◄

رياضة

◄ المتوقع ان تشهد بعض المدن الاميركية، خصوصا في الساحل الشرقي، ارتفاعا حادا في اسعار المواصلات، بحيث قد تتجاوز تكلفة الرحلة بين مانهاتن وملعب "ميتلايف" حاجز 100 دولار، مقارنة بنحو 13 دولارا في الظروف الطبيعية، رغم ان الملعب سيستضيف مباريات بارزة بينها النهائي. استنادا الى ما سبق، يصبح موقف حاكمة نيوجيرسي ميكي شيريل مفهوما: "الفيفا لا يدفع شيئا للنقل. صفر، وفي المقابل سيجني نحو 11 مليار دولار. عليه ان يتحمل هذه التكاليف".

هذا ليس خلافا اداريا، بل هو صراع على مَن يدفع ثمن "الحدث العالمي". الجواب الحالي واضح: المدن والجماهير.

تتحول "الساحرة المستديرة" من مساحة انتماء الى منتج فاخر، ومن تجربة جماعية شعبية الى خدمة مسعرة بدقة. مونديال 2026 بات تتويجا لنموذج يرى في المشجع محفظة، وفي المدينة ممولا، وفي اللعبة مجرد منصة.

فنيا، دونت بعض المنتخبات انجازا تاريخيا ببلوغ المونديال للمرة الاولى، وبعضها الاخر حقق ذلك بعد طول انتظار. اما المنتخبات الكبرى، فمن المنطقي والطبيعي ان نراها في كل نسخة، مع بعض الاستثناءات والمفاجآت. لكن على الرغم من زيادة العدد، فان بعض المنتخبات المهمة، التي اعتاد الجمهور مشاهدة ادائها، فشلت في العبور.

بعد اخفاقه في التأهل الى كأس العالم 2018 و2022، انتظر عشاق كرة القدم عموما، والكرة الايطالية خصوصا، ان يكسر منتخب ايطاليا هذا النحس الذي لازمه، والا يجد صعوبة في الانضمام الى مونديال 2026. لكنه حدث ما لم يكن في الحسبان، اذ سقط رجال المدرب جينارو غاتوزو في الاختبار الاخير في الملحق العالمي امام منتخب البوسنة والهرسك بركلات الترجيح، ليغيب عن كأس العالم للمرة الثالثة تواليا. سيكون مؤسفا عدم حضور "أتزوري" هذه المسابقة الكبرى، خصوصا ان بلدانا "مغمورة" تشارك هذا العام، مثل كوراساو، هاييتي، الرأس الاخضر، جمهورية الكونغو واوزبكستان وغيرها. لكن الاكيد ان ايطاليا لم "تظلم" بهذا الاخفاق، بل ظلمت نفسها من خلال عدم معالجة الخلل لسنوات طوال، بدءا من رأس الهرم الذي ليس سوى اتحاد اللعبة، وصولا الى الاكاديميات. لا يمكن ان تكون تشكيلة ابطال العالم 4 مرات ضعيفة الى درجة ان الافضل فيها هو لاعب نيوكاسل يونايتد، ساندرو تونالي.

> **كأس العالم 2026: تضخم اسعار أو سوء ادارة؟**

ملعب "ميتلايف ستاديوم" في مدينة نيويورك الذي سيستضيف المباراة النهائية.

بدوره، لم يكن منتخب بولندا من المنتخبات المنافسة في كأس العالم في الآونة الاخيرة، الا انه تواجد في هذه المسابقة 9 مرات، وحقق المركز الثالث مرتين (1974 و1982). فقد اعتاد الجمهور الى حد كبير مشاهدة هذا المنتخب في العرس العالمي، خصوصا بعد بروز الهداف روبرت ليفاندوفسكي، الذي سجل بقميص منتخب بلاده 89 هدفا في 165 مباراة. نعم، عجزت بولندا عن اهداء قائدها الاسطورة "ليفا" (37 عاما) الوداع الاخير في نسخة عام 2026، بسبب خسارتها نهائي الملحق امام منتخب السويد 2-3.

لا يعتبر منتخب الدانمارك أفضل حالا من منتخب بولندا، لكنه تواجد في نسختي مونديال 2018 و2022، واخفق في بلوغ النسخة القياسية هذا العام بعد سقوطه في نهائي الملحق امام تشيكيا بركلات الترجيح. أفضل انجاز حققته الدانمارك كان بلوغها ربع نهائي كأس العالم عام 1998. وقد تعاقبت على هذا المنتخب اسماء قوية مثل كريستيان اريكسن، والحارس كأسبر شمايكل، واندرياس كريستنسن. حاليا، فشل الجيل الجديد بقيادة المهاجم راسموس هويلوند في العبور، وتدوين مشاركة سابعة في تاريخ البلاد.

كما فشل منتخب الكاميرون الذي شارك في كأس العالم 8 مرات، وحقق أفضل نتيجة له عام 1990 عندما بلغ ربع النهائي، واشتهر في صفوفه النجم صامويل ايتو، من الوصول الى النهائيات.

وتنفذ روسيا عقوبة الايقاف الدولي بسبب الحرب مع اوكرانيا، علما انها تواجدت في العرس العالمي ضمن الاتحاد السوفياتي سابقا 7 مرات، ثم كدولة مستقلة 4 مرات (1994 و2002 و2014 و2018).

80
عامًا
تصميم . إنجاز . مثابرة

الكلمات المتقاطعة

إعداد نعوم مسعود
naoummassoud@live.com

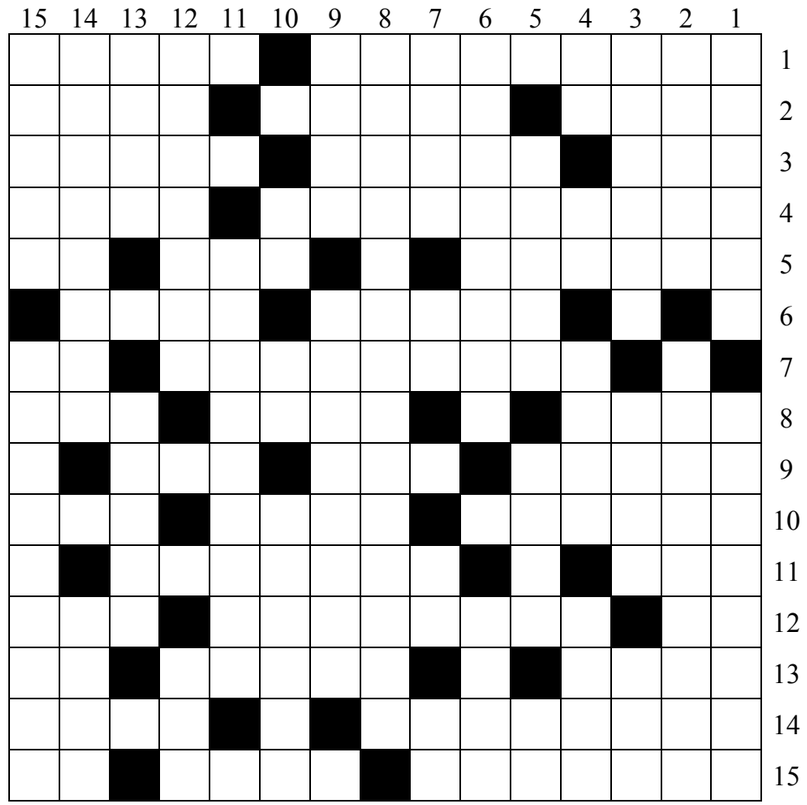

أفقيا

1- آلة موسيقية – عاصمة آسيوية
2- احدى المهن – من الحيوانات
– محافظة عراقية 3- ذكر الدجاج –
احدى الامبراطوريات القديمة – شذبوا
الاغصان وقطعوها 4- مدرب برازيلي
في رياضة كرة القدم – سورة قرآنية
5- المهبط المائي – ازالة اثر – نوتة
موسيقية 6- بدنيا – غيري 7- اسم
اطلق على ست ولايات اميركية كانت
مستعمرات انكليزية في القرن السابع
عشر – للندبة 8- اعجب – ملك
اسطوري في بريطانيا العظمى جسّد
مبدأ العدل – من الفاكهة 9- عاصمة
دولة في اميركا الجنوبية – لذيذ – ظن
وخيال 10- احدى جزر الباهاما –
يُجيز ويسمح – فريق غناء سويدي
معتزل 11- رطب ومبلل – عاصمة
افريقية 12- متشابهان – من اعضاء
فريق البيتلز الموسيقي – يفي بالوعد
13- مدينة نيجيرية – شاعر وكاتب
مسرحي فرنسي في العصر الكلاسيكي
– جوع 14- دولة اوروبية – ضباب
رقيق 15- كاتب مسرحي وروائي اسباني
راحل – خلاف ليل – خاصتي

عموديا

1- من الخضر البرية – معاودة المرض
بعد الشعور بالشفاء 2- قرون من الزمن
– ناطحة سحاب في موسكو قيد الانشاء
3- اديب مجري راحل رائد الرومنطيقية
الجديدة في ادب بلاده – ازلي – مسح
الدمع عن خده باصبعه 4- طعم الحنظل –
متشابهان – من الطيور – سلسلة جبال تقع
بين فرنسا وسويسرا وألمانيا 5- جزيرة يابانية
– هوية سرية لأحد النبلاء الذين كانوا
يعيشون في الحقبة الاستعمارية الاسبانية في
كاليفورنيا – حرف نصب 6- مسرحية لزياد
الرحباني – مدينة فرنسية 7- يعزل الموظف
ويطرده – نعم بالروسية – من الازهار –
نعم بالاجنبية 8- مصممة ازياء فنزويلية
اميركية اهتمت بملابس سيدات اميركا من
جاكلين كينيدي الى ميشيل اوباما 9- اشرح
الدرس – والدة الامبراطور الروماني كاليغولا
10- بحر – ندى – يسترحمه من اجل
واسطة 11- رئيس ايراني سابق 12- مدينة
السينما في الولايات المتحدة الاميركية –
من الطيور 13- عائلة مؤلف موسيقي
فرنسي راحل – مواطن من بلد عربي 14-
عاصمة باراغواي – ضنين 15- طبيب حاذق
– شاعر عباسي

مثل في الدائرة

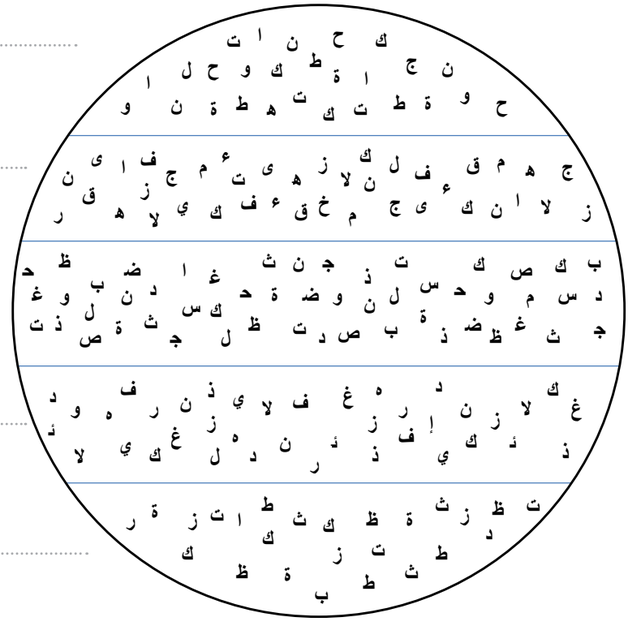

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من كرة
في داخلها حروف مكررة
والمطلوب شطب كل حرف
مكرر ثلاث مرات في كل من
الخانات ليتبقى لنا في كل خانة
أحرف غير مشطوبة تشكل
الكلمات المطلوبة للوصول
الى المثل المأثور من الأمثال
اللبنانية الشعبية

.....

.....

.....

.....

.....

الكلمة الضائعة

ك	ا	ل	ي	م	و	ا	ن	ب	ن	س	ي	ن	ل
س	ن	ا	ن	س	ي	و	ا	و	ي	س	ت	س	ا
ر	ن	ل	ر	ا	ي	ر	س	ي	ه	م	و	ي	ر
م	ا	ا	ر	ل	د	م	ن	ا	ي	ي	ل	ر	ج
غ	ي	ب	ف	و	ا	ل	و	ن	ي	ر	و	ا	ن
ر	ا	ن	م	و	م	ي	ج	د	ل	و	ز	ب	ت
و	ي	ل	ت	ا	ر	ل	ي	و	ب	ش	ز	ن	و
ب	ل	و	و	ن	ك	ب	د	ن	ن	و	و	ك	ي
س	ي	ه	ل	ا	ف	س	ن	ي	و	ل	ل	ا	ل
ا	س	ا	و	ل	ن	ش	ي	و	م	ي	ي	ر	ي
ر	ر	ف	ن	ا	ا	ك	ا	ن	ا	ه	م	ل	م
ت	ا	ر	ل	ر	ب	ي	ت	ن	ا	س	ر	ا	و
س	م	ا	ت	ب	و	ا	ت	ي	ي	ه	ك	ت	ج
ا	ف	ر	ه	ي	ب	و	ر	ت	ن	ا	س	ا	ن

شروط اللعبة

إبحث عن الكلمات المدوّنة أدناه واشطبها
في كل الإتجاهات. أما الحروف المتبقيّة
بانتظام دون تشطيب فسوف تشكل
الكلمة الضائعة

الكلمة الضائعة مكونة من 12 حرفا:
مدينة فرنسية

اكس اون بروفانس – ارجنتوي – اوميلا –
انتيب – اميان – ارل – بواتييه – باريس
– بوردو – تولوز – تولون – ديجون –
ريمس – سان تروبيه – ستراسبورغ – سان
دوني – شارتر – شوليه – فالانس – كارلات
– كامبار – كان – لو هافر – ليموج –
ليون – لان – ليل – مارسيليا – مونبلييه
– ميلوز – نانسي – نيس – نيم

تسلية

حروف مبعثرة

غ و س ش ا	ف ا ح ل ي ا	ب ي س ا ن ا	و ي ت ل ا ك = 37
ذ ك ا ن ا ت	ف ا ش ي ل	ش ي د ج م	ه ب ج ة = 36
م ا ن ج ع	ق ة ا ن ا	ط ة غ و	ك ي ش ا ر ا = 32
ي ي ن ا ك	م خ ش ا ل ا	ة ا ل ي ه ب	ص ب ع ا ل = 31
= 31	= 38	= 27	= 40

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من 16 مستطيلاً. فوق كل مستطيل تتبعثر حروف عند انتظامها تشكل جواباً للأسئلة الواردة أدناه. عند معرفة أحد الأسئلة نضع الجواب داخل المستطيل مع رقم السؤال وهكذا دواليك. لمعرفة صحة الأجوبة نجمع الأرقام الموجودة داخل المستطيلات لكي تتطابق مع الأرقام الموجودة في أسفل ويسار الشبكة.

1- ارخبيل مكون من سبع جزر مرجانية في قلب المحيط الهندي
2-الوقار والاحترام والمخافة المعززة بالاعجاب
3- ملك فارسي من اهم شخصيات الشاهنامة الفارسية
4- حسن المظهر وتنسيق الملابس
5- دولة عربية
6- سهل منخفض واسع محاط بالماء والشجر
7- عاصمة غويانا الفرنسية
8- العالي والمرتفع من الجبال
9- فنانة كولومبية من جذور لبنانية
10- مخلوقات او اشياء مادية ملموسة في الكون
11- من شلالات لبنان
12- فرح وسرور
13- احدى الامارات العربية
14- شبه خيوط بيض يسري فيها الحس من المخ الى البدن
15- مدينة سورية في محافظة حماة
16- شركة بلجيكية لخدمات الملاحة الجوية اعلنت افلاسها عام 2001

أسماء من التاريخ

16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة انكليزية. نالت احدى الجوائز الاكاديمية كأفضل ممثلة عام 1965 عن دورها في فيلم «العزيز». شاركت عمر الشريف بطولة فيلم «دكتور جيفاغو».

5+4+3+8+10+2+14 = عاصمة ليتوانيا
1+7+12+6+15+7 = عاصمة اندونيسيا
1+7+9+2+11 = مُخبر يعمل لصالح العدو
13+16+9+12 = لعبة حربية استراتيجية

متفرقات

حدث في مثل هذا الشهر

حزيران 1815: انهزام نابوليون بونابرت في معركة واترلو امام الانكليز.
حزيران 1901: اكتشاف اشعاعات عنصر اليورانيوم من الفرنسي هنري بيكريل.
حزيران 1919: تأسيس مجمع اللغة العربية في دمشق.
حزيران 1965: انقلاب عسكري في الجزائر.

معلومات عامة

هل يمكن لحيوان ان يتحمل لدغات الافاعي والعقارب والحشرات ويبقى حيا وكأن شيئا لم يكن؟
الجواب نعم.
البرهان على ذلك هو غرير العسل. يعيش في افريقيا وآسيا وبعض الدول العربية ويُعرف بإسم الظربان او الجربوع. جلده سميك ومخالبه حادة، له فروة تغطي جسمه باللونين الرمادي والأسود. غذاؤه الرئيسي العسل ويتحمل لدغات الآلاف من حشرات النحل عند اقتحامه قفرانها.
حيوان شرس يهاجم افعى الكوبرا ويتحمّل لسعاتها وسمها الفتاك. بعد ان يغشى عليه لمدة نصف ساعة، يبدأ جسمه في معالجة السموم باستخدام الطفرات الجينية والبروتينات ويستيقظ ليأكلها.
لا غرابة في ذلك طالما لقبه «اشجع حيوان في العالم».

طرائف

كان احد النقاد الادبيين يغار جدا من الشاعر والكاتب المسرحي الانكليزي وليم شكسبير. صودف ان التقيا في ممر ضيق لا يسمح بمرور الا لشخص واحد. وقف الناقد بشموخه المعتاد ورفض ان يفسح الطريق لشكسبير،
وقال بصوت ملؤه التعالي: «انا لا افسح الطريق للاغبياء».
تراجع شكسبير الى الخلف بهدوء وفتح له الطريق قائلا بابتسامة باردة: «اما انا فافعل ذلك دائما».

اقوال مأثورة

"الحياة شعلة اما ان تحترق بنارها او نطفئها ونعيش في ظلام"
(ألفونس دو لامارتين).

SU DO KU

			7	4	9			
4			1		5			8
	5						7	
		8		3		4		
		6				5		
		9		8		2		
	2						6	
3			6		8			1
			9	7	2			

مستوى صعب

		4	7		6			
5							8	
3	6							7
4	3		9			6		
		1		8	2	5	4	3
8								2
1			8	2	9	3		
						8	1	5
		8		3				

مستوى وسط

2			7			6		
1		6	3			8		2
9			6	8		5		
	3			4			6	
	6		1	3	8		9	
	7			2			1	
		4		7	9			6
7		5			1	3		4
		8			3			7

مستوى سهل

شروط اللعبة

هذه الشبكة أو الشبكات مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم الى 9 خانات صغيرة.
من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 الى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حلول العدد 152

حل حروف مبعثرة

1- تنزانيا 2- السقم 3- بشلك
4- الوين 5- افرو 6- امتعاض
7- المانش 8- تملص 9- هرمز
10- قفير 11- امالفي 12- مجحف
13- ليسوتو 14- قطرة 15- ايبيزا
16- توفو

حل الكلمة الضائعة

مثلث برمودا

حل اسماء من التاريخ

زكي عبدالله طليمات

حل مثل في الدائرة

بدك تعيش مستريح خليك صريح

حل SU DO KU

9	1	5	3	7	4	8	2	6
8	4	7	2	1	6	3	9	5
6	3	2	5	9	8	7	1	4
3	9	8	7	6	2	4	5	1
4	2	6	1	5	3	9	7	8
7	5	1	4	8	9	2	6	3
2	8	9	6	4	1	5	3	7
5	6	3	8	2	7	1	4	9
1	7	4	9	3	5	6	8	2

مستوى صعب

1	6	7	5	8	4	2	3	9
3	8	4	2	7	9	6	1	5
5	9	2	1	6	3	7	8	4
2	4	8	9	1	5	3	7	6
9	5	3	7	2	6	1	4	8
7	1	6	3	4	8	9	5	2
6	2	1	4	5	7	8	9	3
8	3	5	6	9	1	4	2	7
4	7	9	8	3	2	5	6	1

مستوى وسط

4	7	8	3	6	9	2	5	1
9	6	2	1	5	8	7	3	4
3	5	1	7	4	2	9	8	6
5	1	7	9	8	6	3	4	2
2	4	9	5	1	3	8	6	7
8	3	6	4	2	7	5	1	9
6	8	3	2	7	1	4	9	5
7	9	5	6	3	4	1	2	8
1	2	4	8	9	5	6	7	3

مستوى سهل

حل الكلمات المتقاطعة

افقيا
1- جينا لولو بريجيدا 2- جهاد الاطرش – مل 3- هتلر – يتف – لب – كيش 4- الاعصار – أوستا 5- نوه – قناريت – زر 6- انفار – نسطور – وكل 7- تل – ناغازاكي 8- سنحاريب – لو – انكا 9- ينبع – اي – رخ – كل 10- دب – تي – الاميون 11- ازاح – ايم – نا – جمل 12- فاطمة البلتاجي 13- اكروم – نير – غراب 14- سلا – شيا – حريري 15- ابراهيم المازني

عموديا
1- جيهان السادات – سا 2- تلون – بز – الب 3- نجلاء فتحي – افكار 4- اهرع – الانتحار 5- لا – صقر – ربي – طواه 6- وديان – فيع – امم 7- لاتران – آية – شم 8- ولف – رسن – المانيا 9- با – ايطاليا – ليال 10- رطل – توغو – منبر 11- يرأب – را – ريال – حا 12- جش – وز – زاخو – تغرز 13- كسروان – نجارين 14- دميت – ك ك ك ك – مجاري 15- الشاذلي القليبي

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

تعبيد الطريق نحو الدولة: الإدارة والصلاحيات

لا تقوم الدولة الحديثة على النيات الحسنة وحدها في ادارة المؤسسات الرسمية، او الرهان على الشخص وقدراته الفردية المهنية والقيادية، ولا على الشعارات العامة، بل على منظومة متكاملة من القوانين والصلاحيات والواجبات التي تنظّم عمل المؤسسات والإدارات، وتعرّف كل مسؤول على واجباته، وتحدد المسؤوليات من اعلى الهرم الى القاعدة في كل ادارة، ضمن إطار النظام العام. فالدولة، مهما بلغت حداثتها وتطورها، لا يمكن أن تستقيم إذا اختلطت الأدوار، أو جرى تجاوز الصلاحيات، أو تقاعست الإدارات عن أداء واجباتها القانونية والإدارية.

لكل مؤسسة أو إدارة رسمية في لبنان، مدنية كانت أم عسكرية، قانونها الخاص ونظامها العام اللذان يحددان طبيعة عملها ومهامها وصلاحياتها. هذه القوانين لم توضع عبثاً، بل جاءت لتنظيم الأداء، ومنع التضارب، وضمان حسن سير المرفق العام بما يحفظ حقوق المواطنين ويصون انتظام العمل الإداري والمؤسساتي. فالصلاحية ليست امتيازا شخصيا، بل مسؤولية قانونية مرتبطة بهدف محدد، وأي استخدام لها خارج إطارها الطبيعي يشكل خروجاً عن القانون والتعليمات، ومساسا بمبدأ انتظام الدولة.

إن قيام أي إدارة أو مؤسسة بتنفيذ واجباتها كما يفرضها القانون، وضمن حدود الصلاحيات المعطاة لها، يشكل الركيزة الأساسية لبناء دولة فاعلة. وفي المقابل، فإن أي تقصير في أداء الواجب، او اي تعدّ على صلاحيات جهة أخرى، يؤدي حكما الى خلل في بنية الدولة والى اضعاف الثقة بالمؤسسات. فحين تتداخل الصلاحيات، او تُعطَّل القوانين، أو تصبح القرارات خاضعة للاجتهادات الشخصية والمصالح الضيقة، فتتراجع هيبة الدولة ويصبح النظام العام عرضة للاهتزاز.

من هنا، تبرز أهمية الرقابة الإدارية والقانونية داخل المؤسسات الرسمية كافة. فالواجب يفرض على الرؤساء المباشرين، في الإدارات المدنية والعسكرية على حد سواء، أن يمارسوا دورهم الرقابي بجدية ومسؤولية، وان يحرصوا على متابعة حسن سير العمل والتأكد من التزام القوانين والأنظمة المرعية الإجراء. كما ان الأجهزة الرقابية المكلّفة قانوناً هذا الدور، مطالبة بإجراء التفتيشات الدورية اللازمة، ليس بهدف المحاسبة فقط، بل بهدف التصحيح والتطوير ومنع الانحراف قبل وقوعه.

فالرقابة ليست إجراءً شكليا، بل هي عنصر أساسي من عناصر الإدارة الناجحة. وعندما تغيب الرقابة او تضعف، تختفي المسؤولية، وتتراجع الإنتاجية، وتنتشر الفوضى الإدارية، ويصبح تجاوز القانون امرا عاديا. اما عندما تكون الرقابة فاعلة وعادلة، فإنها تعزز الانضباط، وتحمي الموظف الملتزم، وتمنع الاستنسابية، وتؤسس لبيئة عمل قائمة على الكفاءة والشفافية واحترام القانون.

ان الدول المتطورة لم تصل إلى ما هي عليه عبر الصدفة، بل من خلال تطوير المؤسسات وتحديد الصلاحيات وتطبيق القوانين على الجميع من دون استثناء. فنجاح أي مؤسسة يرتبط بوضوح مهامها وبالتزام العاملين فيها حدود مسؤولياتهم، بعيداً من التدخلات والاعتبارات الشخصية والسياسية. وكلما احترمت المؤسسات صلاحيات بعضها البعض، تعزز التكامل بينها على المستوى الوطني، وارتفع مستوى الأداء والإنتاجية والخدمة العامة.

في لبنان، حيث الحاجة ملحّة إلى إعادة بناء الثقة بالدولة ومؤسساتها، يصبح التزام القانون واحترام الصلاحيات ضرورة وطنية لا خيارا اداريا فحسب. فالدولة لا تُبنى بالفوضى، ولا يمكن أن تنهض اذا بقيت القوانين حبرا على ورق او اذا تحولت الصلاحيات إلى ادوات للتجاذب او النفوذ.

إن التزام تنفيذ القانون واحترام الصلاحيات بحذافيرها، يشكلان عاملين أساسيين لانتظام عمل الدولة في مختلف مرافقها. وعندما تدرك كل مؤسسة حدود دورها ومسؤولياتها، وعندما تُفعَّل الرقابة والمحاسبة، يصبح الطريق معبّداً نحو دولة حديثة ومتطورة، دولة المؤسسات والقانون، التي يشعر فيها المواطن بالأمان والثقة والعدالة، وتكون فيها المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

إلى العدد المقبل

mghaŕzin bi 220 m7aŕta.

mn 1910

MEDCO

LIFE IS A STATION